

٢٣ الزحف غير المقدس .. تأميم الدولة للدين .. قراءة فى دفاتر المواطنة المصرية

د. سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل

مقدمات فى المنهج : بين اللياقة المنهجية وفاعلية المنهج

لا أدري لماذا كان هذا البحث - بعد طيلة أكثر من ثلاثين عامًا أمارس فيها البحث العلمى - دافعًا لى لأتساءل حوله تساؤلات مبدئية : ما هى وظيفة البحث والباحث ؟ ما علاقة التنظير بإصلاح المجتمعات ؟! وكيف يمكن دراسة موضوع مثل المواطنة ؟

أسئلة تواردت على ذهنى حينما كُلِّفت ببحث عن المواطنة . وبدأ أن البعض يتوقع منى دراسة على نسق معين يكون مدخلى فيها العلمانية ، والبعض الآخر توقع أن أبحث فى مشكلات الأقباط والمواطنة ، وآخرين ربما رأوا أن قضية الهوية والمدخل منها هى الأنسب ، ولا بأس من إشارة البعض على بدراسة الدستور ، وملاحظة تقارير التنمية البشرية ، والتنمية الإنسانية العربية^(١) . كل هؤلاء توقعوا أن تمارس نفس الرطانة العلمية والبحثية الأكاديمية ، وربما أشاروا من طرف خفى إلى الإجراءات البحثية والمنهجية المتعارف عليها وورثناها ، والعودة إلى مصادر بعينها لا تغادرها ، وأجندة بحثية وموضوعات صار الخروج عنها وعليها مروقًا ، والتعديل بها أو الاعتراض على مسارها هرطقة بحثية وزندقة علمية.

فطفقت أستكشف مصادر أشاروا بها ، وأدوات مستبطنة فيها ، ومناهج اهتمت بفحصها ، إلا أننى شعرت - وبشكل كبير- بأن استجابة كل ذلك كانت قليلة وربما كليلية. وشعرت أن بعض ما أردت أن أبدأ به فى عملية التنظير من بيان مفاهيم والتمييز فيما بينها أمور تستر الظاهرة ولا تجليها. نحن أمام ظواهر ثلاث ، وعوامل تمثلها: الدولة ، الدين ، المواطنة. الدولة المتغير الأساسى ، والدين متغير علاقة ، والمواطنة وَسْطُ لبحث العلاقة. عملية أظنها معقدة. إن كل واحد منها يعانى من غموض فى التطبيق ، خصوصًا حينما يكون مجال الدراسة مصر.

ثم خطر فى ذهنى أن الباحث مهمته الجلاء والبيان ، والفحص والتحقيق ، فما بال هذا البحث كلما اقتربت منه بما هو متعارف عليه لا يستجيب ولا يحقق مبادئ تتعلق باللياقة المنهجية وفاعلية المنهج ؟!

وبدا لى أنه من الضروري قراءة المجتمع كنص^(٢): نص الإدراكات ، ونص المفاهيم ، ونص الخطابات ، ونص السياسات ، ونص المؤسسات ، وأخيرًا نص بشبكة العلاقات على تنوع مستوياتها وتعدد أطرافها.. وأن قراءة النص المجتمعي يمكن أن تعكسه مصادر غير تقليدية ومادة معلومات مختلفة ، يغلب على معظمها فكرة "اللقطات" من خلال أحداثات تبدو فردية ، ولكنها بالنظر العميق غير ذلك ، وبالنظر الدقيق فهي إن لم تمثل ظاهرة فإنها تؤثر عليها ، وهي لقطات كالبؤرة المجمعة للصورة والعدسة اللامة للحدث وبلورته.

قد يقول البعض: إنها أحداث فردية. ولكن المواطنة تشير إلى نماذج تكرارية داخل نص المجتمع ، وهذه الأحداث تعد أحداثًا كاشفة وفارقة على فرديتها ، قد لا يباثلها حتى لو قام الباحث ببحث ميداني مع اتساع مساحته أو عينته.

نعم قلت إن الأمر في بحث المواطنة لا يحتمل تلك الرطانة المعتادة التي تستر حال المواطن والمواطنة أكثر مما تكشفها. كيف نبحت إذن عن الزحف ، وممارسات الدولة فيه ، وتأميم الدولة لمساحات الدين؟ وكيف نبحت عن حال المواطن في كل هذا؟! كيف تمارس هذه الأمور ضمن فكرة "المعرض" التي أشار إليها "تيمونى ميتشيل" في كتابه "استعمار مصر" ، حينما يشير إلى أن الدولة القوية قد لا تكون ورثت الدولة في الغرب ، بل ورثت بنية الاستعمار التنظيمية والنظامية ، وهذه مفارقة جعلت الدولة في فاعليتها الاحتكارية لا قدرة لها على استيعاب عناصر الإرادات المتعددة والقوى المتجددة من عنف وكل الأمور التي تشير إلى استيعاب الصيغ التقليدية والصيغ الحديثة في التعددية السياسية ؟

فكرة المعرض فكرة رئيسية يستكشف - من خلالها ميتشيل - المناهج الخاصة للنظام والحقيقة.. هو عام يبدو كل شيء فيه منظما ومرتبًا كما لو كان شيئًا معروضا أمام مراقب ، يترافق معه تمثيل واقع خارجي^(٣).

لا يشير الاستعمار في حركة المعرض إلى مجرد واقع وجود استعماري أوروبى بل إلى تطور مناهج جديدة للسلطة السياسية ، ويبين الكتاب أن هذه المناهج الاستعمارية هي جوهر كل سلطة سياسية حديثة ، ويقوم الكتاب على تحليل لطبيعة هذا النوع الجديد من السلطة... إن جميع التحولات الاستعمارية التي يعد بها إدخال "النظام" و"المعنى" كان في الوقت نفسه مجالات لخلق هذا الواقع الجديد للسلطة^(٤).

إن إعطاء مفهوم للسلطة ربما سيكون أكثر سلطوية ؛ لأنه سيدعى لا محالة أنه القويم والسليم وبذلك سيضمن بل ويمارس قهراً ملحوظاً . فالتعريف ليس فقط هو تحديد

العلاقات بين الدال والمدلول ، وإنما هو فرض المفاهيم على الأشياء ، وحينها نقول إن المفاهيم تبنى على الأرض لا تغادر الحقيقة^(٥).

خطاب السلطة ونصوصها : لا يشكل الوضوح الهدف الأساسي للخطاب بل على العكس يسعى إلى تعميم وتضبيب الرسالة عن طريق خلق الصيغ اللغوية المضادة والملتبسة من أجل قطع الطريق على كل جدل عقلي أو معارضة منطقية ؛ وذلك لأن هدفه الرئيسي ليس الإقناع والمجادلة وإنما الانصياع والخضوع والطاعة العمياء لصالح المتكلم.. فخطاب السلطة شامل ونهائي ولا يحتاج إلى تعليق ، فكلما "تقلصت قيمة الرسالة الدلالة ، زادت قدرتها على الإقناع".. ولذلك كانت السلطة مؤسسة على السكوت لا على الحوار^(٦).

ويبقى السيد (صاحب السلطان) - في الأخير - دائم الحضور والمراقبة لتوزيع الكلام ، وتحديد المواطن الصالح ، وشكل العملية السياسية والتعامل. حضور القائد رمزياً في كل مناسبة يزيد من وزنه ، ويجعله أكثر قدرة على السيطرة والاستمرار.

صاحب السلطة لا يمنع أن ينظر إلى أولئك الذين هم أدنى منه أنهم مجبرون على التوسل إليه وسؤال خاطره في كل لحظة ؛ بمعنى أنهم لا يتعين عليهم وحسب أن يفعلوا ما يأمرهم به ، بل عليهم كذلك أن يفكروا كما يريد هم هو أن يفكروا ، وفي أغلب الأحيان يكون من الواجب عليهم أن يستبقوا أفكاره استجلاباً لمرضاته..^(٧)

وضمن هذا ، فإن السلطة تطلب من المواطن "التمثيل" الذى فرض عبر مجرى التاريخ على الأكثرية الساحقة من البشر ، ونعنى بهذا "الأداء العلنى الذى يفرض على أولئك الأشخاص أن يؤدوه..".

إن "فكرة التمثيل" تكمل فكرة "المعرض" فى الظاهرة ، لكنها تفرز أيضاً عملية الخطاب المستتر لوصف الخطاب الذى يدور خارج إطار خشبة المسرح ؛ أى فيها وراء الرقابة المباشرة التى يمارسها أصحاب السلطة.

وأحياناً يبرز خطاب يُحدث شرخاً فى سطح الصمت والتوافق فى عملية التمثيل .. إنه خروج على النص^(٨).

إنها أمور من الأهمية بمكان حينما ندرس خطاب السلطة والمجتمع بوصفه نصاً بصدد موضوع المواطنة ، والذى يعبر عن الإطار القانونى والسياسى لممارسة حقوق المواطنة وتحمل واجباتها على أرض الواقع.. ومفهوم المواطنة يتطلب وجوده إقرار مبادئ ، والتزاماً بمؤسسات ، وتوظيف أدوات وآليات تضمن تطبيقه على أرض الواقع^(٩). المواطنة - وفق

هذا التصور - بنية من المستلزمات والمقومات ، وبنية فكرية وقيم ، وبنية حقوقية ودستورية وقانونية ، وبنية مؤسسية ، وكذا بنية تتعلق بالسياسات والممارسات.

وهى من المفاهيم الشاملة ، والتى تستدعى غيرها من مفاهيم حقوقية وسياسية. المفهوم بهذا التقدير "مفهوم منظومة" يشير إلى الحقوق الإنسانية الأساسية ، والحقوق المدنية والسياسية ، فضلاً عن الحقوق الاجتماعية والاقتصادية والثقافية ، وكذا الحقوق الجماعية ، وهى تتعلق بمجالات النشاط الإنسانى كافة (الشخصى والخاص والعام والسياسى)^(١٠).

فى هذا السياق الجامع بين الدين والدولة والمواطنة ومصر ، تتولد عناصر منهجية تشير إلى القراءة للمجتمع بوصفه نصاً. ضمن هذه الرؤية تحاول دراسة :

تركيب العنوان (مفهوم الدين الشامل ، مفهوم الدولة والبحث عن المواطنة المصرية ، مفهوم الزحف على الدين وتأميمه).

أولاً : الإدراكات ودراسة المواطنة المصرية:

- الزحف على عالم المفاهيم والمدرجات.
- الإدراكات المتبادلة والمواطنة المصرية.
- قراءة نص المجتمع فى نصوص أدبية.
- صياغة الإدراكات عبر الذاكرة الحضارية والتراثية.

ثانياً : دراسة السلوكيات والسياسات والعلاقات والمواطنة المصرية.

ثالثاً : الزحف على المؤسسات السياسية الأساسية والدينية وعمليات التنظيم.

مفهوم الدين قبل الزحف : رؤية حول مفهوم الدين الشامل

كيف يمكن فهم طريقة زحف الدولة على الدين ، زحفاً غير مقدس ، محاولة احتكار مساحته أو تلويينها أو تهميش فعالياته؟

إن هذا فقط لا يمكن أن نتفهمه إلا إذا حددنا مفهومًا للدين يشمل كل فعاليات الحياة والمعاش ، فيصير زحف الدولة على الإنسان والكيان ، المواطن والمواطنة ، وكل فعالياته ، زحفاً على الدين ، لأن الدين شبكة من المقاصد الكلية لحفظ أصوله وحفظ النفس والنسل والعقل والمال.

"يكون الدين إيماناً بالله يعمر دنيا الناس ، وعقيدة تخلق حضارة ، وعبادة تربى مجتمعاً". الدين: انطلاق للحياة والسلوك والتشريع ، دون أن ينحصر فى مجموعة من الكلمات والتقاليد والمظاهر الجامدة المتنافية التى تضمها الأوراق وتناولها الشفاه... "دين الحياة ، دين للواقع.

ومن هنا لا تتركذ سمات المؤمنين فوق جباه المصلين في المحاريب دون غيرها ، بل تتلأأ في بحوث العلماء وخيرات المتجيين.. وجهود المبدعين. إنه الدين الذى يخلق حضارة فى كل أرجاء الحياة ، حضارة تتجدد وتتطور كلما تتابعت الأجيال وتطورت البيئات ، لا مجرد رسوم وتعابير هامة تكرر نفسها دون جديد..^(١١). إنه فاعلية الفاعلين ، وتراكم جهود المجتهدين والمجددين والمصلحين.

إن الصالح فى ذاته ، لا يمكن أن يحقق خلاصاً فردياً ، من دون الشروع فى تحقيق الإصلاح الجماعى. إن صلاحه فى إصلاحه ، فىكون صالحاً فى ذاته ، مصلحاً لغيره وجماعته ومجتمعه.

إن المنزوى فى جنبات المسجد لا يتحرك نحو عمران الحياة ، لا يتعرف أصول الصلة والوصل بين عمارة المسجد وعمارة الكون ، إنه لا يقل علمانية عن ذلك الذى يراه منعدم الصلة بعمارة الحياة. إن مقولتى عمر بن الخطاب الشهيرتين: "أخوه أعبد منه" .. "لا تُمِت علينا ديننا" لتعبران بحق عن الأصول العمرانية فى السعى والوعى وتحقيق معانى استخلاف الإنسان وأصول العمارة الكونية ، وهو تحرُّ لفاعلية الناس فى الكيفية التى تكون بها الأرض مسجداً. هكذا كان من اختصاص هذا الدين أن "جعلت لى الأرض مسجداً وطهوراً" ، هذا الجعل فى الأرض المسجدية ، يعنى أن جوهر الاستخلاف أن تجعل هذه الأرض ضمن العمارة المسجدية ، والطهارة الإنسانية فى فعل العمارة الكونية.

يخطئ من ينسى أن يستمد من الدين انطلاقة الحياة : (الدين المعاملة) ، ليعكف على ألفاظ وحركات تدفع إلى الحياة ، لكنها تتجمد وتتفتت عند من يرى أن التمتة ذاتها وأن الشعائر نفسها هى الدين وهى الحياة.

".. إذا نزلت بلدًا فلا تسأل عن زوار المعابد (فحسب) ، فما أسهل أن تؤدى الصلوات ... ولكن.. اسأل عن عدد المؤمنين الذين دفعتهم عقيدتهم ، وذكَّرتهم عبادتهم ، فانطلقوا يمشون فى مناكب الأرض يبتغون من فضل الله ، فإذا منهم علماء عبدوا الله ﷻ يبحث نواهيهِ فى خلقه ، والإفادة من قواه المودعة فى عوالمه ، وإذا منهم "مبدعون" انعكس جمال الكون على جمال نفوسهم وطهرها ، فسَبَّحُوا بسعيهم وكتاباتهم وأفلامهم ربًّا برأ النفوس وفَطَّرَ الأكوان وعَمَرُوا المساجد والأرض فصار الكون أرضاً مسجدية فى الوعى والسعى ، وطهوراً فى الساحة والفعل.

وهكذا تكون الأرض كلها مساجد يُعبد فيها الله ﷻ بالكلمة الطيبة والقول الثابت ،

بالعلم النافع والعمل الصالح: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ فَأَيْنَمَا تُولُوا فَشَمَّ وَجْهَ اللَّهِ إِنَّ اللَّهَ وَاسِعٌ عَلِيمٌ﴾ (البقرة: ١١٥) (١٢).

إن حبس الدين في زوايا الصلاة وحبس الصلاة في أوقاتها بإغلاق المساجد ليس إلا تعبيراً يضاد معاني "جعلت لي الأرض مسجداً وطهوراً" ، وحبس الدين في زوايا الصحف أو زاوية لكتاب أو صفحة دينية ، هو حبس للدين وفاعلياته الممتدة في عقول وسلوك البشر ، وسجنه في برامج في الإذاعة المسموعة أو المرئية ليس إلا أسراً للفاعليات الدينية ، واختيار ما لا يحسن لخطاب الناس وفي الأوقات الميتة ، ليس سوى صناعة تشير إلى عبقرية الفشل وربما الإفشال.

إن تحجيم الفاعليات الدينية أو تهميشها ، تلوينها أو اختصارها ، حرقها أو الاستيلاء عليها ، هو قمة تحريك الدوائر من سلطان الدين إلى دين السلطان ، وربما يجعل هذا الأمر إعادة تعريف الدين (الإسلام) في هذا المقام ، من الأمور المنهجية ، وكما يقول المناطقة: إن إدراك الشيء فرع عن تصوره.

إذا كانت المقاصد الكلية العامة إنما تشكل كيئاً معرفياً وبحثياً ومنهجياً ، ومساحات للتعامل والتناول ، فإن المقصد الديني (حفظ الدين) هو رأس المقاصد ، والمقاصد الأخرى هي مقاصد مكونة لبنية "عمران الإنسان" أو بناء البشر من مقصد "حفظ النفس" و"النسل" و"العقل" و"المال" ، وما تشير إليه تلك القواعد من "عمارة البيت الإنساني" ، من أعمدة أربع تشكّل ما يشد بنيانه ، وما يقيم أسسه ، ضمن عناصر ما يطلق عليه "التنمية البشرية" أو "التنمية الإنسانية" أو "العمران البشري" - على حد تعبير ابن خلدون ، أو "نوعية الحياة" على حد تعبيرات تقارير التنمية الدولية ، أو "الحياة الطبية" أو "المعيشة الضنك" على حد ما يعبر عنه القرآن.

وهو حفظ الإنسان والكيان ، وهو حفظ الابتداء ، وحفظ النسل والاستمرار ، وهو حفظ البقاء ، وحفظ العقل بما يضمن عملية النماء والارتقاء ، وحفظ المال بما يضمن القيام بعمليات الحفظ في البناء والتسخير. والحفظ في كل هذا هو حفظ أداء محرك فعاليات التسيير والتدبير والتأثير ، والفاعلية والتمكين (١٣).

مستويات بعضها من بعض تخرج من مشكاة الدين والالتزام بفعالياته وأوامره ونواهيه.

هذا الحفظ القائم الفاعل الملتزم ، الحفظ الرافع الدافع الجامع ، القاضي والحاكم والحاضن ، الحافظ لكل فعل ممكن يسير به في مسار الإمكان والتمكين.

إلا أن حفظ هذه المقاصد ، وتنوع أشكال ووسائل حفظها ، لا يعنى الوقوف عن الحفظ بإطلاقه ، ولكن يجب الحفظ بمراتبه وألوياته ، من "ضروري" يفضى عدم الاضطلاع به إلى الهلاك ، و"حاجي" يؤدي عدم الوقوف عليه إلى الحرَج والعُسْر ، و"تحسيني كمالِي" ، تكْمُل به الأشياء وتحسُن. إنها عملية إحسانية وإتقانية مستمرة ، راغبة من خلال التكميل ، هادفة إلى الكمال ، وإن لم تبلغه ، قاصدة له حسب الطاقة والاستطاعة ، في حدود الوُسْع الصادق لا الكاذب أو الزائف ، أو وُسْع الهوى المفضى إلى القعود أو القنوط.

هذه الرؤية المقاصدية الكلية للدين تجعل من هذه المساحات كلها ، واقعة في فعل وتفعيل وفاعلية الدين: (دين متَّبَع ، ونفس مكرَّمة ، ونسل قوى فاعل ومؤثر ، وعقل واع ومدبِّر ، ومال يشير إلى خصب الزمان وحركة العمران). هذه منظومة الرؤية المقاصدية الكلية العامة الشاملة للدين^(١٤).

المواطنة من المنظور المقاصدي
فاعليات المواطنة من دون استبعاد الدين

عناصر التقييم		التحسيني	الحاجي	الضروري	دفع الضرر - مقدم على جلب المصلحة	مراتب المقاصد مجالات المقاصد	التأسيس المقاصدي للمواطنة
تحسينيات المواطنة (التكميل - الإحسان)			حاجيات المواطنة (الكفاية)	ضرورات - المواطنة (الكفاف)	دفع مضرة - حفظ سلبي	حفظ الدين سياسات - مؤسسات علاقات - قدرات إمكانية - غايات	المواطنة والدين
رجوع الافتقار	رجوع الاستظهار				جلب مصلحة - حفظ إيجابي		
						حفظ النفس	المواطنة وحقوق الإنسان الأساسية
						حفظ النسل	المواطنة والتنمية الإنسانية "عمران البشر"
						حفظ العقل	المواطنة والوعي
						حفظ المال	المواطنة والمعاش

أما عن مفهوم الدولة والبحث في المواطنة المصرية

فنعني به مفهوم الدولة الذي نشأ في بلداننا ، ومفهوم الدولة القوية ضمن عواقب نشأتها ، وأهم مميزاتها في "السيادة". وراينا كيف كتب البعض عن "مشكلة الدولة"^(١٥) ، ليعبر عن أن ما نشأ في بلداننا قد لا يعني "الدولة" كما نشأت بالغرب ، وأن النشأة في دولنا لم تكن إلا نشأة مشوهة في كثير من بلداننا. وهو أمر حدا "ببرتران بادى" أن يتحدث عن "الدولتان السلطة والمجتمع في الغرب وفي بلاد الإسلام"^(١٦) ، وما يتركه ذلك من آثار في التناول

والتعامل المنهجين. وواصل ملاحظته تلك في "الدولة المستوردة"^(١٧) ، وما يعنيه ذلك من عملية استيراد وآثارها وأدواتها وأهدافها ومخرجاتها.

بين هذا وذاك ، وبين هذه النشأة وتلك ، برزت "الدولة الحابس" لا "الحارس" ، الدولة المركزية ؛ لتحرك عناصر سيطرة تؤمم فيها مساحات الفاعلية للمجتمع وما يمكن تسميته بفاعليات الأمة.

وإن تفحص مفهوم السيادة الذى ارتبط بالدولة القومية^(١٨) يزيد المسألة جلاء .. فإذا كانت السيادة صفة من صفات السلطة السياسية ، فإن هذه السيادة تعنى أن سلطة الدولة سلطة عليا ؛ فلا توجد سلطة أعلى منها أو موازية لها ؛ فهى تسمو فوق الجميع وتفرض ذاتها.

وهذه السيادة - أيضًا - تعنى أن سلطة الدولة هى سلطة أصيلة ؛ لا تستمد أصلها من سلطة أخرى ؛ ومن ثم فإن الهيئات الإدارية الموجودة بالدولة - محلية كانت أم مرفقية - تستمد سلطاتها من هذه السلطة العليا.

وهذه السيادة - أيضًا - تجعل من سلطة الدولة وحدة غير قابلة للتجزئة. وتبعاً لذلك ، فإذا تعددت السلطات الحاكمة فى الدولة ، فهذه السلطات لا تتقاسم السلطة فيما بينها ، وإنما تتقاسم الاختصاصات فقط.

وفى النهاية ، فإن السيادة تعنى أن سلطة الدولة سلطة أمرة عليا ، فتستطيع فرض إرادتها على الآخرين بأفعال تصدر من طرفها وحدها وتكون قابلة للتنفيذ ؛ أى دون موافقة المحكومين . ولا يتبدى ذلك - فقط - فى القوانين الصادرة من سلطتها التشريعية ، وإنما يتبدى ذلك - أيضًا - فيما يصدر عنها من أعمال إدارية: كالقرارات الصادرة بنزع الملكية الخاصة للمنفعة العامة ، والقرارات الصادرة عن الإدارة بوصفها سلطة ضبط أو سلطة شرطة .

وعلى هذا النحو تجعل السيادة من السلطة السياسية:

سلطة عليا ، سلطة أصيلة ، سلطة واحدة غير مجزأة ، سلطة أمرة. هذا ويلاحظ أن للسيادة مظهرين : أولهما - خارجى ، فنكون إزاء سيادة خارجية ، والآخر داخلى ، فنكون إزاء سيادة داخلية .

وفى هذا السياق ، نشأ ما يمكن تسميته بـ "الدولة المتألهة" أو الألوهية البديلة. وجدت شفرتها فيما أسمى بخصائص السيادة وإحالتها إلى السلطة . هذا ، برغم أن السيادة لا تعدو

أن تكون صفة للسلطة السياسية ، وضرورة عدم الخلط بين تعبيرى السيادة والسلطة السياسية ، وتحديد صاحب السيادة فى الدولة صاحبة السلطة السياسية العليا والأمر. وهذه السلطة تكون مجردة ومستقلة فى بقائها عن أشخاص الممارسين لها - ألا وهم طبقة الحكام فى الدولة - ، فهؤلاء الآخرون ليسوا سوى مجرد أداة فى يد الدولة ، تمارس - عن طريقهم - مظاهر سلطتها.. ومن ثم ، فإن السلطة السياسية هى دائمة ، أما ممارستها فهى دائماً عرضية وموقوتة. وإذا كانت الدولة شخصاً معنوياً مجرداً ، فإن السلطة لا بد من تنسيبها إلى صاحب محدّد يمارسها بصورة فعلية. فمن صاحبها الفعلي..؟ وهنا ثار الخلاف والجدل ضمن نظريتين: إحداهما - نظرية سيادة الأمة ، والثانية - نظرية سيادة الشعب.

وبدت السيادة متوحدة مطلقة.. حتى بدت الدولة ضمن مفهومها السيادى الواقف عند حدودها ، والمتعلق بأهدافها ، والمؤثر على مركزيتها الاستبدادية ، الزاحفة على الفاعليات والمجالات والفضاءات ، وبدت تمارس جملة من وظائفها : تتخلى عن بعضها ما كانت غُرمًا ، وتمسك بوظائفها ما كانت غُنىً. وهنا وجب التنويه بأن الدولة - السيادة كما آلت إليه فى بلادنا - إنما عبرت عن تمام بين الحدود ، فيما بين مفاهيم تعودنا أن نميز فيها بينها من مثل الدولة ، السلطة ، الحكومة ، السلطة التنفيذية ، النظام السياسى ، جهة الإدارة والبيروقراطية .. كل ذلك ووفق عناصر مشوشة فى الإدراك ، مشوهة فى الممارسة ، أصبح لا حد بينها ولا فصل.

ويخطئ الباحثون لو ساروا مع هذا الفصل والتميز من دون معرفة الواقع الذى يجعل هذا جميعاً كتلة منصهرة ، جعلت عملية التشخيص فى أبلغ تعبير: "أنا الدولة". وبدت الدولة - السلطة حالة تتحدث عن سيادة الشعب أو الأمة ؛ فبدا الخطاب السياسى يغتصب - ومن أقصر طريق - الحديث باسم الشعب أو باسم الأمة ، ويتحدث عما ترضاه وما لا ترضاه. وظلت كل هذه الأمور فى طى تنظير اختلف كثيرًا عن ممارسة تنهاى فيها الحدود ، وتغتصب فيها الكلمات ، خصوصًا لو كانت من مثل "الشعب" و"الأمة" و"الجمهير". وبدت الدولة حالة كاريكاتورية.. تصدع بالسيادة فى عنفوان وبطش واستبداد حيث وجب ألا تصدع ، خصوصًا فى ميدانها الداخلى فى العلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم ، بينما تركها نهبًا مستباحة حينما يتعلق الأمر بعلاقات قوى خاصة فى الطبعة الأخيرة للنظام الدولى الجديد. تستباح فيه السيادة ، ولكن وفق حدود وأفكار معينة ، بينما تتعلمق السيادة فى مقام آخر لا نشهد منها سوى "السلطة التنين" على ما يشير "هوبز"^(١٩).

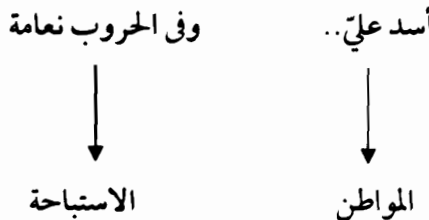
ماذا يعنى ذلك بالنسبة للمساحات والفاعليات الدينية التى ترتبط بظواهرها المتنوعة ،
والمرتبطة بما يمكن تسميته بـ"الظاهرة الدينية" فى نسق أفكارها وقيمتها ومرجعيتها ، وفى
منظومة مؤسساتها ، وفى مسيرة ممارستها؟!

وماذا يعنى ذلك بالنسبة للمواطنة والمواطن؟

"الدولة-التين" السابق الإشارة إليها لا تحافظ فحسب على عدم خروج الأفراد عن
حياضها ولا كيانها .. بل هى قادرة على أن ترده إليها كرهاً أو طوعاً . ويعنى ذلك - ضمن
ما يعنى- وقوع الفرد- الإنسان ، الفرد- المواطن ، الإنسان- المواطن، وكذا ما يدخل فيه من
تكوينات جماعية واجتماعية ومجتمعية تحت السيطرة وداخل نص السلطة ، فقد أحدثت
الدولة - السلطة عملية رقابة متعمقة على النص المجتمعى بكل أطيافه ومجالاته وتنوع
فاعلياته .

وبدت الدولة فى نصها "المركزي" و"الاستبدادي" تمارس أقصى درجات الرقابة ، جاعلة
عناصر الرقابة عليها محض خيال ، أو مساءلتها محض استحالة ، والسؤال عن حسن حكمها
أو سوءه من اللامفكر فيه ولا فى الخيال ، ووقع كل ذلك فى دائرة المنوع ، وفى سياق
المكبوت. هذه الحالة من "التعؤل" على ساحة الفاعليات لابد أن تجد مادتها فى المواطنة ،
ومنتجها الوحيد "المواطن". أكثر من هذا ، فإن الدولة على تغوها ذلك (لا تغلغلها)- المرتبط
بأهلية والقدرة والنفاذ والوجود الفاعل فى الأداء والإنجاز ، والقدرة على إدراك مسئوليتها
عن مركزها وأطرافها، عن كيانها وجوهرها وهوامشها..) ، هذه "الدولة- السلطة"
احتكرت مفهوم "المواطنة الصالحة" ومعنى "المواطن الصالح" ؛ حيث جعلت لذلك
شروطاً وأوصافاً مسكوتاً عنها ، لكنها مرغوبة فى الممارسة تتعلق بمصلحة بقائها فى السلطة
لا المصالح الكلية الأصيلية التى تتحرك صوب تأصيل "المواطنة الفاعلة" فى السعى والوعى ،
وجعلت مؤسساتها تُردّد على مسامعنا أن من مهامها إخراج "المواطن الصالح" ، واستولت -
ومن طريق أمنى ضيق- على مفهوم المواطنة الصالحة والمواطنة الطالحة^(٢٠).

وضمن هذا بدت الدولة:



وبرزت هذه المفارقة أكثر ، حينما برزت ضمن متغيرات حادة فى العلاقات الدولية وكذلك فى النظام الدولي، ضمن قطب أعظم أراد أن يفرض كامل هيمنته على المعمورة ضمن سياسة كونية ، فاجتمع على المواطن عُسران: عسر الدولة المستأسدة (داخليًا) ، وعسر الدولة المستباحة (خارجيًا). وبدا المواطن بين مطرقة وسندان ، وصار الزحف الخارجى على الدولة من خلال "الدولة العظمى" مدخلًا لزيادة عملية الاستئساد ، وزحف الدولة على المواطن وفعالياته المتعلقة بالدين .

هذا يبدو وبخاصة إذا ما رأينا كيف أن أحداث الحادى عشر من سبتمبر أوجدت البيئة المناسبة لهذه الاستباحة ، فاختلطت الأوراق ، وصارت هناك مؤشرات لفرض "ثقافة" ، "سياسة" ، "تعليم" بالإضافة لـ "رؤية دينية" ، وصارت الدولة التى كانت تحتكر الحديث عن صحيح الدين ولا تسمح لأحد منازعتها ، الآن تُنازع فى هذا المقام من "دولة عظمى" متفردة ومتألهة ، وصار المواطن بين إلهين (!) ، وصرنا أمام منظومة "الإلهية أو تعدد الآلهة" ، ولكن ليس على نمط الأساطير اليونانية ، وإنما فى إطار القصة الجديدة المرسومة على أرض الواقع ما بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر^(٢١) .

وصارت المواطنة وإنتاجها (المواطن) ضمن عملية "تنازع" كبرى ، هذه المنازعة جعلت حال المواطن الممزق بين استبداد داخلى ، واستبداد خارجى ، لكنه فى الحالىن بدا المواطن مضروبًا فى الأمرين . حتى ولو بدا الخارجى يزين ما يفعل ضمن غطاء يتعلق بتحقيق عملية التحول الديمقراطى فى الشرق .

وبدت المفارقة أكثر حيث المواطن يحتاج من الدولة براءة ذمة من خلال ما تحدهه من عناصر وشروط للمواطنة الصالحة ، فيها صارت الدول فى حالة هرولة لدى الدولة العظمى المتفردة ، التى صارت توزع ألقاب "محور الشر" و"الدول المارقة" ، وأطلقت معايير "العدو" و"الصديق" كيفما أرادت ، وبدت الدول الرخوة التابعة التى أسست لتابعة المواطنة ، هى فى ذاتها تابعة لمتبوع أعظم ، وصار المواطن ضمن تبعية مركبة، وتنازع مركب ، واختلطت عناصر التابعة المواطنة للدولة ، بالمواطنة العالمية ، وبدا الدين مجالًا للزحف من الاثنين .

وارتبط ذلك بتآكل حَدَثَ على أرض الواقع لمفهوم الشرعية الذى تُرجم فى كلاسيكيات أدبيات الشرعية للتعبير عن "الرضا العام" ، بوصفه حالة تسود عناصر العلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم . وبدت عملية التآكل حينما فرضت المدرسة السلوكية تصوراتها حول ذلك

المفهوم ؛ لتجعل من مؤشرات الاستقرار السياسى هى مؤشرات الشرعية ؛ لأن الاستدلال على تلك العلاقة النفسية المسماة بالرضا قياسًا وتكميًا لا يمكن أن يؤسس إلا على هذا الطريق ، وفق رؤية هذه المدرسة.

إلا أن هذا التآكل لا يقارَن بما حدث من تطورات لمفهوم الشرعية ؛ وذلك نتيجة المتغيرات التى أصابت العلاقات الدولية ، والصياغات التى أنتجت نظامًا دوليًا مختلفًا ، كُتبت أهم فصوله مع أحداث الحادى عشر من سبتمبر.

الشرعية انتقلت من مفهوم تتم صياغته وفق مقتضيات عناصر الرضا العام ، ضمن شبكية العلاقة السياسية الداخلية بين الحاكم والمحكوم، وظل البعد الخارجى فيها الذى يتعلق بالسياسات الخارجية للدول مشدودًا إلى أصل الرضا العام الداخلى فى إطار اكتساب أو إضفاء الشرعية ، انقلب هذا الأمر الآن حيث تتم صياغة مفهوم الشرعية صياغة لأسباب خارجية فى سياق سياسة كونية لدولة "عظمى" ، بدت تصدر صكوك غفران وشهادات إبراء ذمة وشهادات نوايا حسنة وطيبة، وفى المقابل صارت تصدر شهادات محاسبة وعقوبات وحصار، بل وحملات تأديبية خارج الولايات المتحدة ، ضمن عملية كبرى "لعولة الأمن الأمريكى".

بدا مفهوم الشرعية لا يُلقى بالًا للمحكومين الذين يمثلون الكفَّة الموازنة للسلطة ، فى إطار أن السلطة تكليف لا تشریف ، وحول قبلته صوب البيت الأبيض للحصول على أى شهادة تعبر عن الرضا الأمريكى. وترافق مع ذلك مجموعة من المؤشرات الهزلية ، أقرب ما تكون إلى الحالة الإعلانية منها إلى المؤشرات الحقيقية الكاشفة لحال الشرعية الفارقة لها عن غير ما يختلط بها^(٢٢).

ذلك من مثل البحث فى كومة التصريحات الأمريكية إلى إشارة هنا أو هناك بأهمية دور دولة ما بالنسبة للولايات المتحدة ، أو إشارة إلى استحسان بعض سياساتها ، أو ذكر لرئيس هذه الدولة بخير ، أو بدعوة رئيس دولة لزيارة أمريكا، أو اتصال هاتفى للتشاور وسماع النصيحة القيِّمة. ولا بأس من أن يفرد عنوان كبير فى صدر صفحات الصحف الرسمية أن صحيفة أجنبية مغمورة قد اختارت رئيسًا ما بصفته "شخصية العام" ، وغير ذلك مما أفضى لتحول مفهوم الشرعية من مفهوم علمى إلى مفهوم لا يقف على عتبات الشرعية الإعلامية ، بل مُورس ذلك فى أدنى صوره فى سياق "الشرعية الإعلانية".

فإذاذا يعنى الزحف على الدين والظواهر التى تتعلق به فيها يمكن تسميته بالظاهرة الدينية على تنوعها، وتعددتها ، أو الظواهر الدينية على تفردها وتعددتها؟

وماذا يمكن أن تشير صفة الزحف "غير المقدس" للدولة على الدين ، والذي كان ضمن جملة "تأميم الدولة للدين"؟!

كما أشرنا آنفاً ، فإن الدين قد اتسع تفسير مساحاته وفضاءاته ، ومع الزحف المضاد للدولة التي وجدت "مواطنها" يُشرك بتألهها ، بل هو أكثر من ذلك وجدته يتعاطى مع توحيد إلهي: "لا إله إلا الله"! وصارت هذه المساحات والمجالات محل تنازع ، وصارت الصفات ومن الحقيق بإطلاقها أو باحتكارها ، مجال تنازع كذلك!

بين الإنسانية الصالحة والمواطنة الصالحة .. تنازع .

بدت الدولة تجور على مساحات مختلفة ؛ لسببين :

- الخوف من أن تخرج فاعليات من تحت يدها أو أن تخرج عن رقابتها وهيمتها: النص الديني يزحف على ذات مساحة نص السلطة (الإنسان- المواطن).

- الخوف من أن تشارك فاعليات ذات المساحة ، زاحفة على حياض السلطة ، فتظهر عناصر قصور السلطة والدولة ، في تعاملها مع المواطن.

بين هذا وذاك ، أتمت الدولة مساحات كثيرة مظنة فاعليتها ، ومظنة خروجها عن إطار ودائرة رقابتها.

فماذا كان من إستراتيجيات السلطة في فعل ذلك؟!

أولاً : هاجمت الدولة "تسييس الدين" في خطاب مانع لأي قوى تدخل هذا المجال ، ومنذرة كل القوى من مغبة توظيف الدين ، وفي ظل خطاب نص السلطة "التلاعب" بالدين :

ثانياً : حتى إذا ما استخدمت الدولة الإستراتيجية المانعة ، بدت تزحف على تلك المساحات فاتحة باب تسييسها من أوسع طريق ، وهي في هذا المقام أرادت أن تطبق عناصر إستراتيجية ذات مسارين :

- اغتصاب مفهوم "صحيح الدين" في إطار تأويل ترتضيه السلطة.

- اغتصاب مفهوم "التطبيق" ضمن سياسات احتكارية^(٢٣).

أما في سياسات المنع ، فقد اتخذت من السياسات التي تمنع -على حد وصفها- "الأحزاب الدينية" من غير تحديد لوصف "الدينية" ، وبدا هذا في قانون الأحزاب ومواده المقيدة للممارسة السياسية. وعُدَّت جماعة مهمة تمثل قوى سياسية لا يمكن إنكارها (الإخوان

المسلمون) جماعة محجوبة الشرعية ، والأصح أنها محجوبة المشروعية ؛ لأن شرعيتها في رضا الشارع ؛ حيث وزنها الجهازي ملموس غير منكور ، بل ورأت الدولة أى نشاط منها في مقام التجريم والتأثير ، بل إنها في دعوتها الأخيرة للحوار مع القوى الوطنية قررت ألا تتحاور مع هذه الجماعة أو رموزها ، في حالة تتوهم أن وجدانها المضاد لا يعنى عدم وجودها ، واقتنائاً على قاعدة أساسية تعنى أن عدم الوجدان (محبة وكرهية - قبولاً أو رفضاً) لا يعنى عدم الوجود (كياناً وتأثيراً).

أما في سياستها الإيجابية ضمن عملية التسييس ، فقد حركت عنصرين مهمين :

الأول : حركت بعض رموز التوجه العلماني ضد هذه القوى ، متهمه إياها بالتسييس للدين أو بتدين السياسة ، ودرجت على أن تسمى ذلك "الإسلاموية" أو غير ذلك من تعبيرات مستحدثة ، بينما أهملت هذه القوى العلمانية حركة السلطة في تسييس الدين واغتصاب تطبيقه.

الثاني : برزت الدولة - وبصورة شديدة الانتقائية- تتعامل مع الدين بالقطعة ، ضمن عملية تسييس واسعة . فما رأته السلطة جُرمًا وحرامًا على القوى السياسية التي اتخذت من الدين مرجعية ، واعتبرته لنفسها حلالًا وكلاً مباحًا مستخدمة في ذلك "سلطة التأويل" و"سلطة التقييم".

هذه السياسات هي التي دفعتنا إلى أن نصفها بالزحف غير المقدس ، فأرادت أن تسحب مزيدًا من مساحات الدين إلى الدنيا ؛ حتى تدخله ضمن "أنتم أعلم بأمور دنياكم" ، ثم استولت على البقية الباقية من الدين بدعوى "التنظيم" ، ودعوى "منع عملية تسييس الدين" لأهداف آنية ومصالحية للقوى السياسية ، وصارت عملية التأميم للفاعليات الدينية تتحرك نحو صياغة دين السلطان ، في سياق يحدث تآكلات سلطة الدين ، وهي أمور سنلاحظها من خلال اللقطات التي سنشير إليها ، ونرمز بها إلى عمليات التأميم والاحتكار وممارسات الزحف غير المقدس على الدين^(٢٤).

وفي إطار الفهم الشامل للدين: أولاً: بوصفه مرجعية ، وثانياً : بوصفه مصدرًا لمنظومة القيم الأساسية ، وثالثاً : بوصفه مشكلاً ومكوّناً (للسلوك والعلاقات) (الدين المعاملة) :

فإن الأمر - هنا - يتعلق بما يؤكد الماوردي.. فإذا أفسدت الدولة الدنيا (دنيا الناس) أفسدت علينا الدين (دين الخلق وتدينهم) ، وفساد الدنيا من فساد الدولة والناس على شاكلة زمانهم. فيقول الماوردي: "ومع هذا ، فصلاح الدنيا مصلح لسائر أهلها ؛ لوفور أماناتهم ،

وظهور دياناتهم ، وفسادها مفسد لسائر أهلها لقلّة أماناتهم ، وضعف دياناتهم ، وقد وجد ذلك في مُشاهد الحال تجربةً وعُرفاً ، كما يقتضيه دليل الحال تعليلًا وكشفًا ، فلا شيء أنفع من صلاحها كما لا شيء أضرّ من فسادها ؛ لأن ما به تقوى ديانات الناس وتتوافر أماناتهم فلا شيء أحقّ به نفعًا ، كما أن ما به تضعف ديانتهم وتذهب أمانتهم ، فلا شيء أجدر به ضررًا.. وكذا إذا فسد الزمان جرى الفساد على رجاله.." (٢٥).

هكذا تزحف الدولة على الدين بزحفها على دنيا الناس وصلاحها ؛ ومن هنا قد يتساءل البعض عن هذه اللقطات التي نرصدها ، ونولّد منها نماذج للمواطنة.. ماهذه النماذج وقضية زحف الدولة على الدين؟ وهم - في هذا السؤال - إنما يغفلون عن مفهوم للدين شامل ، أو يتبنون مفهومًا جزئيًا للدين ومساحة له يحسونه فيها ، ويجيبون عن السؤال بمقتضى فهمهم لذلك ، والأمر على غير ما تبنيه من خط للبحث وخطة للتناول.

الفقر والحرمان والفساد ، والإذعان ، والاحتكار ، وما هو في حكمه من حالات وظواهر ، ليست بعيدة عن مساحة الدين وتأثيراته ، والزحف على الإنسان-المواطن في كل هذه الدوائر هو شأن من شئون الدين في صياغة لنظرية المقاصد الكلية العامة ، القاصدة لحفظ الدين والنفس والنسل والعقل والمال ، وهى دوائر تشمل كل دوائر العمران ، ".. ومن شرف الدنيا ومن فضلها أن بها تُستدرك الآخرة ، فإذا قد لزم بما بيّناه النظر في أمور الدنيا ، فوجبّ ستر أحوالها ، والكشف عن جهة انتظامها واختلالها ، لتعلم أسباب صلاحها وفسادها ، ومواد عمرانها وخرابها ، لتتنفى عن أهلها شبه الحيرة ، وتتجلى لهم أسباب الخير ، فيقصّدوا الأمور من أبوابها ، ويعتمدوا إصلاح قواعدها وأسبابها. واعلم أن صلاح الدنيا معتبر من وجهين: أولهما- ما ينتظم به أمور جملتها ، والثاني- ما يصلح به حال كل واحد من أهلها. فهما شيئان لا صلاح لأحدهما إلا بصاحبه" (٢٦).

أن ما به تصلح الدنيا

حتى تصبح أحوالها منتظمة وأمورها ملتزمة

سنة هى قواعدها وإن تفرعت

وهى :

- ١. دين متبع
- ٢. سلطان قاهر
- ٣. عدل شامل
- ٤. أمن عام
- ٥. خصب دائم
- ٦. أمل فسيح

هذه هي المنظومة السياسية حينما تنتظم بها أمور الدنيا ، بحيث لا تزحف "الدولة - السلطان" فيها على الدين :

[دين متبع + سلطان قاهر = عدل شامل + أمن عام + خصب دائم + أمل فسيح].

وإذا اختلت هذه المنظومة لتشكّل ما هو :

[دين مهمش ومحتكر + سلطان ولا هيبة له ، تتآكل قدراته = ظلم شامل + فوضى وعشوائية كاملة + معيشة ضنك + انسداد الأفق وسيادة الإحباط]^(٢٧).

هاتان تبدوان صورتين على متصل ، وتأتى بينهما حراك النماذج المختلفة على تداخلها ، ضمن عملية تقويم مهمة لحركة السلطة في هذا المقام ، ومقام الدين في ذلك الوسط ، وعناصر ناتجة عن تفاعل الحركة والمقام لهما العاملين. فإذا كانت السلطة تشكل عاملاً أصيلاً ، والدين عاملاً تابعاً ، والمواطنة هي المتغير أو العامل الوسيط فيما بينهما ، فإننا أمام تفاعل أنتج هذه "اللقطات" التي أردنا من خلالها أن نقرأ المجتمع كنص وجب معرفة كل خفاياه ومكامنها ، ذاكرته وإمكاناته ، فاعليه وفاعلياته ، علاقاته ومؤسساته. هذه المفردات هي التي تشكل النص المجتمعي ، ولا يمكن أن ننسى هنا "نص السلطة" الطاغى ، والذي شكّل جوهر ومفاصل النص المجتمعي ، على شاكلة ما تريد السلطة ، فأعادت بناء مفرداته وعلاقاته ومؤسساته ، بما يشير إلى إنتاج نص مولد هو "نص المواطنة".

أولاً : الإدراكات والمدركات ودراسة المواطنة المصرية

ويمكن دراسة ذلك في جملة من النقاط أهمها:

١ - الزحف على عالم المفاهيم : زحف الدولة على الدين

زحفت الدولة - السلطة - ضمن ما زحفت عليه - على عالم المفاهيم التي يحتضنها النسق المعرفي الإسلامي. ولعل هذا الزحف لم يكن أكاديمياً علمياً أو نظرياً ، بل الزحف على مجمل الأرض المفاهيمية ، وفي ضوء ما أسماه "القمودى" "اغتنصاب التطبيق". المفاهيم تُبنى على الأرض والسلطة في صياغة نصها المجتمعي ، تتحرك نحو عالم المفاهيم لتأيمه في الممارسة ، حتى غابت معانيه الإسلامية وبدا المفهوم مصنوعاً على أعين السلطة ، وفق قواعد هي تحددها وربما تحتكرها. وضمن آلية التمويه ، تحركت السلطة لتؤكد تارة أنها تتحدث عن "صحيح الدين" أو "الدين الخالص" أو "الفهم الصحيح" ، وتارة أخرى اختارت كلمات ذات طابع وشحنة تتعلق بالدين ، فانخرطت في مجال تسييس تلك المفاهيم من أقرب طريق

وفقاً لمصالحها وحركتها ومقاصدها ، وتارة ثالثة تزحف عليها "زحف التبعية" ضمن الزحف العولمي وتفرد القطب الأمريكى الذى بدأ يدلى بدلوه فى عالم المفاهيم الإسلامية والإفتاء بصحتها أو بغلطها ، وبدا هذا الزحف بدوره يتحدث عن "صحيح الإسلام" (٢٨).

من أهم تلك المفاهيم "مفهوم البيعة" (٢٩). وإذا كان هذا المفهوم لا يتعلق فحسب بالبنية السياسية ، وبل يمتد ليعبر عن ساحة عريضة من الفاعليات التى تجعل من رؤية الشريعة لكل علاقة ضمن المنظور "العقدي" ، فإن الإمامة - بهذا المعنى - عقد مرضاة واختيار ، والبيعة تعبر عن الرضاء الاختيارى ، والبيعة بالإكراه ، تعد مفهوماً واقعياً ولكنه فى تركيبه يحمل التناقض النظرى بين مفهومى البيعة "الرضا والاختيار" و "الإكراه".

وهنا اختير مفهوم "البيعة" للتعبير عن "مواكب المبايعة" ، وعمليات "تجديد البيعة" ، وغير ذلك من الأمور التى تُحمّل مفهوم البيعة بمضامين سلبية.

أما المفهوم الثانى فهو مفهوم (التوبة) (٣٠) ، والتوبة ما جاءت فى آيات القرآن إلا مقرونة بتوبة العاصى لله (سبحانه وتعالى) إبراء لذنبه ، واستثنافاً لمسيرة إصلاح نفسه ، والإقلاع عن الذنب والإصرار على عدم الرجوع إليه ، وارتبطت التوبة بالمغفرة : ﴿غَافِرِ الذَّنْبِ وَقَابِلِ التَّوْبِ﴾ (سورة غافر : من الآية ٣) ، فىأتى من يتحدث - اغتصاباً فى التطبيق - عن "توبة الداخلية" المحدثة ، وكتبت الصحف أن الداخلية قد فتحت باب "التوبة" هؤلاء الذين ارتكبوا إثم العنف فى حق المجتمع ، وما عرفنا فى النسق العقدي الإسلامى أن وسيطاً يمكن أن يدخل علينا باب "التوبة".

أما المفهوم الثالث فهو مفهوم "الدعاء" (٣١) ، وهو علاقة بين الإنسان وربه : ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ (البقرة : ١٨٦) والدعاء من أسلحة المؤمن ، وهو باليقين صلة تتجه إلى الله. فإذا ببعض التوجيهات تصدر لمنع الدعاء على إسرائيل واليهود والأمريكان بأدعية معينة أو بأدعية مباشرة ، ضمن عملية تعتبر السلطة فيها أن من حقها مصادرة الدعاء . ولعل هذا ما يذكرنى بنقد الرئيس السادات لبعض ممارسات الإخوان المسلمين ، فأدى ذلك بالمرشد العام آنذاك السيد عمر التلمسانى ، إلى مبادرته بالقول : إنى أشكوك إلى الله ، فبادره السادات على الفور ، وبحدة : "اسحبها يا عمر"! أي: اسحب شكواك إلى الله. فهل يمكن أن يدخل الدعاء فى دائرة المسموح به والممنوع ؟!

أما المفهوم الرابع فهو مفهوم "الشهادة" (٣٢) بصدد القضايا التى تتعلق بالشهود ، سواء كان الإشهاد على عقد أو الإشهاد فى قضية أو حدث. كان هذا المفهوم يقفز إلى صفحات

الفكر الدينى ، حينما يحسن للبعض أن يتحدث عن المساهمة فى الانتخابات أو الاستفتاءات بوصفها الشهادة الواجبة ، ومن لم يذهب لأدائها ، فهو فى حكم كاتم الشهادة ، فى محاولة لإضفاء شرعية وتحفيز الناس للمشاركة الانتخابية ، ولكن بشكل انتقائي. فأساتذة الجامعة - مثلاً - يُعَيِّن لهم العميد ولا ينتخبونه ، ربما لأنهم ليسوا عُذْلاً لدى السلطة - الدولة ، إما لجرحهم أو لعدم أهليتهم ، فبدا مفهوم الشهادة لدى هؤلاء مفهوماً وظيفياً مسيئاً انتقائياً.

وضمن هذه المفاهيم كذلك يأتى مفهوم "الصوم"^(٣٣) فى شهر رمضان ، حيث يتم الزحف على مقاصده ومتطلباته ، بحملة إعلامية تحاول فتنه الصائم عن صومه وعن سلوكياته العبادية ، وإشغاله بكل ما هو تافه ، ويصعب معها تشكيل سلوك الأسرة فى المناسبة الرمضانية. ويعد هذا الشهر مناسبة إعلانية ، فالشركة "الفلانية" تتمنى للصائمين صوماً مقبولاً وإفطاراً شهياً. هذه المصادرة غير المباشرة لفريضة الصوم وشهر رمضان إنما تعبر عن أحد مجالات الدولة للزحف على الفعاليات الدينية والعبادية.

ويأتى ضمن هذه المفاهيم مفهوم "الحسبة"^(٣٤) ، والذي كان لعموم الناس. يقومون برفع دعاوى الحسبة ، حين الخروج على قواعد النظام العام المتعلقة بالدين ، حال شعور المواطن أن دينه قد انتهك ، وهى عملية تدريبية للمواطن ضمن حماية "المثالية الدينية" ، وقد قُدِّر الدين أن هذا الأمر يجب ألا يقتصر على الدولة - السلطة ، بحسبان أن ذلك يتعلق بحق المجتمع والاجتماع والنظام العام.

إلا أن هذه الممارسة صودرت لمصلحة ممثل الدولة (النائب العام) فى القيام على دعاوى الحسبة ، وهو أمر يتطلب جهازاً متابعاً لا نظن أن من مهام النائب العام القيام بها ، ولا يصلح فى هذا المقام مجرد الإبلاغ. وفى هذا المقام ، فإن دعاوى الحسبة وارتباطها بالمجتمع يحق المقصود منها ، أما الدعاوى "الانفعالية والافتعالية" ، فإن القضاء جدير بالفصل فيها ، وهو أمر يجعل مساحة الدين عصية على الاستباحة فى هذا المقام ، وتنظيم مثل هذه الدعاوى غير مصادرتها.

أما المفهومان الآخران فقد بدا للبعض استحضارهما تارة بالخذلان ، وتارة أخرى فى إطار جس النبض :

فالأول : يتعلق بعالم المفاهيم الجهادية^(٣٥) ، والذي بدا للبعض أن التصريح به ، قد يعنى الاتهام بالإرهاب ، وبدأت مفاهيم إحلالية ضمن الخطاب السياسى مثل التسامح وثقافة

السلام. عالم "المفاهيم المخدولة" ربما سيتحول إلى عالم لمفاهيم "مخدوفة" حتى لا "يفهمونا غلط" (!)

والثاني : يتعلق بمفهوم الزكاة وفرضيته^(٣٦) ؛ إذ برز في الآونة الأخيرة التلويح -وربما بضغوط أمريكية- إمكانية أن تقوم الدولة بالإشراف على الزكوات. وكنا فيما مضى نقول إن هيئات الدولة يمكنها تفعيل دور الزكاة الاجتماعى ، من خلال عملية التنظيم وإحياء بيت المال ، إلا أن هؤلاء صمموا آذانهم. ولكنهم - الآن وتحت مطارق الأمريكان - سمعوا الطرقات ، بل والهمسات وبدأ الحديث عن رغبة الدولة في تنظيم عملية الزكاة ، حتى لا يساء استغلالها ، ولا تصل ليد من تسميهم الولايات المتحدة بالإرهابيين ، وقصف الجمعيات الأهلية الإسلامية.

وضمن هذه السياقات جميعاً تأتى عملية مراقبة ، وربما تهميش وتجسيم ما يسمى بـ"التعليم الدينى" ، والمفاهيم التى تبث من خلاله ، والتى فى زعمهم تُفَرِّخ عناصر إرهابية متطرفة ، وهى عملية يجب النظر إليها متكاملة ، ضمن سياسة تخفيف المنابع المفروضة عالمياً من الولايات المتحدة الأمريكية: تخفيف المنابع الفكرية ، وتخفيف المنابع المالية.

ما بين زحف التوظيف والتسييس ، والزحف التابع تقع بعض مفاهيم فى عالم المسلمين.

هذه بعض اللقطات التى أردنا أن نخرج منها نماذج للمواطنة ، أكدنا -ومن كل طريق- أن هذه النماذج لا تفرز - بحالٍ - نموذجاً سويّاً للمواطنة ، ناهيك عن خطاب المواطنة الصالحة الذى لا يغادر أى مؤسسة وتجعله واحداً من أهم أهدافها.

ومن الممكن أن نعدد نماذج أخرى ؛ من قبيل نموذج "مواطنة الجباية" الذى أشرنا إليه فى المداخلة الخلدونية ، والتى يمكن إسقاطها بيسير جهد للبحث فيها وتشريحها. وكذا فإن الأمر قد يتعلق بنماذج مؤسسية من مثل: جمعيات العمل الأهلى ، والنقابات ، وأحزاب المعارضة والجهاز الإعلامى ، والعملية الأمنية. ويمكن أن نشير إلى نماذج من الممارسات ، وهو أمر يتعلق بـ"هوية المواطن" ، و"المواطن الخانع" فى ظل الدولة التابعة ، وغير ذلك كثير لو تركنا العنان للكتابة تفصيلاً فى هذه الموضوعات ، وهى تستحق مزيداً من العناية والتأصيل وإسناد كل هذه اللقطات والأفكار من خلال تجريدها إلى قضايا عامة ، داخل إدراك المواطنة وممارساتها ؛ بحيث يمكن أن يلحق بها ملف "لأرقام المواطنة" ، وآخر يتعلق بخرائط علاقاتها وموضعها فى العلاقة السياسية^(٣٧).

ولكننا آثرنا التوقف عند هذا الحد ، وغاية أمرنا أننا قدمنا مؤشرات مهمة - أو نظنها كذلك في العمل البحثي - من خلال ممارسة بحثية غير تقليدية ، وجب بصدها التعامل مع أدوات جديدة للتعامل والتناول ، فضلاً عن مناهج النظر لقضايا المواطنة المصرية.

قد تكون هذه الممارسة البحثية غضة ، وقد يراها البعض غير متماسكة ، وقد يرفضها من يهون الرطانة العلمية السياسية المنقولة عن الكتابات الغربية ، ولكنني أقول إن بعض ما توصلت إليه كان بفعل قراءة لكتابات غربية دخلت باب المنهج في سياق المراجعة لا المتابعة.

٢- الإدراكات المتبادلة والمواطنة المصرية : دراسة الإدراكات

نحاول أن نتناول مجموعة من النقاط أهمها:

(أ) عقود الإذعان : مقام المواطن لدى الدولة : "صناعة مواطنة الإذعان" (٣٨)

كثيراً ما نقوم بالتوقيع على العقود التي تتعلق باحتياجاتنا الأساسية ، دون أن نقرأ بنودها ، أو اشتراطاتها ، وأظن أن حال التوقيع من غير قراءة نابع من:

- أن الحاجة إلى "الخدمة" (!) وتسكينها في مقام الضرورات مثل "السكن" ، وفي حال الحاجات مثل "الكهرباء" ، وفي حال الضرورات الأكيدة مثل "الماء" ، وفي حال الحاجات المستحدثة ضمن حلقة تطور وسائل الاتصال مثل "التليفونات" ، يمكن أن يسهم في هذا التصرف غير المسئول ممن يوقع على العقود. ومن هنا قالوا: "صاحب الحاجة أرعن" ، ومن ذلك التوقيع على العقد من غير قراءة.

- أن عموم العقد (عقود الخدمة) ، العقد الإذعاني ، يُحدث حالة من التوقيع على العقد، ضمن مبدأ "ما يجرى على الناس يجرى عليّ" ، وهو أمر يجعل منه شيئاً ضمن مجموع كلهم يوقعون للانتفاع بالخدمة.

- أما السبب الثالث فيقع ضمن علاقة احتكار الخدمة والانتفاع بها. إن حال احتكار الخدمة وضرورات الانتفاع بها ، إنما يشكل حالة إذعانية مثالية ، وبخاصة إن لم تكن الخدمة (!) تؤدي بشكل تنافسي يكون للمستهلك فيها اليد العليا (في الاختيار) ، بل واليد الطولى في فسخ العقد ليستبدل به غيره. أما في الوضع الاحتكاري فيكون وضع الإرغام ، وحال الإذعان ، تجري مجراها في الانتفاع بالخدمة ضمن قاعدة: "مكره أخاك لا بطل".

- ومن غريب الوصف أن توصف عقود الإذعان تلك المشيرة إلى (محتواها الإذعائي) بما يسمى في هذا الباب بـ"العقود النموذجية". وهو أمر نشهده في كثير من الأمور حينما نتحدث عن جغرافية الكلمات. فبرغم أن البلاد الغربية شهدت مفهومًا لعقود الإذعان ، فإن هذا الأمر تقلص ووضعت له الحدود والشروط. فبدت عقود الإذعان في مصر عقودًا نموذجية ، مخرجة إياها عن معناها ومبناها ، ففي العقود النموذجية يمكن للجماعة أن تصل مع الطرف القوي في العقد إلى صيغة نموذجية تتضمن شروطًا معقولة يكون التعامل على أساسها في العقود الفردية التي تبرم مستقبلًا مع من يتقدم للتعاقد. والأمثلة على ذلك - كما يؤكد الدكتور الصدة - تعوزنا في مصر ؛ حيث لم تتكون بها جماعات تذكر ، ولكنها وجدت في فرنسا كما في الوثيقة النموذجية للتأمين ضد الحريق سنة ١٩١٢م باتفاق بين ممثلي المؤمن لهم وممثلي شركات التأمين. وما من شك في أن هناك خضوعًا إراديًا للقاعدة الواردة في العقد النموذجي ، وأن المخالفة الاستثنائية لا تزال ممكنة ، ولكن العادة تحول دون هذه المخالفة ، كما أن الخوف من الجزاءات يفرض الخضوع. وعمليًا فإن ما يقدر للعقد النموذجي من قوة ونجاح ، إنما يكون بما يتوافر للجماعة من أسباب القوة والكثرة العددية.. وهو ما يعينها على فرض نموذج للعقد^(٣٩).

(ب) مفهوم عقود الإذعان ومقامها وحجيتها القانونية^(٤٠)

في الواقع ، إن نشأة عقود الإذعان ارتبط بعملية قانونية لسد حاجة أساسية لا يكون للجمهور الخيار فيمن يتعاقد معه لقضائها ؛ لأنه يجد نفسه أمام تنظيمات قوية بعضها يتمتع باحتكار قانوني ، والآخر يتمتع باحتكار فعلي ، ويكون عليه أن يتعاقد معها دون إمكان المناقشة. تلك هي حال الشخص الذي يسجل خطابًا ويضعه في صندوق البريد ، والذي يستخدم التليفون ، والذي يتعامل مع شركة تستغل مرفقًا عامًا لتوريد المياه والغاز والكهرباء.. إلخ. والأمثلة التقليدية لهذه المراكز في: عقد العمل في الصناعات الكبيرة ، وعقد التأمين ، وعقد النقل مع شركة كالسكك الحديدية أو السيارات العامة. غالبًا ما يتأتى الإذعان من الوضع الاحتكاري. هذه العقود يوجد فيها التفاوت الفادح بين طرف مضطر إلى التعاقد بالنسبة لحاجة أساسية أو مرفق ضروري ، وآخر يتمتع باحتكار فعلي أو قانوني.. هذه العقود هي ما اتفق الفقهاء على تسميتها بـ"عقود الإذعان" للدلالة على ما تنطوي عليه هذه العقود من إذعان ؛ يقصد به رضوخ العاقد الضعيف وتسليمه بشروط يملئها الطرف الآخر القوى ويعرضها بوصفها كلاً يؤخذ أو يترك.

ليس هنا موضع المناقشة القانونية التي بزغت حول عقود الإذعان، ولكن الأمر هو التعرف على محتواها.. إلا أن هذا "الاستغلال" و"الاحتكار" الذي يساعد عليه الموقف في عقد الإذعان، كان له أثره في عمل المشروع وفي عمل الأفراد. وبدا الأفراد (الطرف الأضعف في العملية التعاقدية) يلمون شعثهم ويجمعون شملهم؛ حتى يخلقوا من اجتماعهم قوة؛ ويواجهوا في العقد قوة المال بقوة العدد. وبدت الشريعة الإسلامية التي استندت إلى حال رضائية العقود، رجوعاً إلى فكرة الوفاء بالعهد المنصوص عليها في القرآن والحديث.

(ج) تحرير نص عقود الإذعان "مواطنة المغارم": (مواطن لا حقوق له ودولة لها كل الحقوق)^(٤١)

كيف يمكن أن تعبر عقود الإذعان، وتؤثر على مقام المواطن في علاقته بالدولة-السلطة؟ تعد تلك حالة نموذجية في "مواطنة المغارم"، وتعد العقود - ضمن نصوص طافحة تؤكد على فحوى بنائها وبنيتها- علامة واضحة على قاعدة "مواطن لا حقوق له، ودولة لها كل الحقوق". مواطن يستهلك خدمة هو في أمس الحاجة إليها، ودولة - تعد شركاتها ممثلة لها- تتمتع بوضع الاستغلال والاحتكار معاً. وفي ظل النشأة المشوهة للدولة - السلطة على ما ذكرنا آنفاً تأتي عقود الإذعان لتمثل "حال ضعف المواطن" واستكانته ضمن هندسة القبول والإذعان، وحال تعلق الدولة واحتكاريتهما، ولسان الحال بين إذعان ملجئ (مكره أخاك لا بطل) وتحكّم شبه مطلق (إن ما كان عاجب) (!). وبين هذا وذاك تولد مفردات عقود الإذعان (الكهرباء، التليفون، عقد الانتفاع بالملك لشقة) فهي مملوءة بكلمات مثل: "لا يجب... لا يجب..."، وهي غالباً ما تكون في حق المواطن المستهلك للخدمة، بينما ترد ألفاظ مثل: "من حق..." وهي -- باليقين - تكون في طرف المؤسسة المؤدية للخدمة، الممثلة للدولة في هذا الشأن الاحتكاري.

وعملية إنهاء العقد تتم من طرف واحد قوى، ومن أقرب طريق، وبأقل أنواع المخالفة، ودون إبداء الأسباب، وما يترتب على ذلك من إنهاء فوري للخدمة، بينما طرف المواطن، بينما في الكلمة الوحيدة التي أتت بحق المواطن المستهلك للخدمة في فسخ العقد وإبلاغ المؤسسة، فهو حق لا معنى له في سياق الاضطراب الملجئ لاستهلاك الخدمة.

علاقة الدين بحقوق الإذعان: كيف تعد تلك العقود تعييناً لمقام المواطنة، وزحفاً من الدولة على الدين عبر المواطن والمواطنة.. في ظل عملية هندسة الموافقة وبنية الإذعان؟

إذن كيف تكون عقود الإذعان مدخلاً لصناعة مواطنة الإذعان؟

العقد الإذعاني الذي تقوم مؤسسات الدولة الخدمية إنما يعبر عن حال إدراك المواطن للدولة ، وإدراك الدولة لمقام المواطن. هذه العملية المتبادلة ضمن عناصر معادلة طاغية واحتكارية إنما تتمثل في ترسيخ هذا النسق من الادراكات ، والتذكير بمآلاته ، والوصول إلى المواطن ضمن حالة قبول إذعاني ، أو قبول في شكل الإذعان.

- المواطن ليس فقط لا يقول: "لا" على خطابات السلطة ، بل هو أيضًا لا يستطيع.

- المواطن عليه أن يروض نفسه في عملية تدريبية ذهنية ونفسية للسلوك الإذعاني.

- المواطن عليه أن يؤهل نفسه عند دخول أى علاقة مع الدولة . وإذا كان هذا الأمر في ميدان الخدمات ، فهو أيضًا في مجال أى علاقة يدخل فيها المواطن مع الدولة ، إن صفات المنح والمنع ، وعناصر التنظيم والتجريم والتأثيم عملية احتكارية مطلقة.

أما عن علاقة ذلك بمقام الدين ، فإنما يقع ضمن: "متى استعبدتم الناس وقد ولدتهم أمهاتهم أحرارًا" ، وتقع في سياق التكريم الإلهي للإنسان ، وحركة الحرية والاختيار والإرادة والمسئولية التي تُتضمن في عقيدة التوحيد وكلمته ، وهى مدانة في سياق الدين الذي يرفض العبد الكُلَّ فاقد الفاعلية والمبادرة ، ويوجب الإنسان العدل القاصد إلى أقصى درجات فاعلية المسلم ، وهو أخيرًا ليس إلا تأكيدًا على حال الرؤية التعاقدية في الإسلام القائمة على الرضا والإرادية ، النافية لكل عناصر الإكراه والتحكم .. "ليس لمستكره يمين.." (٤٢).

ثقافة الكمائن .. وثقافة التفلت والالتفاف (٤٣)

في رحلة قريبة إلى بلدى "ميت غمر" ، وحين كنت أستقل العربة الأجرة (!) للزيارة ، لاحظت في الطريق وقبيل الدخول إلى ميت غمر ، يافطة مكتوبًا عليها: "مشروع إنشاء كمين لصهرجت الكبرى!"

الإعلان يعبر عن أكثر من معنى:

أولاً : مدى الإلحاح لإقامة هذا المشروع الإنشائي وضرورته ، خصوصًا مع المفهوم الذى رآه مركز صهرجت أنه أمر مهم مفتقد ، ويجب القيام به على استعجال وإنجاز هذا المشروع المهم.

ثانيًا : أن المشروع هو "كمين" ، والكمين مفهوم عسكرى لمقاومة عدو أو شن حرب عصابات على عدو ، وهو في التحليل الأخير مشروع مواجهة مستقبلية ومستحدثة.

ثالثًا : أن الكمين انتقل إلى أن يعبر عن حالة مرورية وأمنية في آن واحد ، واختيرت كلمة "الكمين" للتعبير عن حال القيام بهذه الوظيفة.

هذه المعانى أوحى لى بكيفية النظر إلى مقام المواطنة من خلال فكرة الكمين المروري-الأمنى ، ويمكن تصور ذلك في أكثر من مقام مهم:

الأول : ثقافة الكمائن .. ثقافة تمارسها الإدارة تجاه المواطن الذى يستقل سيارته ؛ وهى تقوم على قاعدة من:

- عدم الثقة المتبادل.
- حال تربص الإدارة بالمواطن.
- حال التتبع المنفى إلى عملية خطيرة فى السلوك وردود الأفعال.
- ثقافة التجسس والتربص المفسدة لأخلاق الناس.
- حال الاتهام للمواطن: شكل شبه دائم.

الثاني : ثقافة الالتفاف .. وهى ثقافة مناوئة لثقافة الكمائن:

فى إطار الإسراف ضمن ثقافة الكمائن والتربص وعملية التتبع والتجسس ، غالبًا ما تولد هذه الثقافة (ثقافة الالتفاف) على هذه الحال النظامية أو التنظيمية. وثقافة النظام وفرضه غير ثقافة الكمائن ، فهى حالة عامة. وارتباط ثقافة الكمائن بسلطة تقديرية فى حال المخالفة ، مشروع فساد ، ليس فقط فى التقدير وإنما فى الممارسات، فقد يكون -فى بعض الأمور- هو تشجيع حال خارجة عن حد الالتزام المتبادل فى إطار الخرق المتبادل للقانون ، خرق القانون بالمخالفة لإيجابه بالحساب على المخالفة ، ولكن بالوصول إلى حال فاسدة من التكيف.. يذكرنى ذلك بما يرد فى الكتابات الغربية حول ما أسمى "بالفساد الوظيفى" ، وكأن للفساد وظيفة فى تدوير حركة الأموال بالرشوة أو ما هو فى حكمها.

هذا الخرق المشترك للقانون تولده ثقافة الكمائن ؛ إذ تشكل هذه القاعدة بيئة ووسط لعمليات فساد وإفساد صغيرة ، تصير سلوكًا عامًا واعتياديًا متكررًا ، قد يعبر - للأسف الشديد- عن "حالة" سلوك يومية ، ضمن تأسيس شبكة الفساد الذى لا يستقر فى إطار السلطة أو النخبة ، بل يسرى فى الشبكة العصبية للمجتمع ومعاشه اليومي.

ضمن هذه الحال تأتى "ثقافة الالتفاف حول القانون والالتزام" التى تتخذ أشكالًا متعددة ، كلها فى سياقات خرق القانون بالتواطؤ أو بالتكيف.

وثقافة الالتفاف ستولد أصول "ثقافة التفلت" لتخرق عمليات الالتزام. يمكننا أن نشير إلى أحد مظاهرها الذى يمكن تسميته "لغة المحور".

لغة المحور نقصد بها ، محور طريق ٢٦ يوليو (محور مدينة السادس من أكتوبر) ، الذى يتخذ فيه الكمين شكلين: أحدهما يَقْنَى يتعلق بالرقابة الرادارية ، والثانى بشرى يتعلق بالكمين المروري.

"كيف تولد ثقافة الكائن ثقافة التفلت ؛ مولدة لغة جديدة؟" هى واحدة من صور المقاومة لسلطة الدولة والإسراف فيها إلى حد التسلط ، إلى حد التعويق ، وليس بغرض فرض القانون وإقرار الالتزام.

لغة المحور تقوم على قاعدة من إفساد الكمين. فالكمين - لغة - من الكمون ، وهو إشارة للشيء المخفى أو المتخفى أو المستتر أو المغطى . وما هو - فى هذا المقام - كشف للمستور هو جوهر "لغة المحور": (تقليب النور) (!) فى إطار عملية التنبيه إلى وجود الكمين وهو إجراء لغوى شاهدت أثره فى هذا المقام يترتب عليه :

- الالتزام الشكلى أو الظاهرى بالقواعد.
- العودة إلى حال كسر الالتزام والقانون من بعد المرور بالكمين وتخطيه.

ماذا يعنى كل ذلك؟

هو الحال فى المداورة بين الدولة والمواطن. فإذا كانت الدولة تتفنن فى ترسيخ الصورة الاتهامية للمواطن ، وما يترتب على ذلك من سلوك التربص ، والتخفى ، والكمون ، وتأهب الدولة للانقضاض على فريستها (المواطن) من دون رحمة ، فإن المواطن يتفنن فى توليد ميكانزمات المراوغة ، والالتفاف ، والتفلت ؛ للخروج من حال التربص إلى حال الخروج من مأزق "الكمين" ضمن آليات :

- الالتزام الشكلى.
- الخرق المشترك للقانون.
- لغة المحور.
- صناعة بيئة مواتية للفساد الصغير.

إنها واحدة من صور المقاومة بالحيلة ، تشير - ومن أقرب طريق - إلى حالة متكررة ، وبرغم ما عبرت عنه من مشاهدة فردية عابرة ، فإن ذلك لم يكن إلا حال المنظر الذى ورد فى بيانه (theoros) الذى لاحظ تفاعلات السوق وحقائق علاقاته وجوهر معاملاته.

ألا يشير ذلك إلى ظاهرة "كلية" شديدة "الانتشار" و"الانفجار" وجب متابعتها وتحليلها، ضمن أصول تُحرّك عناصر إدراكية للمواطنة : المواطن المتهم ودولة الأمن.

ضمن هذه الحالة الإدراكية ، يضع الالتزام بالقانون وأصول هبة الدولة المفضية إلى تأسيس قاعدة من سيادة القانون وحمايته. كما يعم السلوك التعاوني بين المواطنين في مقاومة الدولة والسلطة بالحيلة والمراوغة والالتفاف والتفلة.

وضمن هذه الحالة الإدراكية والسلوكية ، نحن في حاجة إلى التفكير في أصول العلاقة بين الدولة والمواطن ، وهذه الحاجة الضرورية تنبع بوصفها عملاً بحثياً وعلمياً من :

- تشرح أصول هذه العلاقة.
- الكشف عن القيم الكامنة خلفها وفي جوفها.
- التراكبات التربوية السلبية ، ضمن سياقات التربية على المواطنة ، والوعى بالحقوق المترتبة عليها ، والالتزامات المتولدة عنها ، والواجبات الملحقة بها.
- المآلات المترتبة على هذه الحالة الإدراكية في تشكيل العلاقة الكلية بين الدولة والمواطن.

في ظل مناخ الفساد الصغير والكبير ، وفي ظل عملية الإسراف في إقامة الكمائن الرقابية ، فإنه يمكن التذكير بالمقولة الفقهية: "إذا ضاق الأمر اتسع". وهنا أحاول تحليل هذه المقولة ونقلها إلى المجال السياسي ؛ بمعنى أن ضيق الأمر في مجال السلطة ومركزيتها ، وحال الاستبداد في رأس السلطة ، غالباً ما يؤدي إلى اتساع الأمر (واتساع الخرق على الواقع) ؛ أي عدم قدرة الدولة على فرض هيبتها.

وهو أمر أشار إليه ابن خلدون: إن الدولة لا بد أن يكون لها حصة من الاتساع ، إشارة إلى قدرة الدولة على فرض هيبتها والقيام بعملية التغلغل على وجهها.

وعكس هذه القاعدة: إذا اتسع الأمر ضاق ؛ أي إذا اتسع الأمر على القدرة الاستيعابية والتغلغلية ضاق على من ظن قدرته على امتلاك الأمر والتصرف فيه. وضمن ما ذكرت في عملية الإسراف ووسط الفساد ، فإن ذلك وفر بيئة لقيام ما يسمى بالكمائن الوهمية. كيف يمكن مراقبة أدوات الرقابة إذا تعددت إلى حد العدد المنتشر والكبير؟

هذا الوضع ولد ما يمكن أن يُسمى "الكمائن الوهمية" التي اتخذت من إقامتها مدخلاً للترجيع غير المشروع. إن واحداً من الكمائن ظل - لمدة طويلة تقدر بالسنوات - لم تكتشف عدم مشروعيته إلا بعد أن هُمت إدارة المرور بوزارة الداخلية بإنشاء كمين في وسط القاهرة ، أحدث حالة من ازدواجية الرقابة ، أسهمت في الكشف عن الكمين الزائف.

علاقه الدين بثقافة الكمائن والتفلت: كيف تعد تلك الخطوات زحفاً من الدولة على الدين عبر المواطن والمواطنة!!؟

في تفرقة مستلقة في الشريعة الإسلامية بين الالتزام والإلزام من ناحية والكراهية والإكراه من ناحية أخرى ، وردت الآية القرآنية : ﴿أَنْزِلْهُمْ كُفْرَهُمْ وَأَنْتُمْ لَهَا كَرِهُونَ﴾ (سورة هود : من الآية ٢٨) . وهى بذلك تعبر عن حقائق الإلزام والالتزام التى لا يمكن أن تستند إلى حالة إكراهية.

وفى تأكيد مهم على النهى عن التجسس المفسد لطباع النفوس وشيمها يبدو لنا هذا النهى القاطع ﴿وَلَا تَجَسَّسُوا﴾ (الحجرات : من الآية ١٢) .. ويبدو هذا التنبيه النبوي: "لا تتبعوا عورات الناس فتفسدوهم".

بين حال مبالغة الدولة فى النظرة التهامية للمواطن - الإنسان وتعقبه وتتبعه ، وضمن النظر البادى أن المواطن فى الأصل متهم إلى أن يثبت العكس ، وضمن عناصر مواطنة ترى هذه العملية من عدم الثقة التى تترافق مع حالة طغيانية من السلطة - الدولة ، يلجأ المواطن إلى الحيلة ، وربما إلى الاحتيال ، ويحرك كل عناصر الصفات الشريرة فى التكوين الإنسانى من (كذب ، وعدم الالتزام ، والتحايل ، والنفاق ، والرشوة ، والفساد... إلخ).

إن هذه الحال - وضمن تأسيس هذه العلاقة - إنما تشكل زحفاً للدولة على دين المواطن وصلاحه وصلاح ديناه ، بل وصلاح آخرته ضمن ترسيخ ثقافة الكمائن والترصد ، ويواجهها ثقافة الالتفاف والاحتيال والتفلت. وباليقين ، إن هذا الأمر لا يمكن أن يسهم فى نشئة علاقة سياسية أو مواطنة سوية.

فقر المواطنة ومواطنة الفقر^(٤٤) (الفقراء - المهملون - ساكنو المقابر..)

تلميذى غير لائق اجتماعياً؟! كاد الفقر أن يكون كفراً...!!!

إن "مواطنة الفقر" تحدث حالة مستعصية من "فقر المواطنة" ؛ ذلك أن ممارسات المواطن تبدأ بالحفاظ على الكيان من الهلاك ، وهو يبحث عن "حقوق حد الكفاف" قبل أى حقوق للتعبير عن "حد الكفاية" ، ناهيك أنه لا يخطر له على بال - والحال هذه - "حقوق الرفاهة".

والفقراء فى مصر يتخذون أشكالاً متعددة ، منها الفقر المورث ضمن محدودية "الملك أو المال أو الميراث" ، والفقر المكتسب المتعلق بتدهو الحال والمآل بفعل محدودية الدخل المفترسة من غول الغلاء ، أو بطالة مفروضة ، أو غير ذلك من أمور تؤدى إلى زيادة مساحة الفقر

الموروث ، يضاف إليه عناصر الفقر المكتسب ، فتزيد منافذ "الإفقار في بر مصر" (٤٥) ، كما جعله د. محمد أبو مندور عنواناً لكتابه. وينضم لنادى الفقراء كل يوم أعضاء جدد من غير رسوم عضوية أو شروط ، ما عليك إلا أن تصل أو تُوصَل لحال "الفقر" العاجز. والفقر مشروع فساد ، كما أنه مشروع انحراف ، إلا مَنْ رَحِمَ رَبُّكَ وقليل ما هم. والحديث عن الفقراء من هم تحت خط الفقر ، والمهمشين وساكنى العشوائيات ، وساكنى المقابر ، مؤشرات دالة في هذا المقام. صحيح أنه قد تنشأ حياة بفعل هذه المجتمعات الناشئة (المهمشة - العشوائية - ساكنى القبور) (٤٦) ، إلا أنها في النهاية تعبر عن مجتمعات غير سوية ، ونقاط سوداء في تاريخ إنجاز السلطة - الدولة.

والفقر لا يأكل أرقاماً.. فحينما نقول له إننا نصرف على الصحة أضعافاً مضاعفة أو غير ذلك.. فإنه لا يههمه إلا حاله السيئ الذى يزداد سوءاً. فحديث الأرقام بالنسبة له لا يُسمن ولا يُغنى من جوع.

فلا شك في أن دراسة تطور الفقر ، وتوزيع الدخل في مصر ، وقياس الفقر وتشخيصه في مصر ، والإشارة إلى الفقر المطلق والفقر النسبي ، وغياب أو تغييب البيانات حول هذه القضية ، وحدة الفقر في كل من الريف والحضر ، وتشكّل أنواع الفقر وفقاً لبيئته ، والفقر المدقع ، وفجوة الفقر والتفاوت بين الفقراء أنفسهم ، وخصائص الفقراء ، لا شك في أن مثل هذه الدراسة هي من الأهمية بمكان ، لفهم أصدق لحال المواطنة المصرية.

وقد يكون من المهم أن نقف عند مفهوم "الإفقار" في إطلالة نظرية ، كما أشار الدكتور أبو مندور ، ولكنه في النهاية تعبير عن حالة "الإضعاف" التى تجعل الإنسان شديد الحاجة.

وإذا أردت أن تتعامل مع المضمون السياسى للفقر ، فإنه عملية تنطوى على علاقات قوة غير متكافئة ، وتوزيع غير عادل للثروة: "ما جاع من فقير إلا بما متع به غني". ومن ثم كانت حركة الإسلام بوصفه ديناً في التعامل مع الفقر بحسبانه مسألة تتلازم في عمقها وخطورتها مع الكفر. ومن هنا يجب أن نفهم دعاء النبى ﷺ : "اللهم إني أعوذ بك من الكفر والفقر..". فهل بين الفقر والكفر من صلة؟ وهل تقاعس الدولة عن واجبها في مواجهة الفقر ليس إلا زحفاً على الدين؟ وزحفاً على كيان الإنسان؟ وهل إبقاؤه على حاله ليس إلا إخراجاه من حال "التكريم الإنساني" بالفعل البشرى؟

إن أبسط حقوق إنسان - المواطنة أن يجد حقوق الحد الأدنى من الكفاف الإنساني للمحافظة على البنيان والكيان . فالإنسان بنيان الله ﷻ ، ملعون من هدمه.. وهدمه أنواع ،

أخطرها فقرٌ مُذِلٌّ ، وِعَوْرُ حَاجَةٍ قاهر ، وربما يكون مُضِلًّا . إلا أن أخطر أنواع الإفقار أن تصد الفقير عن نهضته بحاله ، وسعيه لإنهاء حال فقره ، وسد منافذ الحراك في وجهه أو محاولة ارتقاؤه . فإن ذلك إزهاق لروح الفقير وإيصال له إلى حال من اليأس المفضي للكفر والعياذ بالله^(٤٧) . أليس ذلك زحفاً على المواطنة وزحفاً على الدين؟!!!

وها هي ذى قصة فقير .. قد أكون أحد أطرافها .. تلميذى في كلية الاقتصاد والعلوم السياسية .. فقير ، ولكنه غنى باجتهاده ودأبه يطارد أساتذته ليتعلم ويعرف ، يكتسب ليحصل على مزيد من ترقية حاله المادى ، وحاله العلمى والمعرفى .

لم ينس لحظة أن الفقر حالة تقديرية مؤقتة ، يمكن الانتصار عليها ، وليس بالشيء المحتوم . كيف يحول الفقير فقره إلى غنى؟ غنى في النفس ، وغنى في العمل .. هذا هو تلميذى في كلية الاقتصاد .

وهنا بدأ تلميذى الفقير ، يعيد تعريف الفقر ، ويعيد تشكيل نفسه ، فبرز زملاءه وكان متفوقاً . وها هو ذا ابن المقفع يحدثنا في واحدة من قصصه عن حال الفقير في كيلة ودمنة ، لنعلم حال التلميذ .. وحال الفقير: " .. ووجدت من لا مال له إذا أراد أمراً قعد به العدم عما يريد .. ومن لا مال له لا عقل له ولا دنيا وآخرة له ؛ لأن من نزل به الفقر لا يجد بداً من ترك الحياء ، ومن ذهب حياؤه ذهب سروره ، ومن ذهب سروره مقيت نفسه ، ومن مقت نفسه كثر حزنه ، ومن كثر حزنه قلَّ عقله وارتبك في أمره ، ومن قلَّ عقله كان أكثر عمله عليه لا له . ومن كان كذلك فأحرى به أن يكون أنكد الناس حظاً في الدنيا والآخرة .

ثم إن الرجل إذا افتقر قَطَعَهُ أَقاربه وإخوانه وأهل وده ، ومقتوه ورفضوه وأهانوه ، واضطره ذلك إلى أن يلتمس من الرزق ما يغمر فيه بنفسه ، ويفسد فيه آخرته (يقصد دينه) ، فيخسر الدارين جميعاً . وإن الشجرة النابتة في السباخ ، المأكولة من كل جانب ، كحال الفقير المحتاج إلى ما في أيدي الناس . . . ووجدت الفقر رأس كل بلاء ، وجالباً إلى صاحبه كل مقت .. ووجدت الرجل إذا افتقر اتهمه من كان له مؤتمناً ، وأساء به الظن من كان يظن به حسناً . فإن أذنب غيره كان هو للثَّمة موضعاً .

وليس من خلَّة هي للغنى مدح إلا وهى للفقير ذمٌّ . فإن كان شجاعاً قيل أهوج . وإن كان جَوَادًا سُمي مَبْذَرًا ، وإن كان حليماً سُمي ضعيفاً ، وإن كان وقوراً سُمي بليداً ، وإن كان صموتاً سُمي عيباً ، وإن كان لَسِيئاً سُمي مهذاراً . فالمرت أهون من الحاجة التى تُحَوِّج صاحبها إلى المسألة ، ولا سيما مسألة الأشحاء والثلثام .."^(٤٨) . هذا حال الفقير حينما يعامله الناس .. وكان الأمر غير ذلك في حال تلميذى في كلية الاقتصاد .

كان تلميذى الفقير يقول بلسان حاله.. كما قال الكواكبي : "لا! لا! لا يطلب الفقير معاونة الغنى ، إنما يريجوه ألا يظلمه ، ولا يلتبس منه الرحمة إنما يلتبس منه العدالة ، لا يؤمّل منه الإنصاف ، إنما يسأله ألا يميته في ميدان مزاحمة الحياة.." ^(٤٩). نعم!! لقد مات في ميدان مزاحمة الحياة ، مات بتهمة "الخطيئة الأولى": الفقر!! ، مات والإدارة تقول له بلسان المقال أو بلسان الحال: المدعو "غير لائق اجتماعيًا"!

إنه لا يصلح لوظائف عليّة القوم ، لقد أراد أن يمثل مصر ضمن مسابقة وظيفة "التمثيل التجاري" ، أخطأ حينما أحس أن من حقه أن يكون له دور في ميدان مزاحمة الحياة. من أنت كى تمثل مصر؟! ابن فلاح يملك من القرايط ثلاثة!! يعمل "أجرّيًا" في حقول الناس؟! ولكنى مجتهد.. متفوق.. حصلت كل ما تطلبون ، على فقرى وعجزى وقلة حيلتى وهوانى على الناس..

لقد اتخذ تلميذى المسكين قرارًا ، اتخذ بينه وبين نفسه.. اتخذ بعد أن رأى أن تعليمه الذى يمكن أن يحركه ، وتفوقه الذى يمكن أن يرقيه في سلم الحراك الاجتماعى والوظيفى ، ليس إلا وهماً. وأن وضعه الفقير لا يؤهله لأن يكون ضمن ممثلى التمثيل التجارى .. ما للفقراء بالتجارة والتجاري؟.. خرج تلميذى ليلقى بنفسه في النهر ومات!!

نعم! كاد الفقر أن يكون كفراً ، كما قال سيدنا على بن أبى طالب. أليس ذلك زحفاً على الدين والإيمان؟ أليس ذلك زحفاً على الإنسان - المواطن؟! من منا إذن لائق اجتماعيًا؟! ألا يستحق ذلك بحثاً متأنياً في درس "المواطنة"؟

الميت : دراسة في الأحياء (خريج كلية الاقتصاد ودلالات المواطنة).

دراسة لهؤلاء الذين ينتحرون في المجتمع المصرى حين لا يستطيعون سد احتياجاتهم الأساسية ، فهذا ينتحر لأنه لم يجد شيئاً لسد احتياجات أولاده عند دخولهم المدارس، وهذا ينتحر لطول فترة بطالته الإجبارية التى جعلته في حال "من فنى وهو حي".

المواطن الغرم (الإضافة السلبية) ... رؤية مالتوسية في المشكلة السكانية

زحف الدولة على البشر (الإنسان- المعضلة) (المواطن العبء والمشكلة السكانية)

ضمن خطاب السلطة المتكرر والمتواتر ، وفي محاولة منها للتأكيد على خطر المشكلة السكانية ، وفي سياق ردّ بعض إخفاقاتها التنموية إلى مشكلة الزيادة السكانية ، ضمن هذا الخطاب يكمن في فحواه أمران :

- رؤية مالتوسية للمشكلة السكانية في مصر.

- رؤية تتضمن الإشارة إلى المواطن الغُرم ، بما تُشكل كل زيادة سكانية في عرف الحكومة ، إضافة سلبية تلتهم كل تقدم ، وتآكل إزاءها كل معدلات التنمية في مقابل الزيادة السكانية.

بين هاتين الرؤيتين يولد ما يمكن أن نسميه: المواطن العبء. هذا ما يمكن أن نتبينه في خطاب السلطة المباشر وغير المباشر. وها هو ذا د. رمزي زكي يقول : "كنت ومازلت أعتقد أن المشكلة السكانية في العالم الثالث ليست سبباً للتخلف وإنما نتيجة له ، وهى لا تعبر عن تناقض يقوم بين أعداد السكان والموارد الاقتصادية المحدودة كما ذهب إلى ذلك المالتسيون ، بل هى فى حقيقة الأمر ، تناقض يقوم بين السكان والنظام الاقتصادي-الاجتماعى السائد الذى يعجز فى - ظل آليات حركته - عن أن يوفر الغذاء وفرص التوظيف والدخل للسكان.." (٥٠).

إذن مجرى النهر السكانى طاقة إضافية وإمكانية مضافة ، وسياسات الحكم تحولها إلى فاعلية أو عبء.. "تكاثروا تناسلوا فإنى مباه بكم الأمم يوم القيامة" ..

التكاثر النوعى والطاقة العددية وغمائية الكثرة

إن هذه المسألة ترتبط ارتباطاً جوهرياً بشرعية الإنجاز ، ولكن حال التخفف للدولة- السلطة من أعبائها، جعل من نظرتها إلى السكان هذه النظرة ، تبرر بها عدم كفاية إنجازها وعدم قدرتها على الاستيعاب النوعى للزيادة السكانية.

"من هنا فإن التكاثر البشرى خلافاً للتكاثر فى الكائنات الحية الأخرى ، لا يعتمد فحسب على مجرد العلاقات البيولوجية البحتة (مثل معدل المواليد، معدل الوفيات، معدل الخصوبة)، وإنما على مجموعة كبيرة من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والحضارية التى لا تتغير إلا فى الأجل الطويل.. ، كما أن السكان يميلون من تلقاء أنفسهم لتنظيم أعدادهم كلما ارتقى مستوى معيشتهم وزادت فرص تمتعهم بالحياة.." (٥١).

ويبدو لى - بعد هذا القول - كيف يكون التكاثر والتناسل من أهم مداخل المباهاة ، فالمباهاة لا تكون بضعف وخواء، ولكن تكون بقوة ونوعية، ويتحول الكم فيها إلى عملية نوعية لا مجرد إحصاء عددي، وبالأحرى الكثرة الغنائية التى لا أثر لها ولا فاعلية فيها.

ويبدو - من هنا - أن يأتى حفظ النسل فى النظام المقاصدى فى كلياته الخمس ضمنها ،

وربما في الترتيب الثالث لتعبر عن أصول النظر إلى ذلك بوصفها عملية تنمية بشرية وإنسانية ، تعد نقطة الانطلاق في المجهودات التنموية للوصول إلى مستوى مُرضٍ من الكفاية والرفاه ؛ بما يعنيه ذلك من تقدم اقتصادى واجتماعى ، وعدالة ، وديمقراطية ، وحماية لحقوق الإنسان. فالمسألة السكانية ترتبط ضمن علاقات تبادلية وثيقة بالمتغيرات الاجتماعية والاقتصادية ، وبالإطار الثقافى ، والوضع السياسى ، وبحركة التنمية. من هنا فالمتغيرات السكانية هى صدَى لبيئة مجتمعية أوسع.

عند رسم السياسات السكانية ينبغى مراعاة حسابات العدالة الاجتماعية ، وتكافؤ الفرص للأجيال الحاضرة والأجيال القادمة ، وحق كل منها في التمتع بثروات الوطن، الأمر الذى يتطلب تنمية مستمرة لهذه الثروات بما يلبي احتياجات الأجيال الحاضرة دون الحد من إمكانية تلبية احتياجات أجيال المستقبل، ودون أن تكون رفاهة الأجيال الحالية عن طريق المزيد من القروض الاقتصادية والبيئة التى يتعين أن تسدها أجيال الغد. فتخرج حالة من "المواطنة المثقلة" أو "المواطن المهموم" الذى يعد دَين الدولة على كاهله همًا بالليل وذلاً بالنهار.

لقد غلبت النزعة المالتوسية على غالبية من كتبوا في مشكلات البيئة والمشكلة السكانية، بل وحتى على تفكير المنظمات الدولية. فإن ما يشهده العالم - حسب رأيهم - من تدهور لنوعية الحياة ، يرجع إلى النمو السكانى المرتفع ، وأن مسألة التكاثر السكانى سوف تلغى أى تقدم يمكن أن تحققه البشرية في المستقبل ، وأن العبء الأكبر في الحد من النمو السكانى سيقع على عاتق البلاد النامية التى تمثل المصدر الرئيسى لتكاثر البشر.. ومع عدم إغفالنا لأهمية تنظيم النمو السكانى ضمن إستراتيجية للنهوض بنوعية الحياة والتنمية الإنسانية ، وكما أن السكان يُعدُّون طاقة إضافية تؤثر في التنمية، فإن التنمية تؤثر أيضًا في طبيعة النمو السكانى. كما أن العدالة الاجتماعية تمثل بعدًا رئيسيًا في حل المشكلة السكانية.

فإن النمو الاقتصادى قد لا تلتهمه الزيادة السكانية بقدر ما تستأثر بشماره قلة من السكان في حين تظل الأغلبية الساحقة تعاني من الفقر والبطالة والجوع، وبالتالي تظل المعضلة السكانية بغير حل^(٥٢). إن سلوكيات الاستهلاك الاستفزازى إنما تعبر عن مؤشر في هذا المقام .

إذن كيف يمكن النظر إلى المشكلة السكانية وإعادة تعريفها من منظور التنمية، والقيمة النوعية المضافة؟ كيف يمكن النظر إليها من مفهوم إنسانى ، حينما بدا المفهوم الإنسانى يقوم

على قاعدة من الرؤية المالتوسية.. وعودة المالتوسية من جديد؟ وصار واحدًا من مهام هذه المالتوسية الجديدة هو بعث الجانب اللا إنسانى فيها المتعلق بقضايا السكان ؟ وهكذا تستبيح المالتوسية الجديدة ببربريتها وعدائها للبشر، عمليات التجويع والقتل الجماعى لسكان العالم المتخلف. إن الدولة-السلطة بإحيائها خطابًا مالتوسيًا لتغطى به بعضًا من فشلها فى شرعية الإنجاز، إنما تعبر عن زحف الدولة على القيمة الإنسانية، وعناصر تكريم الإنسان ؛ فالإنسان لا يشكل معضلة ضمن زيادته العددية، إذا كان الأمر وفقًا للسياسات يُحوّله إلى طاقة نوعية كما خلقه الله ﷻ : ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ...﴾ (سورة التين : ٤) - وضمن هذا السياق يمكن فهم مشكلة الغلاء والديون والبطالة.. وغير ذلك.

المواطنة الموءودة .. أطفال الشوارع

هذا نمط من إهدار القيمة الإنسانية.. قد يفرض علينا التساؤل: ظاهرة أطفال الشوارع.. ضحية من؟ ويبدو أن البعض قد وجد هذا التعبير من القسوة بمكان، فبدا يخفف من حجم مأساة طفل.. مشروع مواطن.. إلى "أطفال بلا مأوى". وتغيير الكلام إلى معانٍ مقبولة لا صادمة، أو مداخل التهاون فى قضية تعبر عن أمر جلل. الدكتور رمزى زكى على حق حينما تذكر ذلك المنظر المؤلم.. وهو عملية قنص الكلاب الضالة.. والتي تقوم على تطهير الحى من تلك الكلاب الضالة كثيرة العدد والتي لا صاحب لها ؛ لأنها كلاب خطرة ولا بد من قتلها. تذكر د. زكى هذا المشهد على ما به من قسوة بالغة وهو يطالع بعض الصحف والدراسات والوثائق التى تحدثت فى الآونة الأخيرة عن "ظاهرة" أطفال الشوارع فى دول العالم الثالث. فقد وصلت بشاعة الإنسان فى أيامنا هذه إلى حد قنص هؤلاء الأطفال.. تمامًا مثلما كان يحدث أمام عيوننا فى عمليات قنص الكلاب الضالة. والأمر الأكثر بشاعة هو أن بعض الأثرياء ورجال الأعمال فى دول العالم الثالث يصرحون -دون أى خجل- بأنه يجب قتل هؤلاء الأطفال المشردين ؛ لأن عواصم بلادهم أصبحت تعجّ بهم ، وأصبحوا يشوّهون جمالها، ويفسدون راحة سائحيها، ويضايقون مستثمريها، كما أنهم أصبحوا خطرًا على الأمن.

أطفال * الشوارع^(٥٣) "مواطنة موءودة" : ﴿وَإِذَا أَلْمُوءَدَةُ سُئِلَتْ * بِأَيِّ ذَنْبٍ قُتِلَتْ﴾ (سورة التكويد : ٨ و ٩) .. هؤلاء الصبية والفتيات الصغار الذين شاءت أقدارهم التعسة ومجتمعاتهم الظالمة أن يُحرموا من نعيم الطفولة ، وأن يُجبروا على العمل وإعالة أنفسهم ، ولا يوجد لهم مأوى سوى أرصفة الشوارع والخرابات.. وبرغم استفحال هذه الظاهرة (أطفال الشوارع) .. فإن بعض السلطات - الحكومات تحاول دومًا أن تخفى هذه الظاهرة ، وأن

تتنصل من مسؤوليتها الاجتماعية عنها، وربما تمارس أقصى درجات التعقيم فلا تنشر عنها شيئاً.. وإن نشرت فإن ذلك ضمن خطة إعلانية تقف عند حد الإعلان عن اجتماعات لمواجهة ظاهرة "أطفال بلا مأوى".

هذه الظاهرة ومشاهدتها تدل - ضمن ما تدل عليه - على إهدار القيمة الإنسانية ، التي تحول الإنسان إلى طاقة إيجابية كإحدى أهم وظائف الدولة في المجتمعات على مر عصورها، ولكن مع ترك هذه الظاهرة تتفاقم ، فإنها تتحول من مجرد طفل شارع إلى "مشروع- مجرم" أو "مدمن". وحينما تثور هذه المشكلة.. وضمن الردود الجاهزة لإعفاء السلطة من مسؤوليتها يرد على السطح فوراً تفسير المدرسة المالتوسية في خطاب السلطة : إنها كالعادة المشكلة السكانية التي تعاني منها بلاد العالم الثالث.

دون أن يتفهم هؤلاء إلا خطاب "المشجب": أن المشكلة السكانية هي نتيجة التخلف وليست سبباً له ، وتعد ظاهرة أطفال الشوارع واحدة من أهم دلالات فشل جهود التنمية وإعلاناً صريحاً بإفلاس نظم الاستبداد ، حينما تغيب حقوق الإنسان ومبادئ العدل الاجتماعي.. فماذا عن المواطنة الموءودة؟!

٣- قراءة نص المجتمع في نصوص أدبية : حقيقة المواطنة

سبق أن ذكرنا أن قراءة المجتمع بوصفه نصاً ، إنما نجعلنا نبحث عن نصوص غير تقليدية يمكن من خلالها أن نستشف حقائق التعبير عن المواطنة، ومن المهم أن نؤكد أن ممارسات بحثية جرت في هذا المقام، وشكلت واحداً من روافد الخطاب العلمي والأكاديمي حول الأمور المتعلقة بالسلطة والعلاقة بها، وربما لا نجد موضوعاً أليق بهذه الممارسة البحثية من شبكة مهمة من الإدراكات والإسقاطات أن أن تكشف الجهود البحثية بالنسبة لهذه الأدوات، بل الأمر قد يتطرق إلى عناصر قراءة الصورة البصرية.

قراءة المواطنة في الرواية، والشعر، والنكتة والمثل الشعبي، والحكاية الشعبية، عملية بحثية يجب أن تبدع أدوات بحثية.

وتعد كل هذه المصادر معيّنًا غاية في الأهمية، يشكل لغة ورواية متميزة، لها من الحضور والتأثير في مناهج التعامل والتناول مع موضوع المواطنة^(٥٤).

ومن المهم ، أن أشير إلى السنية - لولا ضيق الوقت - إلى التعامل مع هذه النصوص الأدبية والنصوص الشعبية ، ومقامها في قراءة النص المجتمعي على تنوع خطاباته، والكشف عن المكنون والمستور داخل شبكة المجتمع، وعلاقات السلطة، ومجال المواطنة.

ومن المهم الإشارة إلى الرجوع للمصادر التراثية في قراءة الواقع المصرى والمجتمع بكل فاعلياته ، وبما تؤشر بعض هذه الكتب التراثية على مداخل متنوعة ومتميزة للقراءة ربما نثبت بعضها، من غير استيعاب لتلك الإمكانيات البحثية والمنهجية.

إن النماذج التى أشرنا إليها من خلال منهج اللقطات الأنف الذكر ، وضمن الممارسة البحثية غير التقليدية التى أشرنا إليها ، يمكن تعضيدها من خلال نماذج من هذه المصادر التى نظن - مع تحليلها تحليلًا علميًا فعالًا وعميقًا - أنها يمكن أن تستدعى تلك اللقطات وتحيط بأهم مفاصلها ومضامينها.

إن سياسات الإفقار - مثلاً - يمكن أن نلمسها فى بعض شعر أحمد مطر ، والذي يشير له فى قصيدة "حب الوطن" ، من أن المواطنة لابد أن تستند إلى عناصر بنية أساسية تحفظ كيان الإنسان ، فيما يمكن تسميته "حقوق ما قبل المواطنة" ، "حقوق الكيان والإنسان" ، "مقتضيات التكريم الإلهى للإنسان" ، "حرمان الإنسان وضروراته". يقول مطر:

ما عندنا خبز ولا وقود

ما عندنا ماء ولا سدود

ما عندنا لحم ولا جلود

ما عندنا نقود .

كيف تعيشون إذن؟

نعيش فى حب الوطن!

.. أين تعيشون إذن؟!

نعيش خارج الزمن!

الزمن الماضى الذى راح

ولن يعود

والزمن الآتى الذى..

ليس له وجود .

فيم بقاؤكم إذن؟

بقاؤنا من أجل أن نعطى

التصدى حقنة ،

وننעش الصمود، لكى يظلا شوكة

فى مقلة الحسود^(٥٥).

إن السلطان والمواطن والعلاقة بينهما ، من المفردات الأساسية في شعر أحمد مطر ، يشير إليها بعمق ، ويشرح عناصر هذه العلاقة في جوانبها التي تتعلق بالأمن كما تراه السلطة ، وحرية التعبير ، وحقوق الإنسان. فهو يكتب قصيدة أسماها "طبيعة صامدة" ينعى فيها الكرامة الإنسانية ، ويتحدث عن مصادرة الكلمة في قصيدته "قلم!" ، ويتحدث عن شبكة الشر في المجتمع "ورثة إبليس" ، ويتحدث عن "بلاد الكتمان" و"مصادرة" و"واعظ السلطان" و"يحيا العدل" ، و"القبض على مجنون ميت" ، و"طريق السلامة" ، و"مواطن نموذجي" و"المشبهه" و"يسقط الوطن" و"طلب انتهاء للعصر الحجري" و"الدولة الباقية" و"قطعان ورعاة" و"هذا هو الوطن" و"هات العدل" و"الدولة" و"وصايا البغل المستنير" و"مجاعة الشعبان" و"وفاة ميت" و"شخص واقعي" و"عفو مشروط" و"كامل الأوصاف" و"المشروط" و"الحاكم الصالح" و"المظلوم" و"المفتري عليه" و"الواحد في الكل" و"حبيب الشعب" و"مذهب الرعاة" و"السفينة" و"العقيدة المقبولة" و"أقزام طوال".

وهو في قصيدته "أمثولة الكائنات" يقول في ختامها ، وبأبلغ تعبير: "قابلية المواطن" و"المواطن - المملوك":

العبد ليس من طوى

قبضته القيد

بل هو يا ابن موطني

من يده مطلقة

وقلبه عبد.

وبأوجز كلام ، وأكثف معنى يقول:

يقول حبرى ودمى: "لا تندهش".

من يملك "القانون" في أوطاننا

هو الذى يملك حق عزفه.

وهو يسخر من تضخم المعنى الأمنى الذى يتعلق بالسلطة ، وأثر ذلك على المواطن ، في قصيدته "المخبر":

حتى إذا قبلت يوماً طفلى

أشعر أن الدولة

قد وضعت لى مخبراً فى القبلة

.. لا تسخروا منى ، فحتى القبلية
تعد في أوطاننا حادثة تمس أمن الدولة.

هذه الرؤى النقدية يمكن أن تصدقها عناصر من لقطات المواطنة التى جئنا على بعض منها.

أما النكتة السياسية التى تنطلق بلا مؤلف فإنها مصدر مهم وخصب ، تشكل إدراك المواطنة للسلطة وإدراك السلطة للمواطنة، وفق قصة محبوكة تقع ضمن ما أشار إليه جيمس سكوت فى كتابه فائق القيمة: "المقاومة بالحيلة: كيف يهمس المحكومون من وراء ظهر حكامهم؟". فإن بعضًا من هذه النكات ينعى على الجانب التلقينى للمواطنة والولاء والانتماء الذى لا يمكن أن يصمد مع كم المشكلات التى ترحف على كيان المواطن.

النكتة سلاح الضعفاء ، ولكنها بأى حال ، لا تستدعى فقط "ضحكًا كالبكا" ، ولكنها تستدعى كل عناصر النقد لكل ما ينتهك عناصر العلاقة السياسية أو يمنعها أو يقطع من أوصالها^(٥٦).

أما المثل الشعبى (قديمه وحديثه) الذى يشكل عنصرًا من عناصر "الحكمة المتوارثة" إنها يعبر عن ذاكرة الخريطة الإدراكية للشخصية المصرية، وما تعبر عنه من تفاعل متناقضات داخل الإنسان المصرى (المواطن) فى تصوره لذاته وتصور علاقاته ، ويقىنًا على رأسها علاقته مع السلطة^(٥٧).

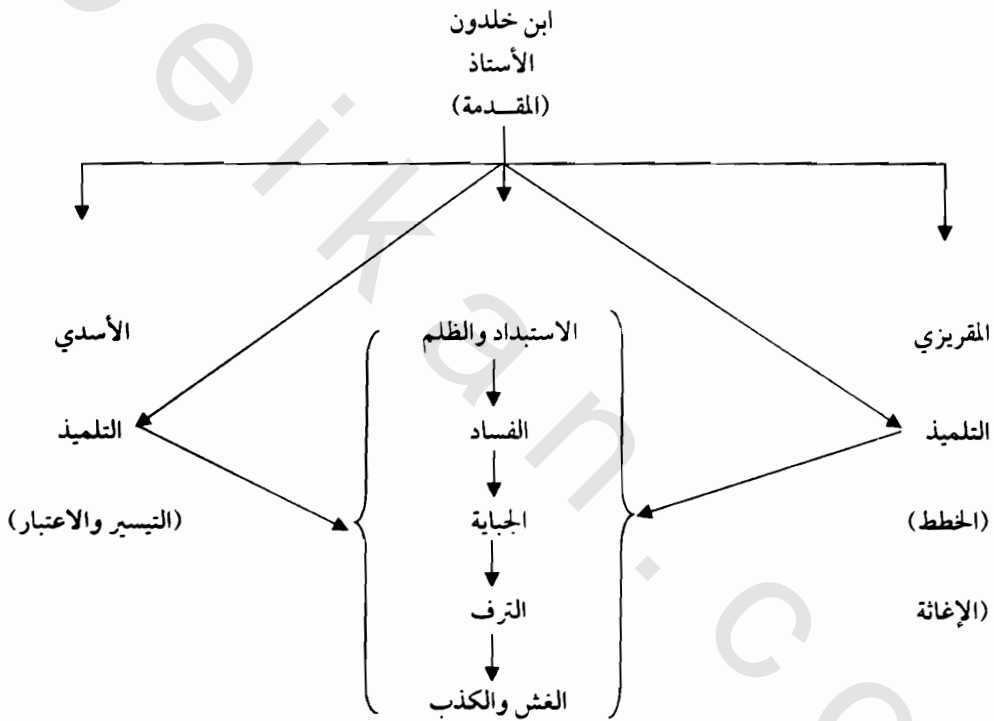
يذكرنى كل ذلك بتلك الممارسة البحثية الرائدة للأستاذ الدكتور سيد عويس ، حينما نقل لنا تلك الإدراكات فى رسائل المصريين إلى الإمام الشافعى، هذا الطقس الذى مثل مادة بحثية ومساحة دراسية لا يمكن إلا أن تشير إلى عبقرية البحث عن هذه المصادر وتلك المساحات، وضمن إبداع أدوات بحثية، تخرج عن سياق الرطانة العلمية والأكاديمية التى تستر الظواهر أكثر مما تبينها أو تكشف سترها^(٥٧).

ويأتى أخيرًا - على صعوبة حصر الصنوف الأدبية والثقافة الشعبية - فى هذا المقام الرواية السياسية الإسقاطية على السلطة والمواطن ، والتى تعبر عن واحد من أهم عناصر التعبير عن مكون هذه العلاقة، تارة بالإسقاط التاريخى على العصر، وتارة بالتعبير المباشر وتقديم رؤى نقدية، وحالة دراسية أكيدة لا يمكن إهمالها فى الدرس والبحث تقوم على قراءة المجتمع بوصفه نصًا . من المهم أن نشير فى هذا المقام إلى أنه كان فى نية الباحث أن يقوم - ضمن هذا البحث - بقراءة مثل هذه النماذج ، إلا أن الأمر ضاق به زمنًا ومساحة بحثية ، وقد يتسع المقام للقيام بممارسة بحثية ضمن هذا المجال^(٥٨).

٤ - صياغة الإدراكات عبر الذاكرة الحضارية والتراثية وعناصر دراسة المواطنة

ذاكرة التراث ابن خلدون مع تلميذه المقرئ والأسدي :

ضمن الممارسة البحثية غير التقليدية كان بحث المواطنة لدى من البحوث القلقة التي كان من الصعب قرارها. وخطر على بالي: ماذا لو كان ابن خلدون يعيش بيننا في بلاد مصر ، وتحدث فيها عن العلاقة السياسية ودلالاتها على المواطنة والمواطن؟ فكانت هذه الخاطرة التي مرت في ذهني كاملة ورأيها واجبة التسجيل ، فرأيته محاولة لصياغة الإدراكات عبر الذاكرة الحضارية والتراثية ، واستشارة لكل هؤلاء لدراسة موضوع المواطنة.. مواطنة انهم ، وهم المواطنة .



ذهبت إلى ابن خلدون أزوره في مقدمته، وقد افتقدته، أستشيريه وأستأمره، أسأله سؤال المفتقر إلى جوابه.. ما بالك عن حال مواطننا اليوم؟!

قال: وما المواطن؟ ، قلت: لفظ أحدث بعدك.. يعني كذا وكذا..، قال: إذن فلماذا أنت مهموم به؟ وماذا عن حاله يا بني؟، قلت: حاله لا يخفى ، وماله لا يُرضي، وأمره يُرثى له! قال : أعوذ بالله ، فأين عمرانكم؟! قلت له : عمران الصورة أم عمران الجوهر؟! قال :

أفصح. قلت : ألم تفرق أنت في مقدمتك وميّزت في عملك بين عمران الترف مع تراكمه المؤدى للخراب ، وبين عمران بناء وجوهر يؤسّس على القيمة، ويقوم على الدين ، وفرقت في السياسة بين العقل المدنى والدين الشرعى ، وميزت بين سياسة ظالمة وأخرى عادلة..؟! قال: نعم يا بني.. فهمتك.. وأدركت ما ترمى إليه ، وطفق يقول :

هل نظام سلطانكم يهتم بالجباية والمكس؟ قلت له: نعم.

هل نظام عمرانكم يترف ويفقر فى آن؟.. قلت له: نعم.

وهل نظام أحكامكم يُظلم فيه المرء ، ولا يجد من يدفع عنه الظلم ، أو يأخذ له الحق وينتصف له؟.. قلت: أصبت وأغنيت ، وسألت عن كل أمر وأوفيت...

فقال يابني: المواطن لديكم حاله لا يَسُرُّ ، وعمرانكم أمره مُرٌّ ، وملككم وحكمكم أصله غُرٌّ. قلت: يا أستاذ العمران ، أوضح لى ، لماذا سألت واستفسرت؟ ثم حكمت وقضيت؟ فهل لى بيان؟ قال: حسبتك لبيّاً فهو ما؟!!

قلت: حال موطننا أذهب لى ، وأغم على فهمى ، فغاب البيان ومات الإنسان أو يكاد؟!

قال: أى بني.. مات الإنسان؟! أتهزل.. فما بعد ذلك من عمران؟!!

قلت له: لا أهزل.. وطفقت أفصّل.. قلت: الجباية من نظام الإدارة والسلطان صارت ثقافة وعقلية ، والإذعان من إدارتنا وحكومتنا صار ديدناً فى العمل والتعامل والمعاملة.. وعملية و..؟!!

فقاطعنى العمرانى ابن خلدون.. يابني.. حان الوقت لأفتيك ، لا فى مسألة دينية ، ولكن فى هذه القضية العمرانية (قضية المواطن) ، فالعمران قرين الأوطان ، والعمران دين ، والدين عمران.

وهنا ، دخل اثنان من تلامذة ابن خلدون من بلاد مصر ، حضرا دروسه وتتلّمذا عليه: المقريزى (صاحب الخطط والإغاثة) والأسدى (صاحب التيسير والاعتبار).. فأجلسهما ورحب بهما ، وطفق يفصل ويحلل:

أما فى شأن الجباية.. فـ"تخلق أهل الدولة حينئذ بخلق التحذلق ، وتكثرت عوائدهم وحوائجهم بسبب ما انغمسوا فيه من النعيم والترف ، فيكثرون الوظائف والوزائع حينئذٍ على الرعايا والأكرّة والفلاحين وسائر أهل المغارم (لاحظ أهل المغارم من المواطنين) ، ويزيدون فى كل وظيفة ووزيعة مقداراً عظيماً لتكثّر لهم الجباية. ويضعون المكوس على

المبيعات وفي الأبواب (كما نذكر بعد) ثم تتدرج الزيادات فيها بمقدار بعد مقدار ، لتدرج عوائد الدولة في الترف وكثرة الحاجات والإنفاق بسببه؛ حتى تثقل المغارم على الرعايا وتصير عادة مفروضة؛ لأن تلك الزيادة تدرجت قليلاً قليلاً ولم يشعر أحد بمن زادها على التبن ، ولا من هو واضعها إنما ثبت على الرعايا في الاعترار؛ لذهاب الأمل من نفوسهم بقلة النفع إذا قابل بين نفعه ومغارمه ، وبين ثمرته وفائدته فتنقبض جملة الجباية حينئذ بنقصان تلك الوزائع منها ، وربما يزدون في مقدار الوظائف إذا رأوا ذلك النقص في الجباية ، ويحسبون جبراً لما نقص حتى تنتهى كل وظيفة ووزيعة إلى غاية ليس وراءها نفع ولا فائدة لكثرة الإنفاق حينئذ في الاعترار وكثرة المغارم وعدم وفاء الفائدة لكثرة المرجوة به ، فلا تزال الحملة في نقص ومقدار الوزائع والوظائف في زيادة لما يعتقدونه من جبر الحملة بها إلى أن ينتقص العمران بذهاب الآمال من الاعترار ، ويعود وبال ذلك على الدولة لأن فائدة الاعترار عائدة إليها..".

"ويكثر خرج السلطان خصوصاً كثرة بالغة ، بنفقته في خاصته وكثرة عطائه ولا نفى بذلك الجباية ، ففتحاج الدولة إلى الزيادة في الجباية.. فيزيد في مقدار الوظائف والوزائع أولاً كما قلناه ، ثم يزيد الخراج والحاجات والتدريج في عوائد الترف وفي العطاء للحامية ، ويدرك الدولة الهرم ، وتضعف عصابتها من جباية لأموال من الأعمال والقاصية فتقل الجباية.. فيستحدث صاحب الدولة أنواعاً من الجباية يضربها على البياعات ويفرض لها قدرًا معلومًا على الأثنان في الأسواق وعلى أعيان السلع في أموال المدينة ، وهو مع هذا مضطر لذلك بما دعاه إليه ترف الناس.. وربما يزيد ذلك في أواخر الدولة زيادة بالغة فتكسر الأسواق لفساد الآمال ، ويؤذن ذلك باختلال العمران ، ويعود على الدولة ولا يزال إلى أن تضمحل^(٥٩)... ويدخل به على الرعايا من العنت والمضايقة وفساد الأرباح ما يقبض آمالهم عن السعى في ذلك جملة ويؤدى إلى فساد الجباية.. والتعرض لأهل عمرانه واختلال الدولة بفسادهم ونقصيتهم ، فإن الرعايا إذا قعدوا عن تسمير أموالهم بالفلاحة والتجارة نقصت وتلاشت بالنفقات ، وكان فيها إتلاف أموالهم.. فافهم ذلك" ، "واعلم أن السلطان لا ينمى ماله ولا يدر موجوده إلا الجباية وإدارها إنما يكون بالعدل في أهل الأموال والنظر لهم بذلك ، فبذلك تنبسط آمالهم وتشرح صدورهم للأخذ في تميز الأموال وتنحياتها ، فتعظم منها جباية السلطان.. وأما غير ذلك.. فإنها هو مضرة عاجلة للرعايا ، وفساد للجباية ، ونقص للعمارة..." "والسبب في ذلك أن الدولة والسلطان هي السوق الأعظم للعالم ، ومنه مادة العمران ، فإذا احتجب السلطان الأموال أو الجبايات أو فقدت فلم يصرفها في مصارفها ،

قل حينئذ ما بأيدى "الحاشية والحامية.." فيقع الكساد حينئذ في الأسواق ، وتضعفها الأرباح في المتاجر؛ فيقل الخراج لذلك؛ لأن الخراج والجباية إنما تكون من الاعتبار والمعاملات ، ونفاق الأسواق ، وطلب الناس للفوائد والأرباح ، ووبال ذلك عائد على الدولة بالنقص ؛ لقلة أموال السلطان حينئذ بقلة الخراج ، فإن الدولة - كما قلنا - هى السوق الأعظم ، أم الأسواق كلها ، وأصلها ومادتها الدخل والخرج ، فإن كسدت وقلت مصارفها فأجدر بما بعدها من الأسواق أن يلحقها مثل ذلك وأشد منه. وأيضًا فالمال إنما هو متردد بين الرعية والسلطان؛ منهم إليه ومنه إليهم ، فإذا حبسه السلطان عنده فقدته الرعية ، سنة الله في عبادہ ... " (٦٠) .

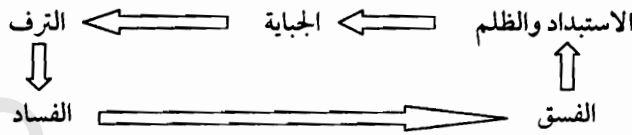
أيها الأستاذ كأنك تسرد حال مصر -الآن- وحال رعاياها ، ومن تفانين ضراب الجباية أن يحيلوا فواتير النظافة (الزُبالة) على فاتورة الكهرباء ، ولا ندرى لذلك سببًا.

وعاود ابن خلدون يكمل رؤيته في سُنن الخلق والسلطة ، فألحق حديثه عن الجباية بحديث نفيسٍ حول: أن الظلم مؤذن بخراب العمران.. وحكى قول الموبدان صاحب الدين في بلاد فارس ، وما عرض به للملك في إنكار ماكان عليه من الظلم والغفلة.. فقال: أيها الملك ، إن الملك لا يتم عزه إلا بالشرعية ، والقيام لله بطاعته ، والتصرف تحت أمره ونهيه ، ولا قوام للشرعية إلا بالملك ، ولا عز للملك إلا بالرجال ، ولا قوام للرجال إلا بالمال ، ولا سبيل إلى المال إلا بالعمارة ، ولا سبيل للعمارة إلا بالعدل ، والعدل الميزان المنصوب بين الخليقة ، نصبه الرب وجعل له قيمًا وهو الملك. وأنت أيها الملك عمّدت إلى الضياع فانتزعتها من أربابها وعمّارها... فقلّت العمارة ، وخربت الضياع ، وقلت الأموال ، وهلكت الجنود والرعية.. إن حصول النقص في العمران من الظلم والعدوان أمرٌ واقعٌ لا بد منه لما قدمناه ، ووباله عائد على الدول ، ولا تحسبن الظلم إنما هو أخذ المال والملك من يد مالكة من غير عَوْض ولا سبب كما هو المشهور ، بل الظلم أعم من ذلك ، وكل من أخذ ملك أحد أو غَصَبَه في عمله أو طالبه بغير حق أو فرض عليه حقًا لم يفرضه الشرع فقد ظلمه. فجباة الأموال بغير حقها ظلمة ، والمعتدون عليها ظلمة ، والمتهبون لها ظلمة ، والمانعون لحقوق الناس ظلمة ، وغُصَّاب الأملاك على العموم ظلمة ، ووبال ذلك كله عائد على الدولة بخراب العمران الذى هو مادتها لإزهابه الأموال من أهله. واعلم أن هذه هى الحكمة المقصودة للشارع في تحريم الظلم ، وهو ما ينشأ عنه من فساد العمران وخرابه ، وذلك مؤذنٌ بانقطاع النوع البشرى ، وهى الحكمة العامة المُراعية للشرع في جميع مقاصده الضرورية الخمسة ؛ من حفظ الدين والنفس والعقل والنسل والمال. فلما كان الظلم - كما رأيت - مؤذناً

بانقطاع النوع لما أدى إليه من تخريب العمران ، كانت حكمة الحظر فيه موجودة ، فكان تحريمه مهمًا وأدلته من القرآن والسنة كثيرة أكثر من أن يأخذها قانون الضبط والحصر ، ولو كان كل واحد قادرًا عليه لوضع يازائه من العقوبات الزاجرة ما وضع يازاء غيره من المفسدات للنوع التي يقدر كل أحد على اقترافها... إلا أن الظلم لا يقدر عليه إلا من يقدر عليه؛ لأنه إنما يقع من أهل القدرة والسلطان ، فبولغ في ذمه وتكرير الوعيد فيه ، عسى أن يكون الوازع فيه للقادر عليه في نفسه ، وما ربك بظلام للعبيد.. إنما نعني بقدرة الظالم اليد المبسوطة التي لا تعارضها قدرة ، فهي المؤذنة بالخراب.. ومن أشد الظلمات وأعظمها في إفساد العمران تكليف الأعمال وتسخير الرعايا بغير حق... وأعظم من ذلك في الظلم وإفساد العمران والدولة التسلط على أموال الناس بشراء ما بين أيديهم بأبخس الأثمان على وجه الغضب والإكراه في الشراء والبيع.. ويتطرق هذا الخلل والفساد دفعة ، وتنتقص الدولة سريعًا بما ينشأ من الهرج المفضي إلى الانتقاض ، ومن أجل هذه المفاصد حَظَرَ المشرع ذلك كله.. وحَظَرَ أكل أموال الناس بالباطل؛ سدًا لأبواب المفاصد المفضية إلى انتقاص العمران بالهرج أو بطلان المعاش . واعلم أن الداعي لذلك كله إنما هو حاجة الدولة والسلطان إلى الإكثار من المال بما يعرض لهم من الترف في الأحوال ، فتكثر نفقاتهم ويعظم الخرج ولا يفى به الدخل على القوانين المعتادة ، يستحدثون ألقابًا ووجوهًا يوسعون بها الجباية ليفى لهم الدخل بالخرج ، ثم لا يزال الترف يزيد والخرج بسببه يكثر والحاجة إلى أموال الناس تشتد ونطاق الدولة بذلك يزيد إلى أن تتمحى دائرتها.."^(٦١) ، وحال الجباية الداعي للترف يكون قسمين في المجتمع في الإملاق والخصاصة وغلبة الفقر عليهم.. والثاني أهل الحضارة والترف ، وهذه مفسدات في المدينة على العموم في الأسواق والعمران.. وأما فساد أهلها في ذاتهم واحدًا واحدًا على الخصوص فمن الكد والتعب في حاجات العوائد والتلون بألوان الشر في تحصيلها وما يعود على النفس من الضرر بعد تحصيلها بحصول لون آخر من ألوانها ، فلذلك يكثر منهم الفسق والشر والسفسفة والتحيل على تحصيل المعاش من وجهه ومن غير وجهه وتنصرف النفس إلى الفكر في ذلك واستجماع الحيلة ، فتجدهم أجرياء على الكذب والمقامرة والغش والخلافة والسرقة ، والفجور في الأبيان ، والربا في البياعات ، ثم تجدهم بطرق الفسق ومذاهبه والمجاهرة به وبدواعيه وأطراح الحشمة في الخوض فيه.. وتجدهم أيضًا أبصر بالمكر والخديعة.. وإذا كثر ذلك في المدينة أو الأمة تأذن إليه بخرابها وانقراضها ، وهو معنى قوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَرَدْنَا أَنْ نُهْلِكَ قَرْيَةً أَمَرْنَا مُتْرَفِيهَا فَفَسَقُوا فِيهَا فَحَقَّ عَلَيَّهَا الْقَوْلُ فَمَزَرْنَاهَا تَدْمِيرًا﴾ (الإسراء : ١٦) . وإذا فسدت أحوال الأشخاص واحدًا واحدًا اختل نظام المدينة

وخربت... والترف إذا بلغ غاية انقلب إلى الفساد وأخذ في الهرم.. وإذا فسد الإنسان في قدرته على أخلاقه ودينه فقد فسدت إنسانيته وصار مسخًا على الحقيقة.." (٦٢).

أحسنست أيها الأستاذ! فما كان مقصودي من "مات الإنسان" إلا ما ذكرت من فساد الإنسان وفقد إنسانيته وصيره مسخًا. ومن هنا كان هذا زحفًا على الدين والإنسان في آن. إن الشبكة التي رسمتها لتعبر عن شبكية الاستبداد، وشبكية الجباية، وشبكية الترف، وشبكية الفساد، وشبكية الفسق ومسوخ الإنسانية (٦٣).



إنها معادلة إذا ما تعلقت بعضها ببعض، وتحكمت في اتصالها وعملية دورانها في التأثير، فإنها تنتج المواطنة على شاكلتها وما أظن أن هذا الأمر...

وهنا قاطع الأسدي معقبًا: "... فالحوادث المخالفة للدين إذا حدثت في هذه الأمة، فهي داء، والقيام بالحق... هو الشفاء.. إن الأحوال والأفعال -أستاذي- بين متناقض ومتقاصر، قد غلب الفساد، وقلت العمارة، وكثر الخراب، لما هو معلوم من حدوث الحوادث التي هي للفساد أسباب، لاسيما إذا حكم قوم بما يخالف الكتاب... إنه من علامات الفساد والخراب والعذاب:

نفوس متغيرة، وأخلاق متنكرة، ومعاص مستكثرة، إن أشير إليها بلام تعريف جاءت بكل نكرة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يُغَيِّرُ مَا بِقَوْمٍ حَتَّى يُغَيِّرُوا مَا بِأَنْفُسِهِمْ﴾ (الرعد: من الآية ١١). ومن الأسباب والعلاقات المقدم ذكرها: عقول بليدة، وأفهام جامدة، وأحوال شديدة، وأهواء شاردة، وأفعال مردودة، ونفوس باردة، وشهوات متغايرة، وأحوال حائلة، وغفلات متواترة، وآمال مائلة، وهمم متقاصرة، وصوال صائلة، وقلوب متنافرة، وأحوال هائلة، وعيون متناظرة، وعواذل عاذلة، وذنوب متكاثرة، ومحافل حافلة، وظلمات متجاوزة، وعقول ذاهلة (٦٤).. ووقوع الإهمال والفساد.. إذ المطلوب.. تفقد أحوال البلاد والراعايا بالنظر التام والفحص الصحيح، ومراعاة أمور الشريعة، والأحكام الواجبة، والسياسة المحكمة في تعديل الممالك وعمارة البلاد، بإزالة أسباب الفساد، وقطع أصول المفسدين وفروعهم واستئصال مادتهم، ومعاملة الرعية بمعاملة الطبيب الحاذق العارف بما يلزمه من تدبير الأصحاء بالأمور الملائمة لحفظ الصحة، ومعالجة المرضى بإخراج المادة المفسدة واستئصالها بعد إبطال سببها (٦٥).

وطفق المقريزى يحدد أن الخروج من حال الأزمة لا يكون إلا بسنن.. "وبعد فإنه لما طال أمد هذا البلاء المبين ، وحل فيه بالخلق أنواع العذاب المهيّن ، ظن كثير من الناس أن هذه المحن لم يكن فيها مضى مثلها ، ولا مرّ في زمنٍ شبهها ، وتجاوزوا الحد فقلّوا: لا يمكن زوالها.. ولا يكون أبداً من الخلق انفصالها ، وذلك أنهم قوم لا يفقهون ، وبأسباب الحوادث جاهلون ، ومع العوائد واقفون ، ومن روح الله آيسون ، ومن تأمل هذا الحادث من بدايته إلى نهايته ، وعرفه من أوله إلى غايته ، علم أن ما بالناس سوى تبديد الزعماء والحكام ، وغفلتهم عن النظر في مصالح العباد ، لا أنه كما مر من الفلوات وانقضى من السنوات المهلكات...".. وبقي ، كيف العمل في إزالة ما بالناس من هذه البليات^(٦٦)؟!

أحسّستم جميعاً الوصف والتحليل.. وما أظن أن كثيراً مما قلتم يشير إلى حال أهل مصر وما يعتمل فيهم ، إذ إن ذلك يوفر مناخاً للمواطنة ضمن هذه الحال تؤكده السلطة ، من أنها تريد المواطن الصالح ، ولكنه صلاح مخروق لا يعبر إلا أن تصطنع المواطن على أعينها ولنفسها.

ثانياً : دراسة السلوكيات والسياسات والعلاقات والمواطنة المصرية

ضمن هذه الدراسة يحسن أن نتعرض لهذه النماذج :

١ - المواطن المهجر والدولة الطاردة^(٦٧) : بين تهجير العقول - والعقول المهاجرة منذ ما يزيد على العشرين عاماً ، استكتبني أستاذنا الدكتور حامد عبد الله ربيع (رحمة الله عليه) ، في بحث جماعى عن "هجرة العقول العربية" ، في هذا الوقت كتبت بحثاً عن هجرة العقول من منظور حضارى ، أردت أن أوضح فيه الظروف والوسط الحضارى الدافع إلى هجرة العقول ، مقدراً أن كل فاعلية بشرية ذات نشاط ، هى عقل ، وحينها يغادر الوطن فهو عقل مهاجر.

ضمن هذه الدراسة استلقت نظرى ملاحظتان :

الأولى : تتعلق بالعوامل الطاردة بالنسبة لهجرة العقول وهجرة الكفاءات . هذه العوامل الطاردة مقارنة بعوامل جاذبة في دول الاستقبال تتحرك ضمن عوامل دافعة للهجرة تكون ماثوثة في البيئة الواقعية ، بعضها يتعلق بالوسط الأكاديمى والبحثى ، وأخرى تتعلق بالمهنة ، وبعض منها تتعلق بأسباب عامة (اقتصادية ، ثقافية ، اجتماعية ، علمية وعملية ، سياسية... إلخ). وفي الجانب المقابل عوامل جاذبة تتعلق بنفس الأسباب الطاردة ، لكنها تبدو مواتية. بين هذا وذاك يتخذ المهاجر "قرار الهجرة".

الثانية : ترتبط بتعامل الدولة مع المهاجر ، ضمن إثارة هذه القضايا ، فتحدث عن ذلك بحسبانه مشكلة يتعامل معها في إطار خطط سُميت في فترة ما "خطط الاستعادة" ، وفي آونة أخرى تسمت بـ "خطط الاستفادة" ، ثم تطورت بعد ذلك إلى خطط ربط المهاجر بوطنه ضمن عمليات تجمع بين الاستفادة ، وتوفير الفرص للاستفادة من خبرته ، وربما أمواله ضمن عمليات الاستثمار ، ومن ثَمَّ نُظِرَ للمهاجر بوصفه مشروعًا اقتصاديًا في بعض الأحيان.

ثم أتت بعد ذلك ملاحظة ثالثة ، تمثلت في الاهتمام بـ "المهاجر المشهور" ، والذي يحتل مكانة وقيمة في المجتمع المهاجر إليه . وبدا للسلطة والدولة أن تتعامل مع هذا الأمر الأخير بطرائق :

- الاحتفاء الشديد ، وكأنها لم تعرف قيمة مواطنها المهاجر إلا عبر ما أضفى عليه من قيمة في الخارج في بلد الهجرة ، خصوصًا إذا كان بلد الهجرة الولايات المتحدة أو دولة أوروبية.
- محاولة الاستفادة من خبرته الفنية في هذا المقام.
- هذا الوضع من تعامل الدولة مع مهاجريها ، ربما رسخ في ذهن الكفاءات العلمية القيمة بمصر ، وتواجه نفس عناصر البيئة الطاردة ، (وفي المقابل بيئة جاذبة في الخارج) وحالة من البيروقراطية المعوقة للفاعليات والمبادرات، هذا الوضع رسّخ ما يمكن تسميته بـ "مشروع مهاجر" يرى أن الدولة في ظل خبراء مقيمين بها قد لا تهتم بها، في إطار أنه واقع ضمن حدود ملكيتها ، وضمن مقولة أن "زامر الحى لا يُطرب" ، وهو أمر يجعل مشروع المهاجر يفكر أن أحد مداخل اعتراف دولته بقيمته العلمية وكفاءته الفنية هي في هجرته الفعلية.. القيمة تكتسب عبر الخارج.
- وتظل هذه الكفاءات ، منها من هاجرَ ، ومنها من ينتظر؟!

ضمن هذه الإشارة للعوامل الطاردة التى تشير إلى ذلك ، في حقيقة الأمر يأتى - كنموذج- الدكتور فاروق الباز ، العالم المبرّز في وكالة ناسا الفضائية ، وهو عالم جيولوجى ، وقد بث ذلك عبر استضافته في برنامج لقناة الجزيرة ، تحدث فيها عن حالة البحث العلمى الطاردة . ويأتى الدكتور أحمد زويل العالم المبرّز في العلوم ، والذي حصل على جائزة نوبل ، بدت مصر تكتشف فجأة "مواطنة زويل" بوصفه مصريًا ، وبدت السلطة في حالة من "فتح الشهية" في استغلال هذا الحدث ليس إعلاميًا ولكن في حقيقة الأمر إعلانيًا ، في عملية "استجداء المواطنة". ها قد أرادت السلطة أن تضيف وتستمد قيمة من "مواطن" مصرى

حصل على جائزة نوبل ، وكأنها تضيف قيمة إلى ذاتها. وهنا سارت معظم أجهزة الإدارة ضمن عملية إعلانية كبرى ، مما حدا بالبعض إلى الحديث عن "مولد سيدى زويل". وفي غمرة هذا المولد تسابقت المؤسسات في استضافته ، وبرزت ضمن عملية إعلانية محضة ما يمكن الإشارة إليه "بالاستفادة من خبرة الدكتور زويل صاحب نوبل" بإنشاء أكاديمية بحثية وعلمية تحت إشرافه إلا أن العوامل الطاردة الكامنة ، الهيكلية في كيان البحث العلمى فى مصر ، حالت دون ذلك ، ولم يشفع له اهتمامه بذلك ، واتخاذ خطوات عملية ، الأمر الذى أفرز ما يمكن تسميته بالتهجير الثانى للدكتور زويل حينما تحدث عن الجماعة العلمية والمجتمع العلمى ، وغضب البعض من نقل نشاطه لمشروع أكاديمية قطر للتعبير عن حالة "تهجير المواطن الكفاء" ، أو جعله "مشروع مهاجر".

كيف يُعدّ سلوك الدولة - السلطة فى هذا المقام دلالة فى مقام المواطنة من جانب ؟ وما تعلق كل هذا بزحف الدولة على الدين..؟

أما عن مقام المواطنة ، فإنها تعبر عن نموذجين من المواطنة:

- المواطن المملوك ، الداخلى فى دائرة ملكية الدولة ، لا تقدر قيمته فى تخصصه وفى عمله ومجاله.

- المواطن الإعلانى ، فى إطار شهرته فى مجال تخصصه ، ولكنه لا يقع فى دائرة ملكية الدولة ، ومن ثم هى تحاول استغلاله بوصفه شخصية إعلانية للدولة وسياستها ، أو إضافة - كما تتصور - إلى رصيد شرعيتها. وواقع الأمر أن عالم مكانة المواطن فى الخارج خصوصاً فى مجال الكفاءات والخبرات الفنية والعلمية البحثية الفائقة ، إنها يشكل إدانة لسياسات السلطة غير القادرة على استيعاب هذه الكفاءات ، وتسكينها ضمن عملية وإستراتيجية تنموية قادرة على الإنجاز الفاعل ، بما يصب فى عناصر قوة الدولة من خلال طاقة بشرية نوعية ، تهدر فى موطنها ، وتجد مقامها فى خارجها.

- بين المواطن المملوك فاقد القيمة تقريباً ، بما يولد من شعور حالة من الاغتراب العلمى والبحثى ، والمواطن الإعلانى الذى يكتسب قيمته عبر الخارج ، يولد مواطن ثالث: "مشروع مهاجر".

أما عن مقام الدين ، وزحف الدولة على الإنسان وقيمه ، فيمكن الإشارة إلى منظومة المقاصد الكلية فى "حفظ العقول" وبما يتطلبه ذلك من سياسات استيعابية بوصفها طاقات تنموية لا سياسات طاردة مهجّرة. والبحث فى العناصر الهيكلية الدافعة إلى نزيف هجرة

العقول المستمر ، بها يضاد "حفظ العقل" كأحد أهم المجالات لمنظومة المقاصد العامة الكلية.
إن علينا أن نتأمل الحديث النبوي.. "من خرج في طلب العلم ، فهو في سبيل الله حتى يرجع" ، إن علينا أن نبصر لماذا تلك الطاقات والإمكانات البشرية لا ترجع ، وإذا رجعت هُجِّرت؟!

إن إهدار الطاقات ليس إلا حالة من "كفران نعمة الله" ، ضمن عملية ستر لتوظيفها واستثمارها ، وتهيئة المناخ لتفعيل طاقاتها بدلًا من عملية متواترة في "هدر الإمكانية".
وربما هي ضمن سياسات تنتج "الكثرة الغنائية" لا الحفاظ على الطاقات النوعية "المؤمن القوى خير وأحب إلى الله من المؤمن الضعيف.. " ، وعناصر القوة ليست حالة بدنية ، بل هي حالة كلية تصب في النهاية في كيان قوة الوطن وعافيته.

٢- جنون المواطنة والمواطن المجنون (يتحدث عن الحقوق...!؟) (٦٨)

المواطنة تعامل يومي.. هكذا يمكن أن نفهم أن المواطن يشعر بمواطنته ضمن تعامله مع أى جهة إدارة. ذات مرة في زيارتي لألمانيا تحدثت إلى أحدهم.. ما الذى يجعلك ترضى عن الدولة؟ وكأننى بوصفى باحثًا في العلوم السياسية .. سألت سؤالًا عويصًا ، وتوقعت أن أستمع منه إلى محاضرة في السياسة ومعانيها وفي علاقة المواطن بالسلطة.. وغير ذلك مما توقعته ، إلا أنه قال ثلاث كلمات : "عامل النظافة في الشارع" الذى يستيقظ قبل ، و"رجل الإدارة" الذى يقضى مصالحى ، ورجل الشرطة الذى لا أشعر به إلا إذا احتجته . بدت لى - بعد تأمل - أن تلك الإجابة أفصح مما تمنيت سماعه ، وأبلغ مما رغبت في الحديث فيه.

وهنا أتوقف عند أمر حَدَثَ لى عند تركيب عدّاد كهرباء في شقتى ، وضمن مساومات ، بدا لى أن الموظف لا يريد أن يقوم بعمله إلا بعد أن يتلقى "المعلوم" (!) في عملية فساد صغير ، لكنها تشير إلى خراب الدم ، وسيادة وتفشى سلوكيات صارت في نطاق العموم ، يتحرك فيها المواطن العادى ، خصوصًا المتدين منهم بحرج شديد.. حينما يبادر بالرشوة لقضاء مصلحة روتينية له.

وهنا قررت أن ألفت نظر "الموظف- المواطن" الذى يمثل جهة الإدارة إلى أن مماطلته ستضيع علينا ميعاد الخزينة والسداد حتى يمكن إعطاء موعد تركيب عداد الكهرباء ، وهنا بادر الموظف باستهتار شديد ، "تعال بُكرة تاني.. إحنا وانا حاجة؟!!" (!) وبدالى أن أهدهه بشكايته لرئيسه.. فقال: "تعال أوصلك له" (!)، قلت له : كذلك .. تعال! وهنا أغلق

الشُّبَاك.. فَهَمَّهَ النَّاسُ مِنْ وَرَائِي يَطَالِبُونَنِي بِعَدَمِ تَعْطِيلِ مَصَالِحِهِمْ: "أهو.. الموظف أغلق الشُّبَاك" (!).

وذهبنا إلى رئيسه ، وقبل أن أتفوّه بكلمة ، قال لرئيسه: "الأستاذ بيطنطط علي" (!). وهنا تدخل الرئيس وقال: يا أستاذ ، تهجم على الموظف في محل عمله (لاحظ التهمة القانونية الجاهزة).

فقلت : ما لكم ، أشكوه فتهمني؟..

الرئيس: يا أستاذ أنت شايط فينا ليه؟!.. طيب شوف مين هيركبك العداد (!). هنا تدخل بعض الزملاء ممن أرادوا أن يقضوا نفس المصلحة: اختفِ أنت.. ونحن سنخلص ورقك.. ارتاح أنت!!

ولكنني لم أرتح، وشعرت بغصة مواطن لا يستطيع قضاء أقل مصالحه في يسر. وبدا الزملاء يقنعونني بأن كل أمر يأتي باهدوء. والهدوء في هذا العُرف.. أن نعطيه ما يريد..!!

وبدا لي -كما الآخرون- أنني حالة تمثل جنون المواطنة. إلا أن الحالة الثانية التي مثلت المواطن المجنون كانت أقسى وأشد كتبت عنها الصحافة المصرية، ذلك المواطن الذي صادف موكب رئيس مجلس الشعب، وأراد أن يركن سيارته، فقال له رجال الأمن: "ممنوع".. ولم يجد المواطن لافتة "ممنوع".. ويبدو أنه قد أصابه الإرهاق والتعب في البحث عن مكان يركن فيه سيارته (!). وبدا المواطن يتناقش مع رجال الأمن ومن يؤمّنون الموكب.. ثم تلفظ المواطن بكلمة السر.. أن ذلك من حقي؟!.. فبادره كل هؤلاء: حقك؟؟؟! وتوالت الأوصاف التي تحرك كل خطاب إهانة الكرامة ، والانتقاص من الكيان ، منها ما وصفه هو.. ومنها ما تطرق إلى وصف عائلته.

حقك؟!.. الواد ده باين عليه "مجنون" (!) لم تكن الكلمة حلية في سياق الكلام ، ولكنها كانت كلمة سر ، في مواجهة كلمة السر الأولى. بدا هؤلاء - بعد التحفّظ عليه - أن يرسلوه إلى مصحة الأمراض العقلية (مستشفى المجانين) (!) للكشف عليه. واكتملت الحلقة بتقرير الطبيب.. (تقرير وصاية).. الذي أقر بمرضه النفسي ، وإيداعه تحت الفحص لمدة تتراوح بين ٤٠-٤٥ يومًا! هذا ما أشير إليه في الصحف ولم يخرج من هذه المتاهة ، إلا بعد وصول المواطن مصادفة لرئيس مجلس الشعب .

ماذا يعنى كل ذلك؟ يعنى أنه ليس كافيًا - بأى حال - أن يخرج الحزب الوطنى وثيقة

حول حقوق المواطن من لجنة السياسات ، طالما أن وسط السلطة (جهة الإدارة وجهة الأمن) تنظر لمن يطالب بحقه على أنه "مجنون" وجب إيداعه مستشفى الأمراض العقلية. هل استطعنا أن نؤسس الحقوق؛ أى أن نجعلها مؤسسية؟ أليس ذلك زحفاً على كيان مواطن؟! أليس ذلك زحفاً على الدين الذى يقرر تكريم الإنسان وتفضيله عن الخلق كافة..؟ أليس ذلك إهداراً للنعمة العقل التى حبا الله بها الإنسان ، وجعلها مناط تكليفه وحمله للأمانة.

٣- حادثة قطار الصعيد: المواطن الرخيص!! والكبير لا يخطئ؟! (٦٩)

صعيد مصر أو مصر العليا ، هذه البلاد وما تركته من آثار يقولون إنها أصل مصر. وبغض النظر عن الأسماء والمسميات ، فإن الصعيد صار مهملاً منسياً ، مظلوماً منكوباً . تقرأ حال صعيد مصر فى "قطاره القشاش" ، السلطة- الدولة تكرمت على آل الصعيد فجعلت لهم قطاراً ، وآل الصعيد يركبونه على حاله الذى لا يناسب آدمياً.

إن ركوب القطار ترويضٌ وتدريبٌ لمواطن الصعيد.. ويبدو أن حال القطار من سيئ إلى أسوأ ، فركابه من الصعيد "رجال" يتحملون ، وإذا تحملوا لا يتأوهون وحال قطارهم يغنى عن حالهم.

فى أحد أعياد الأضحى زادت حركة أهل الصعيد يزورون أهليهم ، وفى العيَّاط ، كانت الحادثة القاتلة باحترق أكثر من عربة فى قطار الهموم والمشقة ، ومات المئات واحترق المئات ، وقفز الناس من القطار فمن لم يمت بالنار ، مات بقفزه.

بدت السلطة الدولة فى حال استنفار.. إنها الأزمة التى تتكرر ، وتستنفد الدولة-الحكومة فى الحال؛ لتواجه الأزمة وتحاول احتواءها.

ومنذ البداية يخرج المسئولون علينا بمجموعة من التصريحات تنفى عن الدولة - الحكومة - السلطة أى تهمة أو أى تقصير. إذن من قصّر؟ الإجابة سهلة ومعتادة : الركاب، السائق ، عامل المزلقان؟!!! اختر إجابة من بينها أو كلها. الركاب لا يحسنون الركوب ، والسائق تغافل ، وعامل المزلقان أهمل. هذه القصة.. هذه المرة الركاب لا يُحسنون الركوب. القطار تمامٌ مجهَّز ، والمسئولون عنه سهرُوا على تجهيزه على خير وجه انقاءً للأزمات والحوادث. وزارة الشؤون الاجتماعية تستنفر أجهزتها وتقرر تعويضاً خمسمائة جنيه على كل رأس أزهرقت. يا لرخص المواطن المصرى ورخص حياته.. هذا سعره فى الأسواق العالمية! يقول أهل مصر من باب النكتة: "إن كل شيء فى مصر يصيبه الغلاء.. إلا المواطن فإنه يرخص.."

تتدخل السلطة العليا ، فترفع التعويض إلى آلاف ، فيلهج الصحفيون في الصحف بالشكر والحمد وردود الفعل الإنسانية.

ثم تتوالى الفصول ، وتمر السنين والبعض لم يتلق التعويضات ، قصة الإدارة- البيروقراطية مع مواطنيها. فمواطنوها لا يثقون بها ، ولا هي تثق بهم ، المواطن متهم ولصّ وكذّاب ، ومن ثمّ وجب التحقّق والتحقيق والتبصّر والتدقيق.. والحقوق سيأخذها أصحاب الحقوق يوماً ما.

هذه فصول مأساة.. لماذا حدثت الحادثة؟

تم انتداب لجنة متخصصة لفحص أسباب الحادثة التي راح ضحيتها بعض الركاب في قطار الصعيد!!؟

الفصول لم تتم؟! إحالة بعض صغار الموظفين في هيئة السكة الحديدية إلى القضاء.. هؤلاء دائماً "يحملونها عن الكبار" ، لا بأس ، الركاب لا يحسنون الركوب ، وإهمال بعض صغار الموظفين ، فما بال كبار المسؤولين.. الذين إذا كبروا كبرت مسئوليتهم ، ما هؤلاء لا يكبرون إلا إذا كانت هناك المغنم . فتكبر مغنمهم بمقدار ما تكبر مسئوليتهم (كبار المسؤولين) ، إلا أنهم عند المغارم ، وحيث تقع المسئولية ويجب الحساب ، فإنهم صغار المسؤولين ، وصغارهم كبارهم.. أيها الصغير تقدم وتحمل المسئولية (الغرم) بشجاعة.. إنه قانون كبار المسؤولين!

المهم بدأ الفصل الثاني في ساحة القضاء^(٧٠) ، وقدم المتهمون الصغار وظيفّة ومسئوليّة ، والكبار تحملاً للغرم والمسئولية. وشرعت السلطة مطمئنة إلى أن هؤلاء هم المتهمون ، وهم السبب المباشر في الحادث. أما هؤلاء الذين لا يُحسنون الركوب (كتهمة) فانقضت تهمتهم بالوفاة ، أو بأخذ بعض العقوبة في مشاهدتهم هذا الحادث المروع ، وهو عقاب كافٍ في هذا المقام ، ومن شيم صاحب القوة أن يعفو عند المقدرة.

القاضي يستمع إلى التهمة ، وينظر في القفص فلا يجد التهمة مطابقة لمن اختاروهم متهمين. القاضي اختار ولسوء حظ الإدارة - السلطة - الحكومة أن يكون "القاضي الذي هو في الجنة" ، وقرر ألا يكون من نوع "القاضيين اللذين هما في النار" ، قاضٍ في الجنة ، وقاضيان في النار ، إنه حديث الرسول ﷺ ، وبخاصة أن القاضي يقضى في أمر اكتوى فيه الناس بنيران حريق قطار الصعيد .

رأى القاضي - وبحكم إيمانه برسالته ووظيفته - أن يقضى بما استقر عليه ضميره وبما ارتاحت إليه سيرته ، في ضوء القرائن والأدلة التي عرضت عليه.

حكم القاضي بأن المتهمين في قفص الاتهام ليسوا هم المسؤولين عن الحادثة ، وقرر براءتهم دون استثناء ، وبدا له في حيثيات حكمه يؤكد أن:

- السلطات العليا استبقت حكم المحكمة بتأكيدا عدم مسئولية كبار المسؤولين عن الحادثة.

- المتهمين الحقيقيين في خارج القفص ، ويجب أن يوجه الاتهام بحجم المسئولية.

بدأت السلطة - الحكومة تقول للقاضي بلسان الحال : ﴿ءَامَنْتُمْ بِهِ قَبْلَ أَنْ ءَاذَنَ لَكُمْ﴾ (لأعراف: من الآية ١٢٣) وتعاملت مع القضية بهذا الزعم ، فدفعته مريديها لنقد الحكم والتعليق عليه.

ماذا تريد السلطة سوى أن ترحف على المواطن ودينه ؟! إنها تتغافل عن قول الحق : ﴿مَنْ قَتَلَ نَفْسًا يَغْيَرُ نَفْسٍ أَوْ فَسَادٍ فِي الْأَرْضِ فَكَأَنَّمَا قَتَلَ النَّاسَ جَمِيعًا وَمَنْ أَحْيَاهَا فَكَأَنَّمَا أَحْيَا النَّاسَ جَمِيعًا...﴾ (المائدة : من الآية ٣٢) .

وهي تمؤه عملية الاتهام ، فلا تقدم المتهم الحقيقي ، وربما لا يعجبها "قاضي الجنة" ، وهي تتحرك في ضوء "إذا سرق (أو ارتكب جرماً) الشريف تركوه وإذا سرق فيهم الضعيف أقاموا عليه الحد.." وربما حتى لم يسرق الضعيف!!

٤- من يجرؤ على الكلام؟! الخروج على النص!! المهرجانات والتوظيف السياسي

في ظل علاقات السلطة وموازينها ، يؤمّم الكلام بأشكال مختلفة ومتنوعة. وتنصب السلطة مسارح ورموزاً تقوم على علاقات تمثيلية . ومن أهم مجالات العلاقات التمثيلية تبرز المهرجانات بوصفها أساليب إعلانية للسلطة ، وتحاول تعبئة عناصر تزيين السلطة وسياساتها. التوظيف السياسي للمهرجانات جعل من المهم أن نطلق عليها من كثرة التوظيف المهرجاني شبه اليومي .. "الدولة - المهرجان" ، ضمن عملية مسرحية كبرى مصطنعة تحرك عناصر.. (الدولة - الفرجة) . واصطناع أو صناعة هذه المهرجانات تقوم على قاعدة إعلانية لمصلحة السلطة تستغلها ضمن قدراتها الرمزية في إضفاء الشرعية عليها أو على سياساتها.

وضمن هذه الصناعة تُرسم الوقائع بدقة ، وتهندس وترتب المواقف ، وتبدو النصوص احتفالية - كشأن أى احتفال مهرجاني- مرسومة ، محددة في كثير منها ، والمرتل منها محسوب ومتحكم فيه. بحكم هذه البيئة الاحتفالية والوسط المهرجاني الذي لا يحتمل سوى كلمات الشكر والإشادة ، وفي سياق التوقع تكون كلمات "الممثلين" الأساسيين متناغمة (يغلب

عليها طابع المدح) ، إنها ليست إلا امتدادًا للأغراض الشعرية التي كانت تقوم على مدح السلطان والسلطة في شعرنا العربي القديم ، في سياق حالات من الاصطناع - وإن شئت الدقة - استجداء حالة ثقافية مهرجانية عامة تصلح للفرجة العامة ، ليخرج الجميع ضمن عملية فرجة من تشكيل الرضا الكاذب والموافقة الزائفة ، أو هندسة الموافقة سواء كان هذا عملًا ثقافيًا ، أو كان عملًا إذعانيًا في ثوب الرضا أو رضا في ثوب الإذعان.

يكون هناك سؤال مهم ، برغم هذه الهندسة الإذعانية ضمن قواعد الفرجة ، وضمن الحالة المهرجانية: هل يمكن أن يخرج أحد على النص في ظل هذا الوضع المهرجانى الاحتفالى؟ هل يجرؤ أحد على الكلام في ظل هذه الحالة المهرجانية؟!

نشير في هذا المقام إلى حالتين ولقطتين ترتبطان بقضية المواطنة والزحف على الدين بتمويه كلماته والتخوف من فعالياته:

اللقطه الأولى - الكاتب "صنع الله إبراهيم" (٧١) ، يرفض جائزة مهرجان الرواية العربية في احتفال لوزارة الثقافة ، الرفض لم يكن حالة مبتدئة؛ بحيث إنه لم يرفض الذهاب إلى المهرجان ابتداء ، بل قرر الكاتب الذهاب إلى "موعد" (زمان ومكان) المهرجان ، ليرفض تسلم الجائزة ، ضمن خطاب (شكل في كل كلمة منه خروجًا على النص الاحتفالى والمهرجانى) ، بل شكل هذا الخطاب حالة انتقادية حادة للسلطة ذاتها ، ولكثير من سياساتها ، ورسم هذا الخطاب حالة احتجاجية واضحة ، مثل فيها حالة الخروج على النص ، حالة مؤقتة من الخروج على الحالة التمثيلية - المهرجانية ، وربما عاد فيها المهرجان إلى أصله من "المهرج - والتهريج" و"الهرج" الذى يشير إلى حالة من الفوضى.

بدا "الممثلون" الذين يمثلون السلطة في أسوأ حالاتهم ، وبدا المهرج من حال "عدم التوقع". إن على المخرج أن يحاول للممة الموقف ، ولكن في النهاية ما حدث قد حدث ، وردود الأفعال لا يمكن ضبطها حال الحدث أو بعده ، وإن كان بعضه يمكن طبخه ضمن ردود أفعال مصنوعة ، تعمل لحساب السلطة ، منتقدة ذلك الخروج على النص. الأمر هنا يتعلق حينها بخروج مواطن عن/ وعلى "نص السلطة" المفترض والمتوقع. نرى ذلك في كثير من البرامج الإعلامية حينها تسأل المواطن عن السلطة أو أحد رموزها ، عن موقف لها وتقييمه ، عن سياسة وإبداء الرأى فيها ، غالبًا ما تكون ردود الأفعال مصنوعة ، يتحدث المواطن متهينًا للحالة الإعلامية ، وإن شئت الدقة: الحالة الإعلانية التى سيقبل عليها خلال حديث أو لقطة تليفزيونية يتحدث بغير ما يرى ، أو ما يُرى عليه في أحوال أخرى ، من

الشكوى والشكاية ، من اليأس والبؤس. إنها حالة يرتدى فيها المواطن مسوح الحالة التمثيلية.

ما بالنّا بالحالة المهرجانية والاحتفالية التى تنصب أصلاً فى حالة تمثيلية من غير استدعاء لها؟

الخطاب والسلوك المتوقع من السلطة ورموزها فى هذا المهرجان الثقافى: إما قبول الجائزة ممتناً باسمًا ، يشد على يد وزير الثقافة ولا بأس بالتقيل ، يهنئه وزير الثقافة بشدة وبحفاوة وترحاب ضمن حالة من الزهو فى هذا المحفل الثقافى ، وتصفيق شديد من القاعة يبارك هذا المشهد ، ضمن حالة تمثيلية عامة ، وإما يضاف إلى كل ذلك ، خصوصًا ممن وظيفته "القلم" و"الكتابة" و"الكلام" أن يلقي خطابًا مقتضبًا مفرداته متعارف عليها، أشبه بالحالة الاتفاقية، وإن أردت الدقة ضمن الحالة التمثيلية المخرّجة مسبقًا أو المتواطأ عليها.

الخطاب الاحتفالى المتوقع يسمى بحالة من الخروج عن النص المهندس ؛ لأنه قد يكون خروجًا قصيرًا على النص ، لكن يوظف ضمن المسار العام للمسرحية السياسية والحالة المهرجانية. السماح له فى هذا المشهد الاحتفالى (لمن تلقى الجائزة) متوقع بخطاب متوقع: "شكر المجلس الأعلى للثقافة.. مصر حاضنة الثقافة.. تقيظ لوزير الثقافة بحسابه رائد النهضة الثقافية فى مصر فى العقود الأخيرة ، وعصر الرئيس هو أزهى عصور المثقفين بلا منازع...!!!" هذه مفردات متوقعة..

لكن الأمر كان على غير ذلك.. المواطن - المثقف.. قرر أن يتحدث عن السلطة يصفها.. ينتقد سياستها عامة.. يعيب سياستها الثقافية المهرجانية.. يقدم حيثيات رفض الجائزة من السلطة.. قرر المواطن أن يتكلم.. أن يخرج على / وعن مقتضيات النص السلطوى ، ومسرح السلطة ، والحالة التمثيلية.

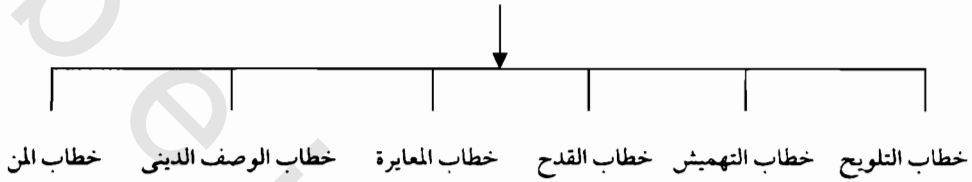
من هنا ، كان خطاب السلطة وبيئة الخطاب (خطاب التوقع) (البيئة المهرجانية) فى قبالة (خطاب غير متوقع) (يستثمر حال التجمع المهرجاني) والنقل الإعلاني والإعلامي المباشر.. وهنا تنتقل السلطة إلى مجموعة من إستراتيجيات ردود الفعل والتي تتعامل فيها مع هذا المشهد :

- إستراتيجية امتصاص المشهد المباشر ، محاولة العودة إلى الحالة المهرجانية العامة.
- إستراتيجية احتواء الحدث فى أثناء الوقوع ، وبعده. عمليات تحجيم الحدث ، التهوين من آثاره .

- إستراتيجية اغتيال الحدث أو المشهد الاحتجاجي: السلطة لابد أن تنصب شبكة اغتيال هذا الخطاب.

وستحرك كل فرق الاغتيال التابعة لها لاحتواء هذا الخطاب غير المعهود "خطاب التمرد" في مقام "مهرجاني احتفالي". هذا الخطاب لابد أن يتحرك صوب "القمع الممنوع"، أو "خطاب القفاز الحديدي المغطى بالحرير" شبكة الاغتيال تمثلت في عدة خطابات حملت جملة من الرسائل.

الخطابات الإشكالية وردود الفعل



خطاب التلويح يقصد به المثقفون الذين حضروا المقام أنه في النهاية خطاب فردي إلا أن جموع المثقفين بخير ، تعترف للدولة- السلطة- الحكومة - الوزير بأيادي البيضاء على الثقافة والمثقفين.

خطاب الاحتواء بغرض التحجيم والتهميش ، تلك التصريحات التي أعقبت الحدث ولم ترد أن تصفه كما حَدَث ، ومحاولة السلطة ضمن حالة التموهيه أن تقرر على الآخرين أن يقرأوا الحدث كما تقرؤه هي (السلطة).. إن الأمر لا يعدو أن يكون خطأ إداريًا . لقد ظللتُ أتابع كل هذه المقالات التي كتبت في هذا الشأن للتعرف على المقصود بالخطأ الإداري ولم أفلح في فك شفرات هذا النص على قلة عدد كلماته.

ولكن ربما السلطة أرادت أن تحيل المسؤولية على المسئول عن إخراج الحفل المهرجاني وإدارته ، وكيف أنه ربما لم يرتب العملية والحالة والتمثيلية كما يجب ، وربما كان عليه أن يتحسب إلى كل ذلك ، ويمنع وصول كلام الكاتب للجمهور المشاهد ، وربما كان عليه أن يُحسن وضع الإستراتيجيات التقنية لتكميم الأفواه وقطع الألسنة التي تجرؤ على أن تتحدث عن مقام السلطة بالنقد العام في محفل عام.

أما خطاب القدح فتنوعت مفرداته ، وكذا تعددت أدواته. فهذا "مدعى بطولة"، و"كاتب معقد" ، و"مؤيدلج" بل ويساري ماركسي.. بل تناول ذلك الأسباب التي دعت له لرفض الجائزة ، فإنه رفضها لطمع وجشع في شخصيته وحبه للمال فهو إذ يرفض هذه الجائزة

ذات القيمة المادية القليلة يقبل جائزة العويس بقيمتها الكبيرة ، في واقع الأمر: إنه "نقلُ الجائزة" (!).

أما خطاب المعاييرة فقد أخرج عددًا من كُتّاب الصحافة - وفي حال المن السلطوى على المواطن - المثقف - النكرة ، ولسان الحال يقول: "يحمد ربنا إنهم اختاروه ومنحوه" (!).

أما خطاب الوصف الدينى فأتى من وزير الثقافة ذاته ، حينما اتهمه بالفسق؛ ليطلق عليه رصاصة الاغتيال كما يتصور.

ولكن حال الخروج عن الوسط التمثيل مع ندرتها تأتى بردود أفعال على عكس ما تريد السلطة أو خطابها؛ من تأييده من بعض زملائه ، حتى من كان فى لجنة التحكيم. وتأييده عبر مصر من المثقفين من الدول العربية.

وتأتى الرسالة الأخيرة ضمن خطاب المن، موجّهة لعموم المثقفين، وأن هذا الموقف غير قابل للتكرار أو العدوى ضمن إجراءات العزل الوقائى التى تتخذها السلطة لعزل هذا الفيروس الخطير "الجرأة على الكلام". إن الثقافة والمثقفين لم يشهدوا عصرًا أزهى من عصر الوزير. فى هذا العهد - والسلطة والحال هذه- قد نفكر فى عملية إلغاء مهرجان الرواية العربية أو توقيفه إلى حين.

خطابات وإستراتيجيات توضح كيف تزحف السلطة على كل كلمة حق لو قيلت من متمرّد بشكل فردى (إستراتيجية الامتصاص ، الالتفاف ، الاحتواء ، الواد ، التهوين ، التعتير) ، وإستراتيجيات أخرى لا تقل خطرًا عن سابقتها.

إن السلطة أرادت أن تقول للمثقفين: ﴿إِنَّهُ لَيْسَ مِنْ أَهْلِكَ إِنَّهُ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ (سورة هود : ٤٦) ، وأرادت أن تؤكد ضمن تصورها للعمليات الاحتفالية والمهرجانية، أنها تريد أن تشيع نص السلطة فى المجتمع ، وفق عناصر مفهومها "للجائزة". فالجائزة هى من تعطيها وتحجبها وتمنعها، قيمة الجائزة من اعتراف السلطة والسلطان بك، ومن ثم هى جائزة رسمية من جهة رسمية، عملية إضفاء الطابع البيروقراطى على القيمة من جهة، وأن القيمة مصدرها السلطة جعل الجائزة حالة تذكير بأن السلطة "المانح المانع".

وفى حال احتكارية من السلطة للجائزة ومعايير إعطائها ، ومصادرة قيمتها لمصلحتها ، أعطتها فى بادئ الأمر لمن لا يحتاج إليها، لتمتص قيمة من تعطى له ، ثم أعطيت لمن لا يستحقها لتضفى القيمة على غير المستحق. قيمة الجائزة لم تعد قيمة من رأى العام ، ولكن قيمتها من قرار يصدر بها. إن زحف السلطة على المواطن - المثقف - المبدع، يعنى - ضمن ما

يعني - أنها هي التي تحتكر إطلاق هذه الصفات التقريضية عليه، ولئن شاءت لخصفت به الأرض وردته إلى أسفل سافلين.

هو زحف للسلطة لمصادرة الكلام، والنقد والمحاسبة، وخطاب التمرد . إن من أراد مشاركة السلطة ضمن عملياتها الاحتفالية المهرجانية فليعرّف لحن السلطة أو يعزف عنها، ولكن سيعرف بمجرد العزوف "مقامه" (!) الذي تصنعه السلطة.

فماذا عن زحفها على الدين؟! هو زحف على معنى المبادرة والجرأة: "الساكت عن الحق شيطان أخرس"، "إن من أعظم الجهاد كلمة حق عند سلطان جائر.."، إنه خروج على حالة تشييع حالة "الإمعية" المرغوبة من السلطة - الدولة ، ونقض لنهى : "لا يكن أحدكم إمعة..".

إنها محاولة لترسيخ مجتمعات "الرضا الكاذب" و"هندسة الموافقة"، و"السلوك النفاقي"، وهو أمر يتناسب مع الحالات المهرجانية والاحتفالية.

يمكن أن يلحق بهذا الحدث لقطة ثانية حينما قام أحد المواطنين بالتعبير عن رأيه في لافتة ، ضمن لافتات أخرى مبايعة وتجديد المبايعة ، اللافتة كانت في هذه الحالة والمناسبة المهرجانية: "لا لتوريث الحكم في مصر"^(٢٢). كانت كلمة عبرت عن رأى ، شأنها شأن مئات اللافتات التى صدرت من "الوفاقة" ، إلا أن السلطة رأت أنه "...من مات وليس في عنقه بيعة فكأنها مات ميتة جاهلية". لقد صادرت الحديث في معانيه لمصلحتها ، ورأت: "أنه من فارق الجماعة ، فكأنها مات ميتة جاهلية.." والجماعة في حالة مهرجانية لتجديد البيعة وتأكيدها.

ما هذا الخروج على النص السلطوي؟! كيف يجزؤ على الكلام في دائرة الممنوع؟! وما كان من السلطة - في ظل تعامل أمني - إلا أن تقبض عليه ، وتوجه له تهمة "ازدراء الدولة.."، وخرجت النداءات تناشد بالإفراج عنه ، وكذلك جمعيات أهلية تطالب الرئيس بالإفراج عنه . وتم الإفراج عنه.

المواطن برر فعلته - وفي حكم المعتذر التائب: لقد قلت ما قاله الرئيس ، ولم يكن ذلك إلا رأياً.. فقط...!!

وبدا الأمر في النهاية نصّاً سلطوياً يشيع ويهيمن على النص المجتمعي ، فمن يجزؤ على الكلام؟!!

إنها حالة من زحف السلطة على حرية التعبير وإبداء الرأي ؛ فحرية التعبير في عرف السلطة "ازدراء للدولة" ، وهى تهمة تنوء بحملها الجبال!!

أيها المواطن.. فلتتعلم الدرس ، ولتكن كيّساً ، لا أهوج ، مهذباً ، لا متمرّداً ، فإن مصادرة الكلام مقدمة لمصادرة الكيان والإنسان.. هل فهمت ووعيت؟!!

٥ - صناعة مواطنة اللامبالاة : بين فاعلية مرغوبة ولا مبالاة مفروضة^(٧٣)

ذات يوم منذ سنوات وأنا أدلف إلى باب "جامعة القاهرة" ، شاهدت سيارات متعددة تحيط بالجامعة ، تلك السيارات كان بعضها مدرّعا ، وبعضها يحمل الجنود في تشكيلهم المعتاد يحملون الدروع والعصى ، وبعض الأدوات الأخرى التى تستخدم في تفريق المتظاهرات. (إنها سيارات الأمن المركزي).

وما كدت أجاوز باب كلية التجارة ، حتى وجدت سيارة أخرى في داخل الحرم الجامعى ، يمسك شخص داخلها بميكرفون يدوى يطالب الكلية بالتبرع بالدم ، ويطالبهم بجدية العمل في هذا المقام ، والحاجة إلى هذا التطوع.

بدت لى المقارنة بين سيارتين وبين نوعين :

سيارة تمتنع "المواطن" من المشاركة وتتحسب لخروجه في تظاهرة يعبر فيها عن رأيه ، وأخرى تستجدى مشاركة تطوعية منه في سياق التبرع بالدم. وهو أمر يتعلق بمشاركة "المواطن" في الحياة العامة ، ولكن عملية المشاركة التى تحت المواطن ، عملية واحدة ، لا بد أن تحرك فاعلية المواطن في عملية المشاركة ، بحيث يكون قادراً على الاختيار ضمن سلوك يعبر به عما بداخله.

هذه المفارقة تحرك عناصر مهمة فيما يمكن تسميته "بصناعة مواطنة اللامبالاة".. إن السلطة وفق عناصر تشكيل سلوكه تريده أن يتحرك ضمن مسارات متعددة وربما.. متناقضة، تطلب منه الانخراط في مجال، والقيود عن مجال ، ضمن خياراتها هى ، دون حساب لخيارات المواطن والتى تعبر عن فاعلية المواطنة، والمواطنة الفعّالة.. هذا يدفعنا إلى مواطن مرغوب، بين فاعلية مرغوبة في آن ولا مبالاة مفروضة، وبعض مجالات للمشاركة مرفوضة أو ممنوعة، السلطة تحاول صناعة مواطن تسيره بـ "الريموت كونترول". وهذه الآلية في معاملة المواطنة يمكن أن تهمّش روح المبادرة لدى المواطن وتفسّر ضمن عوامل أخرى، لماذا يمتنع المواطن - منذ البداية - عن حال المشاركة ؟ وتكرس حال اللامبالاة بالشأن العام ، وهذا أمر- مع تراكمه - يحرك كل معانى السلبية من المواطن ، وتدريب للمواطن على أمر يجعله منسحباً في عملية المواطنة.

الفاعلية السياسية وعى وسعى ، يتضمن منظومة من الثقافة السياسية ، وعمليات التنشئة ، ويرتبط بها. الزحف على الفاعلية السياسية للمواطن ، ليس إلا ضمن عملية كبرى للزحف على فاعلية الإنسان ، وهذا كله ليس إلا حلقة في صناعة الكثرة الغاثية ، بلا فعل أو مبادرة أو فاعلية وإرادة ، بلا قرار أو اختيار.

إنها مقارنة بين نوعين:

- عبد كَلّ على مولاه ، أينما توجهه لا يأت بخير.

- وآخر عدل في وعيه وسعيه ، في فعله وفاعليته.

وهنا فلا تلومن السلطة إلا نفسها ، حينما تتعدى على فاعلية المواطن، وتفرض حال اللامبالاة التي تراكت عنده واستهلاكه لثقافة تكرر ذلك ، وتورث نمط تربية سياسية يقوم على قاعدة من "صناعة اللامبالاة".

٦- استخراج رخصة: بيروقراطية الإدارة : التدريب على المواطنة

(المواطنة المستأنسة) (ترويض المواطن)

في هذه اللقطة أروى لكم قصة من مذكرات مثقف .. مصري .. عن وقائع تجديد رخصة سيارته.

ولو أن الأمر بيدى لكتبت القصة كما كتبها صاحبها (الأستاذ الدكتور جلال أمين) ولكن ، فقط ولعناصر الاستدلال على ما نحن فيه ، فإن من المهم أن نتحدث عن الإدارة البيروقراطية - السلطة - الدولة بوصفها وجهًا للتعامل اليومي مع المواطن. جهة الإدارة لها القدر المعلي .. وهي تستغل حاجات الخلق التي لا بد من قضائها وإلا تعطلت المصالح اليومية والمعاش اليومي . الأمر لا يستأهل مزيدًا من فلسفة أو تنظير ، إما أن تقضى مصالحك ، وإما أن تجلس في بيتك ملومًا مذمومًا مدحورًا. وبما أن الثانية هلاك وإهلاك ، فإن الخيار الوحيد ضمن خيار "المواطنة المتأهية" ليس أمامه سوى الذهاب لقضاء مصالحه (استخراج شهادة ميلاد، ورقة رسمية ، أو أى شيء من هذا القبيل.. استخراج رخصة سيارة..!!؟) لأن كل الطرق (الخيارات مسدودة) لا توصل إلى الغاية. ومن هنا كان على المواطن أن يواجه قدره المحتوم بلا أدنى تردد.

وما له يتردد وهو - طيلة أيام حياته- لابد أن يجدد مواطنته! وتجديد المواطنة هو عملية تدريب على المشاق التي يكابدها في حال قرّر إنجاز مصلحة.. وربما الأمر لا يحتمل التأخير

وبخاصة أن المواطن يتحرك ضمن اللحظة الأخيرة، فتتحول حاجته في قضاء مصلحة إلى حالة الضرورة الملجئة مع ضيق الزمن ، والذي يعبر عن حالة نفسية للمواطن في الذهاب لقضاء مصلحة.. فيؤخرها لآخر وقت ، حتى إذا ما رأى نفسه مهينًا لذلك - مضافًا إليه حال الاضطرار - ذهب إلى قدره المحتوم للتعامل مع البيروقراطية ، ووفق مذهب "لا تتمنوا لقاء الإدارة-البيروقراطية".

مذكرات مثقف مصرى .. عن وقائع تجديد رخصة سيارته

الثلاثاء ١١ سبتمبر

هذا الأسبوع يجب أن أنفرغ لتجديد رخصة السيارة. ربما لا يستغرق الأمر أكثر من يوم ، إذا حالفتنى الحظ ، ولكن المسألة تتطلب استعدادًا نفسيًا ملائمًا ، وهمة وألمعية ، وقدرًا كبيرًا من ضبط النفس. لقد أصبحت خبيرًا في الأمر فلا داعى للتهيب. أعرف الخطوات بمنتهى الوضوح :

١. تجديد التأمين.

٢. استخراج شهادة المخالفات.

٣. الحصول على تأشيرة مأمور القسم.

٤. التقدم بطلب الرخصة.

٥. الحصول على نموذج ٥١ من الخزينة.

٦. العودة إلى التقدم بطلب الرخصة.

٧. الانتظار لاستلام الرخصة.

٨. ختم الرخصة بخاتم القسم.

المسألة لا يجب أن تستغرق يومين على الأكثر. أعرف أن على إعداد برنامج محاضراتى فى التنمية الاقتصادية . وهناك تقرير البنك الدولى عن النمو الاقتصادى فى العالم خلال ١٩٨٣م لم أقرأه بعد ، ولا بد من قراءته ، ولكن تجديد الرخصة لا يحتمل التأجيل . حتى النمو الاقتصادى يمكن تأجيله ، ولكن ليس تجديد الرخصة.

أعرف أن كل خطوة مشحونة بالاحتمالات ، ودائمًا تحدث مفاجأة غير سارة ، الموظف يغلق شباكه فى غضب ويمضي. المأمور شرب قهوته وانصرف ولن يأتى إلا بعد ساعة. ورقة تمغة ناقصة ، الملف غير موجود أصلاً ، ولكن لا تنسَ أيضًا أنه أحيانًا تحدث مفاجآت سارة ، نظام يباشر بنفسه استعجال الموظفين ، الملفات رُتبت بحيث يُعثر على ملف فى أقل من دقيقة.

موظف الخزينة رائق البال ويعامل الناس بلطف. سأرى على كل حال. والتجربة مثيرة بل هي أقرب إلى المغامرة! ألا تزعم لنفسك أنك تحب مخالطة الجمهور لتعرف كيف يعيش؟ ها هي ذى إذن فرصتك السنوية ، ألا يمكن أن تكتشف فجأة ، وأنت واقف على الشباك ، سر تخلفنا الاقتصادي الذى أعيا مفكرى الشرق والغرب ، فشرح الأمر لتلاميذك ، ويكون هذا تعويضاً ملائماً لهم عن عدم قراءتك لتقرير البنك الدولي؟ إذن فلتتأهب للأمر ولتبدأ غداً على بركة الله.

الأربعاء ١٢ سبتمبر

أنا أسكن فى المعادى ، ولكن البداية فى عين الصيرة. وصلت وقمت بتجديد بوليصة التأمين. لا مشكلة على الإطلاق. لقد أعددت لكل شىء عدته ، فأصبحت دائماً أحمل الفكة اللازمة ، فلا يمكن الآن لموظف أن يتعلل لعدم وجود فكة ، واستبشرت خيراً وقصدت على الفور شباك المخالفات. نظر الموظف فى رخصتى ، ثم قال: "أنت تبع مرور المعادي". قلت لنفسي: "ولم لا؟ لقد غيروا النظام ، وهذا عين الحكمة. سكان المعادى يجددون رخصهم فى المعادى ، وسكان عين الصيرة يجددونها فى عين الصيرة".

قصدت مرور المعادى ، وهو فى شارع ٧٧. ثرى هل أجد المجارى طافحة حوله كالعام الماضي؟ نعم المجارى طافحة كما هي ، وإن كان قد اسودَّ لونها. لا بأس. هناك دائماً عمر كافٍ أو قطع كافية من الحجار العالية يخطو عليها الناس. شهادة المخالفات فى الدور الثاني. لم أجد طابوراً على الشباك والآنسة المسئولة جاهزة لأخذ أوراقى. ذهبتُ وعادتُ تقول: "انزل الأرشيف لتحضر النمرة السابقة لسيارتك". تذكرت: لقد غيروا رقم السيارة فى العام الماضى ليصبح لها رقم من أرقام المعادى ، ولكن ما الحاجة الآن للرجوع إلى الماضى؟ أصابتنى أول صدمة. فالأرشيف ، وبخاصة أرشيف مرور المعادى ، لا أحمل له انضباطاً تاماً ، والموظف المسئول عنه ليس بالغ اللطف. "ولكن يا آنسة ...؟" لا فائدة: لا بد من الأرشيف.

ونزلتُ الأرشيف ولم أجد حراسة مشددة هذه المرة. وطلبت من الموظف رقم السيارة القديم. قال: "أحضر تأشيرة من المأمور". مأمور؟ ما أتذكره عن مكتب المأمور ليس ساراً على الإطلاق ، ومن الممكن الوقوف على بابه بالساعات حتى يحضر ، والفراش الواقف على بابه بالغ الغلظة فى معاملة الجمهور ، مستمد الجراءة من مركز الشخص الذى يحرسه. استجمعت عزيمتى ، وقررت بينى وبين نفسى أن أتجنب مكتب المأمور بأى ثمن فى هذه الخطوة. قلت للرجل: "يا راجل أنت عارف مكتب المأمور حاله إيه(!).. وعلى العموم إحنا

مالناش بركة إلا أنت" (!). (كانت هذه العبارة التى نُصِحْتُ بها منذ سنين قد أعجبتنى واكتشفت فعاليتها ودأبت على استخدامها). وبالفعل كانت دهشتى شديدة إذ أمر الرجل مساعده بإخراج الرقم القديم ، وفى لحظات كنت واقفاً من جديد أمام شبك المخالفات. ولكن سبحان الذى استطاع أن يجمع - خلال هذه اللحظات - نحو عشرة أشخاص أمام الشباك الذى كان خالياً. كان بجوار الأنسة الآن أمين شرطة ، يبدو طيب القلب ومستعداً بالفعل لمعاملة الناس بعطف. ولكن من الواضح أيضاً أنه كان هناك ما يغضبه. ضغط العمل عليه أكثر مما يطيق ، أو لعله لا يجد المرتب مجزياً ، أو لعل واحداً من الجمهور قد طال لسانه عليه. المهم ، عندما وصل ورقى إليه لم ينبس بحرف واستخرج ورقة وأخذ يكتب:

"السيد ... عين الصيرة .. بعد التحية"

ما علاقة هذا بموضوعي؟ أنا أنتظر مبلغ المخالفات المطلوب منى ، وهذا يكتب خطاباً إلى عين الصيرة.

عندما استوضحته صاح بى وهو يكتم غضبه: "يا أخى ما أنا بأكتب لك الجواب أه؟" (!) "جواب؟" نعم. إن على الآن أن أعود إلى عين الصيرة ليخبرونى بمبلغ المخالفات التى ارتكبها رقم السيارة القديم ، فالرقم الجديد مرَّكَب فى السيارة منذ عام بالضبط ، أى منذ اليوم الذى دفعْتُ فيه آخر مخالفاتى ، فكيف تكون هناك مخالفات لم تُدفع ، ولكن الأمر لا يحتمل المناقشة ، فقد بدا أمين الشرطة فى غاية الكفاءة ، وهو يعرف ما يصنع ، ولطيف منه - على أى حال - أن يقوم بكتابة خطاب مطول من أجلى إلى عين الصيرة.

ولكن الساعة كانت قد بلغت الثانية عشرة ، ولا أمل بعد هذا الوقت لا فى عين الصيرة ولا فى أى عين أخرى ، لماذا لا أنسى الموضوع حتى الغد ، وأبدأ غداً من الفجر وأنا فى قمة نشاطي؟

الخميس ١٣ سبتمبر

لا فائدة من الوصول إلى عين الصيرة قبل التاسعة والنصف ، ففى العام الماضى ، عندما سألت عن موعد فتح الشباك ، استُخف سؤالى ، ثم قالوا لى: "تسعة ، تسعة ونصف" (!) ، فلما ذهبت فى التاسعة لم أجد الرجل قد وصل بعد. اليوم وصلت فى التاسعة والنصف فوجدتُ نحو عشرة أشخاص أمام الشباك الذى لا يزيد اتساعه عن (٤٠ × ٤٠ سم) ، وهو مصدر التهوية الوحيد لكل الموظفين فى الداخل ، وقد سده أصحاب السيارات

والموتوسيكلات براء وسهم طمعاً في جذب نظر الموظف المتصبب عرقاً. بعد نصف ساعة كان العدد قد وصل إلى ما لا يقل عن الخمسين ولا شيء يحدث ، لا اسم يُنادى ولا مخالقات تُدفع. لا أعرف السبب بالضبط ، فأنا من موقفي لا أستطيع أن أرى الموظف ولا ما يحدث داخل الحجرة ، كل ما استطعت فعله هو أن أمد يدي بالرخصة فتُختم وراء الشباك والله أعلم أين هي الآن. من المؤكد أن الموظف المسكين يدخل عليه كل بضعة دقائق عسكري المأمور بأوراق شخص من معارفه ، عليه أن ينهي أمرها قبل أن يتعامل مع النكرات الواقفين أمام الشباك. لم يكن أمامي شيء أفعله إلا أن أقلب النظر بين الواقفين. فتقرير البنك الدولي الذي أحضرته للتسلي بقراءته في أثناء الانتظار لم يكن ثلاثمه هذه الوقفة على الإطلاق. ولم أستطع أن أمنع أذني وحواسي فينتهي الأمر . كان الواقفون عينة طيبة للغاية من المجتمع المصري. معظمهم من أصحاب الموتوسيكلات أو سيارات النقل ، ولكن بعضهم "بيه" (!) كما يبدو من ملابسه ، وبعضهم طلاب . استدعى انتباهي - على الأخص - التعبيرات المرسومة على وجوههم. قرأتُ على وجوه هؤلاء الطلاب نفس ما كان يدور في ذهني: "انضباط؟ قدوة؟ رفع المعاناة عن الجماهير؟ الهجرة؟ الانتفاء؟ كيف يسمحون بدخول هذا العدد غير المتناهي من السيارات؟ لماذا لا تُفتح الشبايك الخمسة المغلقة ويجلس وراءها موظفون؟ أين وزير الداخلية الجديد وانضباطه؟ ما الأمل في أن يحدث تقدم؟ من المسئول: الجمهور أم الموظف؟". واستوقفني بالذات وجه طالب حسن الهدام بالغ السكينة ، قد أطلق لحيته ووقف ينتظر شهادة المخالفات. كان أكثر سكينة وهدوءاً مني ، وكان لا شيء يستطيع أن يفقده صبره ، ولكن بدا وكأنه يفهم الموضوع تماماً. تمنيت لو حدثني عن رأيه في الأمر ، ولكني لم أعرف كيف أبادله الحديث ، جذب نظري أيضاً الطريقة التي يعامل بها كل من الواقفين المنتظرين أي قادم جديد جاء ليستفهم: "هل تريد أن تنضم إلينا في هذه المصيبة؟ إذا كنا نحن الواقفين هنا منذ ساعة لم نحرز أي تقدم ، فما الأمل الذي ترجوه وأنت قادم لتؤك؟ نحن على الأقل قد سلّمنا رخصنا ، وأنت بينك وبين ذلك خمسون من الرؤوس. حاول إن استطعت اجتيازها. الموظف على كل حال لم يعد يتسلم رخصاً جديدة. فلتحاول غداً ولكن احضر مبكراً".

على أن أكثر ما يسترعى الانتباه هو هذا الشعور بانعدام الحيلة المرسوم على وجوه الجميع. أنت هنا في مأزق لا يبدو أي أمل في الخروج منه. لا تستطيع أن تثور وترفع صوتك على الموظف "وإلا دَسَّت ورقك أو قال لك روح الدراسة" (!) ، ولا تستطيع استعجاله ، فحاله ليس أحسن من حالك. ولا تستطيع أن تذهب للمأمور ، فالمأمور ليس لديه وقت لأمثالك.

بل ولا تستطيع أن تأخذ رخصتك من جديد وتنصرف ، فالغد ليس أفضل من اليوم ، ولا تستطيع أن ترسل شكوى بالبريد ، وإلا كنت مغفلًا .

..... بالمسئولية

على أحد ، كما لم أهتم إلى حل لوقوفى أنا شخصيًا ، وقد طالت وقفتى إلى الساعتين . قلت لنفسى : "كيف تعرّض نفسك لمثل هذا وأنت أستاذ فى الجامعة؟ وقت معظم هؤلاء الناس رخيص ، ووقتنا ثمين". ولكنى لم أرتح لهذه الفكرة . فالمسألة ليست ما إذا كان الوقت ثمينًا أو غير ثمين ، وإنما هى المهانة التى نتعرض لها نحن الواقفين جميعًا . ومن قال -على أى حال- إن وقتى أثمن من وقت تلك السيدة التى تقف هنالك ، وربما تكون قد تركت طفلها مع جدته وتريد الإسراع لأخذه ولطهو الطعام لزوجها . قلت أيضًا لنفسى : "لو كنت الآن وزيرًا أو حتى وزيرًا سابقًا ما حدث لك هذا". فضحكت من نفسى قائلاً : "هل تريد أن تصبح وزيرًا بمجرد تجديد الرخصة؟".

وفجأة سمعنا صوتًا عاليًا ينادي : فتحنى محمد عبد المقصود . من هذا الرجل سعيد الحظ؟ فى أى نهار مبارك ولدته أمه؟

ثم فوجئنا بثلاثة أسماء أخرى تتوالى دُعوا إلى الشباك . قلنا : هذا بداية الغيث وقد بدأت تُفرج . كان أحد الأسماء سامى عبد الله . وتعالّت الأصوات بالنداء عليه لزف البُشرى إليه . ولكن لم يكن موجودًا ، كيف يمكن أن يتخلف شخص عن الاستجابة إلى مثل هذا النداء الذى تنتظره عشرات الأئدة؟ تقدم شخص آخر تمامًا ، وليس بين اسمه وبين اسم المنادى عليه شيء مشترك إلا "محمد" ، تقدم على أمل أن يكون الاسم قد قُرئ خطأ ، وحاول المتجمعون أمام الشباك إقناعه دون جدوى بأن المطلوب هو سامى محمد وليس صالح محمد ، وأصر على اختراق الجموع حتى يصل إلى الشباك للتحقق بنفسه ، ثم حدث شيء فظيع . نودى على شخص اسمه على على محمود ، وهو شخص قصير القامة يوحى وجهه بالوداعة المفرطة ، سمع الموظف من وراء الشباك يقول له وهو يناوله الأوراق : إن رخصته قد أعطيت خطأ لشخص آخر سبقه ، اسمه هشام حسنين ، وأن عليه الآن أن يجرى وراء هشام ليستبدل معه الرخص . كيف يمكن أن يحدث هذا؟ لقد انصرف هشام حسنين منذ نحو ساعة ، ولا شك فى أنه لم يفحص الرخصة المسلمة إليه للتأكد من أنها رخصته أين يمكن لعلى محمود أن يعثر عليه؟ ثم كيف يتم الاعتذار من جانب الموظف؟ ثم كيف يمكن أن يتلقى الشخص المظلوم الخبر بهذا الهدوء وكأنه من طبيعة الأشياء؟ لقد بدت عليه - قطعًا - علامات الحيرة التامة واليأس ، ولكنه لم ينبس بأى عبارة للاحتجاج ، بل ظل فقط يردد وهو يضرب كفًا

بكف: "هشام؟ أخذ رخصتي؟ طب وأنا ألاقه فين دلوقت؟" (!) واختفى على على محمود مشيعًا بالصمت من الواقفين. لقد أخذوا الحادثة بدورهم وكأنها من طبيعة الأشياء. الحمد لله أن هذا لم يحدث لي. يكفيني ما أنا فيه. وما الذى بيدى على أى حال أن أصنعه لعل على أو هشام حسنين أو غيرهما؟ المهم أن نخرج من هذا المكان فى أسرع وقت وبأدنى خسائر.

ومرت ساعة أخرى ، ولا يكاد ينادى على اسم واحد ، وبدا يصيب الناس إحباط شديد ، وبخاصة هؤلاء القريبون من الشباك الذين يرون كل رخصة جديدة توضع فوق الرخص القديمة ولا يرون أى دليل على أن الذى وصل مبكرًا ذهب قبل غيره. ثم يرون الرخص والأوراق يتداخل بعضها ببعض وتنهل فوقها الملفات وبعض السندوتشات (!). لم يعد الأمر - إذن - يتعلق بطول الوقت المطلوب منك انتظاره ، بل بانعدام اليقين بأن مأموريتك ستنتهى على الإطلاق. إن هذا هو الشيء الرهيب حقًا. فالانتظار مقدور عليه. ولكنك لا تعرف ما إذا كان وجودك نفسه فى هذا المكان شيئًا معترفًا به.

ما الذى جعلنى أعود إلى مصر؟ تقول إنك أردت لأولادك ألا تطول بهم الغيبة ، وأن تمتد جذورهم فى أرض مصر. لماذا بالضبط؟ لا يمكن الإجابة على هذا السؤال. فبلدك هو بلدك والتنكر له خطيئة ، مهما كانت حال شوارعه ومجاريه ومواصلاته وموظفيه. وما زال من الأفضل أن تترسخ جذور أولادك فى تربة تغطيها المجارى من أن ينموا فى تربة غريبة فيصبحوا عديمى الطعم والرائحة. لابد أن يتشربوا "الثراث". ولكن بالله عليك أى "ثراث" هذا الذى أعانيه فى هذه اللحظة ، وسيعانى منه أولادى خلال العشرين سنة المقبلة ؟ لا تستطيع إنكار الطيبة الرائعة التى يتسم بها هؤلاء الناس جميعًا بمن فيهم الموظف الجالس (أو الذى أفترض أنه جالس) وراء الشباك. نعم. لا أنكر

إن النظام والانضباط هما الوجه الآخر لقسوة المجتمع الصناعى وماديته ، بل الأرجح أن توالى مثل هذا الموقف الذى نحن فيه عبر مئات السنين هو الذى خلق فى المصريين ما نسميه بالطيبة والتسامح المفرط. لا حل للمشكلة. أنا واثق على أى حال أنى لم أخطئ بالعودة إلى مصر ، فلا يمكن أن أكون سعيدًا فى مكان آخر. وأولادى بدءوا يتعودون ، ولابد أنهم إذا حدث وتركوا مصر فى يوم من الأيام ، أن يفتقدوا كل هذا ، وهذا مكسب محقق. لماذا؟ لا أدري بالضبط.

تسلية بالكلام مع محام واقف بجواري. كان يقول لي : "أين وزير الداخلية؟ أليس الأجدر به أن يأتى إلى مثل هذا المكان بدلًا من ...؟" قلت : "وما الذى تظن أن باستطاعة

وزير الداخلية أن يفعله؟" ثم فجأة حدث شيء منقطع النظير! انشق الموقف بأكمله عن صوت ينادى "الدكتور جلال الدين أحمد..". هذا أنا بدون أدنى شك. بل ها هو ذا الاسم يتكرر النداء به. هو أنا وليس أحدًا غيري. صحت على الفور مؤكدًا وجودي. وشعرت وأنا أستلم الرخصة بأني أخون أصدقاء أعزاء ، مع أنني لم أفتتت على حق أحد منهم. وواصلت الحديث مع المحامي بضع لحظات حتى لا يشعر بأني أستعجل الفرار من السفينة الغارقة. كانت الساعة قد بلغت الثانية عشرة والنصف وقد مضى على وقوفي ثلاث ساعات. وقلت لنفسى هذا يكفى اليوم. ولتتهج على الأقل بأنه ليس عليك مخالفات. ويوم السبت سوف يكون نشاطى أكبر وستكون همتى كاملة غير منقوصة.

السبت ١٥ سبتمبر

ذهبت فى الصباح الباكر فى غاية التأهب وكأنى مقدم على معركة. لم يكن لهذا الشعور ما يُسوّغه على الإطلاق. ولكن الأمر طال ولا بد أن ينتهى. ذهبت -بانتصار- إلى شباك مخالفات المعادى أعلن لهم أنى قد حصلت على رد خطابهم ، وهو يقول إنه ليس على مخالفات. "طيب. ما هذا الاستعجال؟ ستحصل على شهادة المخالصة فى دقائق"(١). وقد حدث. الآن عليك بالحصول على نموذج ٥١. وأين ذلك؟ من الشباك الذى ليس أمامه طابور. ذهبت إلى الشباك. الأنسة تنكر أن لديها نموذج ٥١ أو أى نموذج آخر ، بل هو من الشباك الخاص بالخزينة.

"لماذا يا آنسة؟ لقد قيل لى ...". هذا هو الواقع. انضممت إلى الطابور متسلحًا بالصبر وذكرى انتصارى بالأمس. بل تطوعت لآخرين ممن جاءوا بعدى بأن أحصل لهم على نفس النموذج لأوفر عليهم الوقوف دون أن أكلف نفسى عناء إضافيًا. تحرك الطابور ببطء شديد ، ففى الطابور هناك من حضر - ليس فقط لشراء نموذج - بل لدفع قيمة الرخصة ، وهذا يحتاج إلى استخراج إيصال وتمغات وطوابع تحسين الصحة والرسم المستحق لتحسين حال رجال الشرطة... إلخ. المفاجأة الآن أن ضابطًا غيورًا على النظام وقف بجوار موظف الخزينة ليراقب سير العمل. ويبدو أن هذا قد ضايق الموظف لسبب ما. وحيث إنه موظف متمرس لا يمكن الاستغناء عنه بسهولة فقد صب غضبه ، لا على الضابط بالطبع ، ولكن على الواقفين بالطابور. وأقسم بأغلظ الأيمان أنه لن يأخذ من أحد نقودًا إذا لم يكن معه فكّة لآخر ملين(!). وقد أحدث هذا هرجًا ومرجًا منقطعى النظير. فطوابع تحسين الصحة وتحسين حال رجال الشرطة تجعل دفع المبلغ المطلوب بالضبط مستحيلًا بدون فكّة صغيرة. حاول البعض

أن يتنازل عن الباقي ، ورفض الموظف في عناد قاطع. حاول آخرون أن يشتروا بالباقي طوابع تمغة لا حاجة بهم إليها ، وترك آخرون الصف للحصول على فكّة ، فلما عادوا إلى مراكزهم القديمة أثار هذا ثورة من لم يشهدوا القصة من أوقافها ، فاتهمهم بالتسلل والاستخفاف بالنظام ، وتبادل السباب وكاد يتحول إلى ضرب لولا تدخل الضابط.

في أثناء العراك ، لاحظت فجأة صوتًا عاليًا يأتي من وراء الشباك يحمل أغنية عبد الوهاب الجميلة "جَفْنُهُ عَلَّمَ الغَزَلَ" وبدأ لي ذلك قمة الدراما. متى أتيح لعبد الوهاب الوقت وصفاء البال ليلحن هذه الأغنية الجميلة؟ ألم يكن عليه أبدًا أن يجدد رخصة سيارته؟ وأي أثر يمكن أن تحدثه هذه الموسيقى وهذا الكلام الجميل في مثل هذه الحجرة التي يغطي ملفاتها التراب وأمامها هؤلاء المقهورون المساكين الذين يبحثون عن فكّة؟!

ما أن بلغت بداية الطابور حتى أخطرني الموظف بأن نموذج ٥١ يمكن الآن الحصول عليه من الشباك الذي لا طابور أمامه. بدرت مني بادرة احتجاج سريعة بأني وقفت نصف ساعة في هذا الطابور على أساس... وكانت إجابة مفحمة: "إحنا عايزين نريحكم" (!). قصدت الأنسة التي رفضتني منذ نصف ساعة فابتسمت ابتسامة الفاهم وأعطتني النموذج.

الآن تأشيرة المأمور. ومكتب المأمور مكتب فاخر ولكن عليه حراسة مشددة لا يدخله عدا المأمور إلا شخص يبدو عليه من مجرد النظر إلى ملابسه أنه من طبقة "عالية". لا أدري بالضبط كيف يبدو ذلك على بعض الناس. فأنا لست رث الهيئة ، ولكني لا أستطيع اجتياز هذه الحراسة مثل هؤلاء. هل هو البنطلون الأبيض أو البيج المكوي بعناية ، والذي يفصح لونه عن أن صاحبه لا يتحرك كثيرًا على قدميه ولا يتوغل في الأحياء الطافحة بالمجاري؟ ربما. هل هو نوع النظارة أو كَريم الشَّعر (!)؟ ربما. هل هو نعومة البشرة التي تفصح عن مستوى التغذية في الطفولة؟ ربما هذا أيضًا. ولكن من المؤكد أن تمييز هؤلاء ليس صعبًا. وهم يدخلون إلى حجرة المأمور دون حتى النظر إلى الحارس الواقف ، وهذا الحارس لا يخطر بباله أن يحاول إيقافهم. يتفق الأمر في العادة عن أن المأمور ، بمجرد أن يرى مثل هؤلاء ، يهبط واقفًا ، ويدعوهم للجلوس وقد يطلب لهم قهوة ، ثم يكلف الحارس بمصاحبتهم لإنهاء مأمورياتهم. في غيبة الحارس يزحف الواقفون خطوة بخطوة إلى ما يقرب من مكتب المأمور حتى يلتفت الرجل إلى ما حدث فيصيح صيحة مخيفة يعود بعدها الناس إلى ما وراء الخط الفاصل ، منتظرين في أدب.

حصلت على تأشيرة المأمور بعد أن تأكد من أنني أنا صاحب الرخصة ولا أقوم بالتجديد نيابة عن شخص آخر. وأحالني إلى شباك ٨. وفي شباك ٨ تسلمت الأنسة أوراقي ثم أخطرتني أنني الآن مؤهل لسداد قيمة الرخصة. وهكذا عدت للوقوف في طابور الخزينة.

بعد هذا سارت الأمور في هدوء. صحيح أن الواقف أمامي كان ساخطاً على إجباره على دفع تبرع لتحسين الصحة والجمعيات رجال الشرطة ، وقال ساخراً: "وبعدين يدوك علاوة خمسة جنيه ، دى الخمسة جنيه دى بتروح فى مأمورية واحدة من النوع ده. وكل واحد عايز جنيه وللا ما يشتغلش.. حتى بصمة الموتور عايزة جنيه.." (!)، دفعت قيمة الرخصة والتبرعات المطلوبة. وتذكرت أستاذاً قديماً فى كلية الحقوق كان يُدرّس لنا القانون الدستوري، حكى لنا كيف أنه ذهب مرة إلى السينما فطالبوه بدفع "تعريف" (!) زيادة على ثمن التذكرة تبرعاً إجبارياً لمعونة الشتاء. فدفع التعريف مجبراً ثم رفع قضية أمام مجلس الدولة لاسترداد نصف القرش؛ لأن هذا فى عداد فرض رسم ، والرسم كالضريبة لا يصح إلا بقانون ، والقانون لم يصدر من البرلمان. وحكّم له مجلس الدولة باسترداد نصف القرش فضلاً عن أتعاب المحاماة والمصروفات. كان المدرّج يضج له بالتصفيق. قلت لنفسى: "ما الذى حدث خلال هذه الثلاثين عاماً لجعل مثل هذا التصرف غير ممكن بل وغير متصور اليوم؟ ما الذى جعل الناس تقبل هذه السهولة ما لم يكن يُتصور قبوله منذ ثلاثين عاماً؟".

عدت - بعد ذلك - إلى الشباك رقم ٨ لأثبت للأنسة أنى دفعت المطلوب منى ، فإذا بها تقول تلك الكلمة الرائعة: "الآن ما عليك إلا أن تنتظر حتى ينادى عليك الحاج محمود بالرخصة والبطاقة".

إذن فقد أنهيت كل شىء ولم يبق إلا نداء الحاج محمود. وقد حدث وخرجت من إدارة مرور المعادى لأبحث عن سيارتي. كانت واقفة وسط بركة المجارى الطافحة. إنها ليست أكثر من سيارة نصر ١٢٨ ، عمرها يزيد على الخمس سنوات ، ولكنها بدت لى الآن ، وهى المرخصة ، رائحة كالعروس التى تم زفافها لتوها^(٧٤).

٧- المواطنة العشوائية وعشوائية المواطنة^(٧٥)

كنت قد كتبت بعض خواطر حول عشوائية الظاهرة السياسية فى المجتمع المصرى ، عشوائية فى النشأة والتكوين ، والمسار والاتجاه ، والأهداف والغايات.

ظاهرة المواطنة ليست بعيدة عن هذا الحال العشوائى فهى تقع بين حال المواطنة العشوائية التى تزحف فيها الظاهرة العشوائية على أرض الواقع ، وبين عشوائية المواطنة فى حال المواطن

الذى لا يعرف أين حقوقه ، وأين تقع حدود التزاماته؟ ، هل يصدق من يحدّثه ليل نهار عن أن له حقوقاً تُصان ، ويكذب على أرض الواقع كيف يُهان؟ هل يمكنه أن يتهلل حينما يجد الدولة تتذكره وتذكر حقوقه المنسية بل "المواطن المنسي" ضمن عشوائية المواطنة في الفكر والتطبيق" وهى تتذكره فى وثيقة لم ينشر نصها ، وكأنها من الممنوعات.. دَبَّجَها الحزب الوطنى فى مؤتمره الأخير فى نفحة من نفحات لجنة السياسات الوليدة؟ لماذا استيقظ الحزب الوطنى أخيراً على دعوات حقوق المواطنة؟ ، ما جدوى هذا الخطاب وقد نقضته معظم الوقائع التى ذكرنا طرفاً منها؟

ويبدو أن هذا الخطاب حول المواطنة يمكن أن يندرج ضمن حركة إصلاحية داخل سياسات الحزب ، كما يمكن أن يكون حالة من فائض الكلام الذى يغطى على كامل الظاهرة ويفقد معناها ، أو هى مدخل من مداخل تجديد الاستيلاء على المواطنة بالحديث فيها وعنّها.

هكذا كان عهد المواطن مع السلطة.. تتحدث عن روح الجماهير وهى ترهقها ، وعن إرادة الشعوب وهى تسلبها.

وتتحدث مع الجماهير أن الأمر لا يعدو أن يكون - فيما يتعلق بحل مشكلاتها ، وأخذها كامل الحقوق- ليس إلا مرحلة انتقالية ، وكأن المرحلة الانتقالية ستستمر إلى يوم القيامة من غير أفق؟ وأن الأمر لا يعدو أن يكون عُتُق زجاجة سنمر منه بسلام ، وكأن الزجاجة صارت كلها عُتُقًا!!! هكذا الأمر فى حديث الإنجازات ، كل مرحلة هى منعطف تاريخى ، وأن الظروف الدولية قد وضعتنا فى هذه الحال.. وأنها غير مواتية.. وعلينا أن نتحمل بصبر وصدق.. من أجل مصر.. وأنه لولا حكمة الحكومة ، والحكومة الحكيمة ، (فإن الحكومة محتكرة الحكمة والحكم كما فى صيغة اشتقاقها) ، لكان المواطن فى أسوأ حال ولتدهور أمره أكثر مما هو عليه ، وأن الحكومة فى عملية الإصلاح ستعرض الأمر لحركة حوار وطنى على أعلى المستويات ، وفى كل الدوائر ، ومع كل القوى. هذا حديث المواطنة الذى نسمعه بكامل مفرداته. وفى كل مرة ، الانتقال مازال مستمرًا ، والعُتُق مازال مختنقًا ، والمنعطف فى حال انعطافه ، والحوار ينام ويصحو حسب الطلب!

فقط لا تزيدوا مغارم المواطنة ومهام تدريب المواطن وترويضه ، لقد فَهِمَ المواطن الدرس. إن الغلاء ليس إلا تحريكًا للأسعار ، ومحدود الدخل ليس إلا شفرة الفقر والإفقار ، وأطفال بلا مأوى هو الاسم المهذب لأطفال الشوارع.. هكذا يجرى تمويه الكلام والاستيلاء عليه ، ضمن عملية كبرى من الاستيلاء على المواطنة وعلى كل قيمها وفاعلياتها.

ثالثاً : الزحف على المؤسسات السياسية الأساسية والدينية وعمليات التنظيم

من القضايا التي يحسن الإشارة إليها ، أن زحف الدولة لم يقتصر على المؤسسات التي تشتهر بكونها تنتمي إلى دائرة الفاعليات الدينية ، فهي ارتبطت بالممارسات على مر تاريخ الحضارة الإسلامية ، وأهم هذه المؤسسات (المسجد ، الأوقاف ، الإفتاء). ويأتى الأزهر ليشكل حالة منفردة بوصفه جامعاً وجامعة ، وتعبيراً في الذاكرة عن جماعة ، وبها يمتلكه من قدرات رمزية في هذا المقام. هذا الزحف الذى قام على تهميش فاعليات الأمة المؤسسية والحضارية ، كان ضمن عملية كبرى للاستيلاء على مؤسسات أخرى تمثل عناصر قضاء مصالح الخلق. هذا الاستيلاء لم يكن - بأى حال - بعيداً عن تأميم الدين؛ لأنه - فى النهاية - وَجَدَ فى المواطن الساحة الأساسية للتشكيل والتكوين وفق عناصر ادّعاء "مواطنة صالحة" متوهمة ، وإن شئت الدقة "مواطنة مصلحية" تحقق المناخ والوسط لعملية الاستيلاء على معظم فاعليات المؤسسات ، التي تتحرك صوب "كرامة الإنسان" حماية وإنجازاً ، و"معاش المواطن" تحصيلًا واستغناءً ، و"فاعلية" حاضراً واستقبالاً. إن قراءة أولية بالنسبة لهذه المؤسسات الدينية التي عُدَّت ضمن مؤسسات الأمة وفاعلياتها ، حرصت الدولة تاريخياً على تهميش فاعلياتها من جانب تحت دعوى التنظيم والتطوير والإصلاح^(٧٦).

لا شك فى أن هذا الزحف المؤسسى والقراءة للقوانين المنظمة ، وممارسات الدولة حيال هذه المؤسسات يحتاج إلى دراسة وقراءة متأنية ، ضمن عناصر الذاكرة التاريخية ، وحركة "الدولة المركزية الحديثة التي نشأت فى بلادنا ونمت واستفحلت وذلك على حساب وجوه النشاط الشعبى المختلفة (ومؤسسات الأمة المرتبطة بالدين) ونعرف أنها اليوم أشد استفحالا بما هى مصرة عليه من السيطرة على كل وجوه الأنشطة والخدمات وغيرها ، وبحسبان أنها ليست مستعدة لأن تلدع لأى فرد أو جماعة أن يُمسك بإمكانية المبادرة العامة أو إصدار القرارات الذاتية أو إنفاذها فى أى شأن عام..".

"و غاية الأمر ، عملت الدولة الحديثة على تصفية مؤسسات المجتمع التقليدية ، ليس لإحلال المؤسسات الأهلية الشعبية الجديدة محلها ، ولكن لإحلال السيطرة المركزية للدولة الحديثة محلها ، وهى قضت تباعاً على التكوينات الأهلية التقليدية ، لا لتفصح لتكوينات شعبية أهلية أحدث وأكفأ من حيث الإدارة اللامركزية واتخاذ القرارات الذاتية ، ولكنها قضت على القديم لتنهى الوجود الذاتى للمؤسسات وتعتمد على فكر وأعراف وصلات اجتماعية راسخة ، ولتنشئ واجهات مؤسسات حديثة ، تنشأ وتعمل تحت الهيمنة السيادية لجهاز الدولة القابض . وكأن التحديث على الطريقة الغربية خير دافع ومسوغ لذلك.." ^(٧٧).

هذا الزحف المؤسسى الذى يعبر عن وضع يُكسب كثيرًا من أجهزة الدولة طابعًا استبداديًا" .. ويولد لدى رجاله دائمًا أنهم قوامون على المجتمع ، أو صياء على الجماعة الوطنية فى سائر وجوه نشاط أفرادها ومجموعاتها ، وإن التشكيل الهرمى لهذه الأجهزة هو من طابع الأشياء بحسبانها أجهزة تنفيذ ، ولكنها عندما تصير أجهزة تقرير ذات طابع وصائى على المجتمع كله أفرادًا وجماعات ، وعندما تكاد الطرق النظامية تنعدم لتجديد أشخاص الأجهزة وعناصرها ، عندما يحدث ذلك لمدد طويلة ، تنمو ظاهرتان هما غاية فى الإضرار : إحداها هى شخصية القيادة أى تصير قيادة شخصية وفردية ، وثانيتهما أنها تصير هى مصدر الشرعية فى المجتمع ؛ لأنها تمثل التشخيص الفردى لجهاز وأجهزة هرمية ذات يقين ثابت أنها القوامة على المجتمع ، والوصية عليه فى جميع وجوه نشاطه أفرادًا وجماعات .. وكيف أن الدولة بتكوينها المشار إليه تقف - بعناد وإصرار - من دون أن تحقق إمكانية لتداول السلطة أو تفتح أبواب التغيير فيها أو التعديل من خارجها ، وتسد الدرائع فى وجه أى مما يمكن أن يفضى إلى إمكانية تداول أو تغيير أو تعديل من خارج نطاقها التنظيمي .. وبهذا الذى حدث أيضًا - ويحدث - تنظر أجهزة الدولة لنظم الجماعات الأهلية - سواء كانت نقابات عمالية أو نقابات مهنية أو أنشطة تنظم الخدمات الأهلية ... وأنشطة للدفاع عن المصالح الفئوية للجماعات المختلفة ، دينية كانت أو مذهبية أو إقليمية أو مهنية أو اقتصادية أو ثقافية - تنظر إلى كل ذلك لتهيمن عليه بالإلحاق التنظيمى المباشر أو بمنع ما يظهر من ذلك إلا من خلال سيطرتها التنظيمية. أو لتلحقه بها بما تُكثر من وضعه وتطبيقه من وجوه السيطرة والإشراف والمتابعة ، وبما تتملكه من أدوات الحل والتصفية ، وسحب الشرعية ، والإحلال ، والتدخل المباشر للإدارة ، وفرض العقوبات على المخالفين .. كل ذلك معروف ومشتهر ، وهو يلخص بعضًا من أهم وجوه التوتر والشقاق فى العلاقة بين الدولة والجماعة" (٧٨).

"ومتى صار الشعب أفرادًا ، فقد صار الحاكم فردًا؛ لزوال التكوينات الضاغطة؛ ولأنه لا توجد - وقتها - إلا وحدة الانتماء الأعم التى تتشخص فيه بذاته منفردًا عما عداه" (٧٩) ، ضمن هذه الرؤية يمكننا ملاحظة بعض اللقطات المؤسسية فى الزحف على المواطنة والدين".

١ - هبة الدستور وقضية المواطنة

﴿ إِنَّهُ لَقَوْلُ فَصْلٍ * وَمَا هُوَ بِالْمَزَلِ ﴾ (الطارق : ١٣ ، ١٤) : الدستور أبو القوانين

يتطلب تحليل النظام الدستورى من أى باحث الوقوف على المبادئ الدستورية العامة ،

تلك المبادئ التى تُعدّ مقدمة ضرورية ، بل ولازمة لتحليل أى نظام دستورى وضعى. ويستطيع الباحث بعد الإلمام بهذه المبادئ الوقوف على كنه الدستور محل البحث والتحليل وعلى أسلوب نشأته ، وطبيعته.

ومن نافلة القول ، أن نقرر -مع من يؤكد- أن مضمون الدستور "لا يقتصر فحسب على القواعد التى تحدد الاتجاه الذى يجب أن تعمل من خلاله هذه السلطات ، وكذلك الأهداف التى يُنَاط بها تحقيقها". ومن ثمّ ، فإن الموضوعات التى تتعلق بالاتجاه الأيديولوجى أو الفلسفى للدولة كتلك التى تتضمنها نصوص الدستور المصرى الحالى الصادر فى عام ١٩٧١ م ، والتى تتعلق بالأسس الاقتصادية والاجتماعية فى الدول من قبيل الموضوعات الدستورية من حيث طبيعتها.

من ذلك ما نصت عليه المادة الرابعة بقولها: "الأساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية هو النظام الاشتراكى القائم على الكفاية والعدل بما يحول دون الاستغلال ، ويهدف إلى تذويب الفوارق بين الطبقات".

لقد وُضع دستور عام ١٩٧١م فى وقت كانت الدولة فيه تتبنى النهج الاشتراكى الذى يتطلب ضرورة تدخل الدولة فى المجالات الاقتصادية؛ وبالتالى ضرورة سيطرتها على وسائل الإنتاج؛ ومن ثم عملت الدولة - فى ذلك الوقت - على توسيع قاعدة القطاع العام ، وبأشرت - عن طريقه - جمع أوجه النشاط الاقتصادى. فالمادة الرابعة من الدستور التى سبقت الإشارة إليها أبانت الأساس الاقتصادى لجمهورية مصر العربية بأنه "النظام الاشتراكى" ، وجاءت المادة ٢٤ وقررت ضرورة سيطرة الشعب على أدوات الإنتاج الأساسية ، وتطلبت المادة ٣٣ من الدستور ، ضرورة حماية الملكية العامة ، وأوجبت دعمها ، وجعلت كل ذلك واجباً مقدساً على كل مواطن.

على أن الدولة قد رأت العدول عن النظام الاقتصادى السابق وتبنى النظام الحر (كما هو متعارف على تسميته) الذى يقوم على الحد من تدخل الدولة وترك المجال الاقتصادى حرّاً للأفراد ، ومن هنا قامت الدولة ببيع شركات القطاع العام للقطاع الخاص ، وتم بذلك خصخصة غالبية شركات قطاع الأعمال ، وطالما أن الدولة قد عدلت عن اتّباع أيديولوجية إلى أخرى ، فإن ذلك وفقاً للسياق الدستورى ومرجعياته للقوانين ، وحاكميته لعناصر الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية. فإن ذلك يفرض تعديلاً ملحاً لنصوص الدستور المتعلقة بالنظام الاشتراكى ، ووضع نصوص أخرى جديدة تحمل معالم النظام الجديد.

وإجراء هذا التعديل لا يتأتى فحسب من رفع التناقض الحادث في الوقت الحالي بين الواقع الحقيقي وبين المبادئ الدستورية المتضمنة في القانون ، التي لها ما لها من حجية حول بقية مواد الدستور من جهة ، وحجيتها على أرض الواقع. ذلك أن عمل الدستور - في هذا المقام - يشكل القاطرة في شكل وثيقة للنظام وتوجه العمل فيه. وحينما يفتقد ذلك ، فإن هيبة الدستور - مع عدم قيام الحكومة بإجراء التعديل الواجب بل المفروض بدعوى أن الوقت الحالي في نظرها غير ملائم لإجراء هذا التعديل - إنما تعبر عن مؤشر لعدم "أهمية الدستور" أو ما يتضمنه من مبادئ ، المهم هو ما يجري على أرض الواقع. وكأن الدستور حلية يتزين بها النظام ليؤكد ما يمكن تسميته بعناصر الدولة الدستورية ، وبخاصة أنه حينما أرادت الدولة تعديل الدستور في مواضع أخرى وفي آونة سابقة ، وجدت من كل طريق المسوغ للقيام بتعديل الدستور ، برغم تأكيدها عدم ديمومة الدستور. والدستور - بهذه الحال - إما يعبر عن حال لا يرى غضاضة في الانفصام بين نصوص الدستور ، وحال المجتمع الفعلي أو أنه لا يرى أهمية لذلك ، وهو أمر ينسحب في النظرة على كامل الدستور^(٨٠).

ومن هنا ، تقع كل القواعد المتعلقة بشأن تنظيم الحريات والحقوق والواجبات العامة والتي خُصص لها الباب الثالث منه. إن النظر إلى وظيفة الدستور ودوره في المجتمع والدولة على محمل الجد لا اهزل ، والقول الفصل لا مجرد الوجود الإنشائي لنصوص ، فالدستور ما سُمي كذلك إلا لأنه يحكم ويُعد أبا للقوانين في المجتمع ، قاضيا عليها ، هذا ما يمكن أن يتأكد منه القاصي والداني ، من له ثقافة قانونية بسيطة ، أو من تخصص في القانون العام والقانون الدستوري.

ويبدو أن السلطة - الدولة قد تشعر بالانزعاج من فتح هذا الباب؛ لأنه قد يحمل مطالب أخرى بالتعديل ربما تكون شعبية.. إن ذلك لا يعد إلا أحد عناصر استكمال الصورة التمثيلية في التعامل السياسي التي تحرك إنشاء عناصر يفصل فيها بين القول والعمل ، والمكتوب والواقع ، وهي حال من الشأن العام الكاذب الزاحف على كل دين أو خلق.

الزحف على استقلالية القضاء ورساليته : (قاضي في اللجنة وقاضيان في النار)

من نافلة القول أن نؤكد أنه عندما يتلاشى استقلال القضاء تصبح العدالة مطلبًا عسير المنال ، ويسيطر الظلم على المجتمع ، ولا يتمكن الأفراد من نيل حقوقهم بسهولة ويسر. واستقلال القضاء في المجتمعات العربية - ومنها مصر - يكاد يكون داخلًا في (منطقة ضباب) ، يحوطه الغموض وعدم الوضوح؛ ذلك أن الأسس التي يقوم عليها الاستقلال لم تصاحبها

عملية نظير كافٍ تتولى تحديدها.. وكان من نتيجة ذلك أن (استقلال القضاء) بوصفه قيمة اجتماعية وقانونية لم يلقَ حظاً من الاحترام ، وأصبح خرق هذا الاستقلال غير مقتصر على التدخل الذى يتم من قبل السلطتين التنفيذية والتشريعية ، بل أصبح يتم من قبل إدارة القضاء نفسها.. وهذا التدخل أصبح مألوفاً فى المجتمعات العربية إلى حد بات يهدد العدالة بأفدح الأخطار.

فالتدخل الذى يتم من قبل السلطة التنفيذية هو أخطر أنواع التدخل فى شئون القضاء على استقلاله ؛ لأن السلطة التنفيذية هى أقوى السلطات الثلاث ، وهى التى تسيطر على الأمور كافة فى الدولة.

ولذلك ، فإن وسائل الضغط التى تتبعها للتدخل فى شئون العدالة تبدو أكثر أهمية وخطراً؛ لأن إمكانية صدها ومجابتها بقوة وحزم ليس أمراً يسيراً. وهذه السلطة هى التى تملك تنفيذ قرارات المحاكم الصادرة ضدها وبخاصة فى نطاق (القضاء الإداري). فإذا لم تشأ هذه السلطة تنفيذها أصبحت هذه القرارات حبراً على ورق (!) وفقدت الدولة "الشرعية". ذلك يعنى فتح الطريق لإقامة نظام خارج عن ضوابط القانون.

وتدخل السلطة التنفيذية -ممثلة بوزير العدل- فى الدعاوى المقامة لدى المحاكم هو على جانب كبير من الخطورة. فعندما يطلب الوزير من القاضى إصدار الحكم فى هذه الدعوى أو تلك وفقاً لرغبته وتعليماته ، حتى إذا لم ينفذ القاضى هذه الرغبة والتعليمات ، قام الوزير بانتدابه إلى غير مركز عمله ، أو قام بتنسيب إحالته إلى التقاعد ، فإن القضاء يُصبح -تحت ظل من الإرهاب- يخشى بطش الوزير وأسلحته المشرعة فى وجهه وتتلاشى العدالة. وعندما يقوم وزير العدل بممارسة الضغط لاختيار القضاة لنظر هذه الدعوى أو لمحاكمة هذا الشخص ، فيشكل هيئة المحكمة من أصدقائه ويحصل على الحكم الذى يريده ، فقد القضاء صفته بوصفه سلطة من سلطات الدولة ، وتحول إلى مجموعة من الموظفين الخاضعين للأوامر والتعليمات ، وأصبحت الأحكام تحت إمرة وزير العدل ، واختفى مبدأ الفصل بين السلطات ليحل محل حكم الفرد.

وعندما يتم التغلغل فى الهيئة القضائية - فى محاولة لاحتوائها بالترهيب والترغيب فى الخفاء والعلن- فإن كل هذا التدخل - بأشكاله المباشرة وغير المباشرة - إنما يشكل انتهاكاً مباشراً لمبادئ الدستور ، وروحه على السواء وعلامة من علامات عدم التحضر وانعدام الرشد.. وهو اعتداء على استقلال القضاء.. لأن هذا الاعتداء يُعدّ مصادرة للعقل القانوني..

وهو أكثر من ذلك مسح لشرف الدولة وكبريائها؛ إذ إن استقلال القضاء هو عنوان الشرف والكبرياء.

ولا يحدث - في أي دولة في العالم - أن يحتج وزير أو صاحب ولاية مهما كانت ثقافته محدودة ضد الأحكام القضائية التي تلغى قراراته العوجاء ؛ لأن ذلك يدل على عدم احترام الأحكام القضائية والإذعان لها.. وعندما تكون الأحكام القضائية - في أي مجتمع من المجتمعات - موضع "الاحتجاج" وموضع النقد العلني والتشهير ، فذلك يعنى أن هذا المجتمع لم يبلغ بعدُ مرحلة متقدمة من النضج الحضاري. وهذا الاحتجاج إنما يُعدّ خرقاً لمبدأ حجية الأحكام الذى يشكل دعامة النظم القضائية في الدول الحديثة ، لأنه يستهدف النزول على ما تقرّره الأحكام القطعية من مبادئ.

وهذه المظاهر لتدخل الحكومة في القضاء إنما تعد محاولة للهيمنة تكتسب الدولة-السلطة من جرائها سخط وعداء الرأى العام. ولذلك كان الإصلاح القضائى هو الذى يحمى العدالة من السقوط. وإذا صارت مسالك الانحراف والنفاق والمناورات والخديعة وعدم الصدق هى المبادئ التى تحكم العمل العام .. وعندما يتسرب الفساد - من طريق أو آخر - إلى القضاء ، فإن ذلك أقرب المداخل للنيل من استقلال القضاء .

والتدخل الذى يتم من قبل السلطة التشريعية له مظاهر كثيرة ، من ذلك قيام هذه السلطة بأعمال تدخل في صميم اختصاص السلطة القضائية ، كمناقشة الأحكام التى تصدرها هذه السلطة وفحصها ومصادرتها حق التقاضى بالقوانين ، وإصدارها قوانين تتعلق بقضايا معينة لتغيير وجه الحكم منها وتدخلها في شؤون القضاء ، وانتزاع بعض اختصاصات المحاكم العادية في الدولة وتفويضها إلى محاكم خاصة مشكّلة من موظفين وتخضع للسلطة التنفيذية.

وفي جميع هذه الحالات ، يشكل تدخل السلطة التشريعية اعتداء على استقلال القضاء ، وهو اعتداء يخالف أحكام الدستور الذى يجعل السلطة القضائية مستقلة عن باقى السلطات في الدولة ، فلا تملك هذه السلطات أن تتدخل في شؤونها.

والتدخل الذى يتم من قبل إدارة القضاء نفسها يشكّل "اختراقاً لاستقلال القضاء من الداخل".. إن أخطر ما يمس العدالة في أي دولة هو "سقوط هبة القضاء" . فاحترام القضاء وهيبته.. يُستمدان من الثقة في أحكامه ، فإذا كانت أحكامه ليست محلّاً للثقة انتفت الهبة والاحترام. إن استقلال القضاء يستمد من تطبيقه القانون على جميع أفراد المجتمع على حد سواء. وعندما لا يكون القانون "سيداً" ينهار المجتمع بأسره. والقانون هو الذى يضبط

النظام فى الدولة ، والقضاء فى الدولة هو الذى يطبق القانون ويمجسد للأمة آمالها فى العدالة.. وإن التقاعس أو التدخل فى هذه السلطة والوظيفة.. يؤدى إلى سقوط هبة الدولة وخلخلة النظام القضائى من أساسه.

إن استقلال القضاء مبدأ مقدس ، وهو الضمانة الأساسية "للعدالة" و "الحريات العامة". وهو أهم معقل قانونى يحتذى به المواطن فى مواجهة السلطة الغاشمة المستبدة التى أصبحت تملك فى العصر الحديث السيطرة الكاملة على شئون الدولة كافة.. والحكم الذى لا يعترف للقضاء باستقلاله هو حكم ضعيف لا يحمل عناصر البقاء أو الشرعية. لذلك كان القضاء المستقل أقوى ضمان لتحقيق العدالة ، وأقدر وسيلة لحماية مؤسسات الدولة ، وأعظم قوة لصد الظلم والاستبداد ، ورفع المظالم وحماية الحريات العامة وحقوق الأفراد.

فإذا لم يكن القضاء مستقلاً ، فإنه لن يستطيع أن يمارس سلطة فى الرقابة سواء على تصرفات السلطة التنفيذية أو التشريعية بشكل فعال ، وبالتالي فإنه لن يستطيع حماية مسار الحقوق التى تتعلق بالمواطنة والمواطنين فى المجتمع ، فهذه الحقوق والحريات تغدو لا قيمة لها دون وجود قضاء مستقل يعطيها معانيها المحددة فى ضوء النصوص القانونية ومقاصد صائغها.

فالنصوص المكتوبة - وحدها - لا تكفى لحراسة حقوق المواطنين وحرياتهم . فهذه النصوص تنهوى أمام قوى البطش .. التى يمكنها أن تطأها بأقدامها عندما تتعارض مع مصالحها.

استقلال القضاء هو المدخل الحقيقى لحماية مبدأ سيادة القانون ، والحرص على تأكيده وتعميقه وحمايته. إن الذى يهدر سيادة القانون فى المجتمع ويجعل السلطة التنفيذية تعلق على القانون ، وتقوم بتفسيره وتأويله وفقاً لمصالح أنانية أو آنية ، أو لأسباب تسييسية ، هو عدم وجود قضاء مستقل فى الدولة^(٨١).

وليس هناك أكثر قدرة من القضاء المستقل على تبصير الحكام بأخطائهم وردهم إلى جادة المشروعية.. فعندما يكون القضاء كلاً على إحدى مؤسسات الدولة ، ولا يكون مستقلاً فإنه أينما يتوجه لا يأت بخير.

والأمن فى الدولة لا يمكن أن يتحقق إذا كانت العدالة ضائعة.. وعندما تصبح العدالة عسيرة المنال يختل الأمن فى الدولة ، وتحقيق العدالة للمواطنين يرتبط بأمن الناس وبتطبيق القانون .

إلا أن اغتصاب التطبيق (بالمهوى) بوصفه جزءاً من احتكارية السلطة ، إنما يعبر عن معانى ضياع الحقوق وتمكن الفساد وفقدان العدالة ، وكل هذا ليس إلا ملاذ المواطن ، ربما الأول والأخير. إن المواطن يصير دون حماية: "المواطن في العراء"، ويفرز نماذج من "المواطن المهذّب" في كيانه وكيان حقوقه ، وكيان تكريمه ، الذى لا فضل لأحد فيه ، إلا إن كان تكريمًا من الله سبحانه وتعالى. وحينما يقول الحكيم البشرى إنه : " لا كفاءة لعالم فى أى من فروع العلم الطبيعى أو الاجتماعى إلا "بالصدق" ، ولا كفاءة لجندى مقاتل إلا "بالشجاعة" ، ولا كفاءة لرائد فضاء إلا "بروح مغامرة" ولا كفاءة لتاجر إلا "بروح مضاربة" ، كذلك فإنه لا استقلال لقاضٍ ولا حياد له إلا "بروح استغناء" ^(٨٢).

٢- المؤسسة التشريعية : بين تزوير المدخل والمخرج

(ألا وقول الزور) الحديث ، ﴿وَالَّذِينَ لَا يَشْهَدُونَ الزُّورَ﴾ (الفرقان : من الآية ٧٢)

إن الزحف على المؤسسات الأساسية ، ومحاولة تأميم الدولة لها ، ما زالت تعبر عن المجتمع السياسى المصنوع على أعينها ، واصطناعها تلك المؤسسات التابعة لها لنفسها ومصالحها وسياساتها.

وهنا فى هذا المقام ، يولد المواطن على أشكال متنوعة ضمن عملية انتخابية تشكل فى النهاية المؤسسة التشريعية. فهو إما مساهم فى صناعة حالة من "التزوير السياسى" أو زيف العملية مدخلاً أو مخرجاً. وإما هو غير مبالي يعتقد بعبثية المشاركة السياسية ، وقد يربأ بنفسه عن الدخول ضمن هذه العملية التمثيلية لا بمعنى تمثيل النواب لدوائرهم وتمثيل النواب للشعب ، ولكن العملية التمثيلية بمعنى تأدية الأدوار ضمن عملية هزلية.

أما تزوير المدخل فإنه عملية تقوم على قاعدة من تقاليد التزوير الانتخابى . صحيح أن الإشراف القضائى قد راقب العملية داخل اللجان الانتخابية ، إلا أن معركة التزوير فى ظل عملية الهيمنة الواضحة على مفاصل العملية السياسية تنتقل من ميدان إلى ميدان ، من ميدان اللجان الانتخابية إلى خارجها بالترهيب والترغيب.

وفى هذه الحالة ، يصاحب هذه العملية لكل من يدعى تزوير الانتخابات.. أن هذا دائماً ليس إلا قول الفاشلين ، فإن الفاشلين فى الانتخابات لا يملكون إلا أن يقولوا إن الانتخابات زُوِّرت ، وهى وفق خطاب السلطة من "أنزه" الانتخابات (بأفعل التفضيل) ، وأن مصر لم تشهد انتخابات نظيفة مثلما شهدت تلك الانتخابات الأخيرة ، وأن دعوى التزوير ليست إلا حيلة العاجز.

ثم يكون - بعد ذلك - ضمن عملية التزوير المركب.. تزوير المخرج في نتائج الانتخابات التشريعية. وفي إطار ما تشهده الحياة السياسية المصرية في دورات متتالية متشابهة النتائج غير متطابقة الخصائص والتكوين ، فالملاحظ المدقق لحالة النظام الحزبي في مصر في عام ١٩٥٠م يجد أنها ذاتها حالة ذلك النظام عام ٢٠٠٠م. ويكفى هنا الإشارة في حالة "التزوير المركب" إلى ظاهرة جوهرية ، وهي ضعف النتائج التي حققتها الأحزاب في الانتخابات التشريعية وبروز ظاهرة المستقلين ، أو بروز القوة السياسية التي تعمل خارج النظام الحزبي. ففي عام ١٩٥٠م أظهرت الانتخابات التشريعية أن القوى غير الممثلة في الأحزاب القائمة - آنذاك - هي القوة الأكثر تأثيرًا ، كذلك شهدت تلك الانتخابات ضعف الإقبال الجماهيري على التصويت . ونفس هاتين الظاهرتين تكررتا في الانتخابات التشريعية عام ٢٠٠٠م . حيث كانت نسبة الإقبال على التصويت لا تتجاوز ٢٠٪ ممن لهم حق الاقتراع ، كذلك في نفس الانتخابات ترشح لمقاعد مجلس الشعب الـ ٤٤٤ ، عدد ٣٩٥٧ مرشحًا ، كان منهم ٢٠٣٤ مستقلًا بنسبة ٥١٪ ، أي أن المرشحين المستقلين فاق عددهم مرشحي جميع الأحزاب السبعة عشر. وقد أسفرت نتائج الانتخابات عن فوز المستقلين بـ ٢٤٤ مقعدًا أي بنسبة ٥٦٪.

وعلى الرغم من أن ٢١٦ عضوًا من هؤلاء المستقلين انضموا للحزب الوطني (والذي لم يحصل إلا على ١٧٢ مقعدًا) - وهذا بيت القصيد - بعد دخولهم مجلس الشعب ، في حفلة تنكيرية.. وفي خيانة واضحة للعلاقة السياسية التعاقدية.... العلاقة السياسية التعاقدية التي تلزم العضو - بوصفه حزبياً أو مستقلاً- أن يظل على نفس الصفة التي انتخبته الجماهير عليها، فإن الدلالة السياسية لظاهرة المستقلين لم تزل تبرهن ، ليس فقط على ضعف النظام الحزبي وتأكله ، وإنما كذلك على الخلل البنيوي في مداخل ومخارج تكوين المؤسسة التشريعية. ذلك أن تزوير الإرادات بهذا الضم الذي يشير إلى ضم ٢١٦ عضوًا من أصل ٢٤٤ كانوا مستقلين^(٨٣) ، إنما يعبر عن فداحة عملية استيلاء حقيقية على الإرادة ، بحيث تكون ضمن الهيئة التشريعية أغلبية الثلثين التي تفعل فعلها في تسيير العملية السياسية ضمن قاعدة: ﴿مَا أُرِيكُمْ إِلَّا مَا أَرَى وَمَا أَهْدِيكُمْ إِلَّا سَبِيلَ الرَّشَادِ﴾ (غافر : ٢٩) ، وهي قاعدة تؤصل لعملية استبدادية لا يُنغصُ عليها سوى أحكام قضائية هنا وهناك إذا ما رفعت قضايا في صحة العضوية.

نعم ، لم يكن تحذير النبي (عليه الصلاة والسلام) حينما كان متكئًا فاعتدل.. محدّرًا أمته "ألا وقول الزور" ، وقد كررها ثلاثًا ، لتغليظ المسؤولية عنه بما يُحدثه من تفسّخ في العلاقات سائر العلائق الاجتماعية والسياسية. فإن كان المدخل مزورًا والمخرج مزورًا.. فقد خبث الكيان ، إلا من رحم ربك. ويؤشر على ذلك ممارسة برلمانية (هزيلة) وفي بعض الأمور

(هزلية) في ممارسة كل الأدوات الرقابية البرلمانية يتحكم فيها مسرحية تمثيلية ، يظل ٨٠٪ من المقترعين الذين لا يصوّتون في مقاعد المتفرجين.

٣- الانتخابات ملة واحدة : عشوائية القوانين وعملية الانتخاب^(٨٤)

تبدو لنا "الصناعة القانونية" ليست بعيدة عن معنى المشروعية ، والتي تعبر عن قدرات الصياغة الفنية ، بما يتميز به القانون من دقة ووضوح ، وكذا ليست بعيدة عن معنى الشرعية بمعنى الرضا المجتمعي والقبول العام. فالقانون حينما تجتمع فيه عناصر المشروعية والشرعية لا يحدث حالات التحايل على القانون ، فهو أقرب لتحقيق الالتزام الذى يشكل الجوهر القانونى للنظام.

إن ضعف الحبكة التشريعية والصياغة القانونية لابد أن ينتج حالة من حالات التسرب السلوكى المستهلك للقانون (حالات العبث بالقانون - الثغرات القانونية - عمليات التحايل - إزهاق مقاصد القانون فى الممارسة..) ، وضعف عنصر القابلية الاجتماعية يجعل القانون نظراً من غير تطبيق ، وحلية من غير فاعلية.

يبدو لى كل ذلك فى سياق نظر الدولة-السلطة للمواطن ، وفق عناصر مصلحة ، تحرك عناصر أمنها ، وحمايتها ، وتجعل ذلك فوق كل اعتبار ، وهى قد تنسى أو تتغافل عن حالة تسرب الشرعية وتآكلها بمرور الزمن.

يبدو لى كل ذلك فى أنها تقرر حق الاقتراع العام ، وتطالب الجماهير بانتخاب ممثليها فى مجلس الشعب والشورى ، وتؤكد على ضرورات المشاركة ، والاهتمام بهذا الشأن العام ، ويحدث أن يشارك بعض المواطنين ويبتخب ، ولكن فى ظل قواعد تتعلق بأن نصف الذين يشكلون المجلس يجب أن يكون من العمال والفلاحين ، وباليقين يجب أن تزيد هذه النسبة عن ذلك. ويبدو ذلك ضمن إجراءات الواجهة حيناً ، والحصانة ، بل والترُّبُّع من خلال العضوية البرلمانية حيناً آخر. أياً كان الأمر ، ظل هؤلاء يقنعوننا بأن شرط الخمسين فى المائة من المكتسبات الاشتراكية ، وأنها من النصوص التى لا تقبل التبديل ، وظلَّ النظام السياسى يتعامل مع هذه الفئة لا بوصفها "مكتسبات وطنية" ، بل بوصفها فئة "سهلة القيادة" ، وهى تحرك عناصر الأغلبية ، وهى فئة قد لا تحسن المشاركة فى مناقشة الموضوعات ذات الصبغة التخصصية والفنية ، ولكنها غالباً ما تستغل ضمن عناصر "السياسة الحشدية" وصناعة الأغلبية. هذا لا يعنى أن فئات أخرى قد تكون خارج هذا الكيان ، تسهم فى هذه السياسة الحشدية وتصنع وتشكل مخرجاتها.

وبينما كان هناك أكثر من سبب يمكن أن يحدد عناصر الاقتراع العام ، إلا أن المشاركة - بوصفها عملية سياسية ترتبط بالثقافة السياسية والتنشئة والتدريب على العملية السياسية - قد تكون مسوَّغات للنهوض بحالة النضج السياسى ، وإن الأمر على غير ذلك.

يخرج علينا البعض بقانون تنظيم الجامعات ، ليقنع أساتذة الجامعة ، وهم - بالتعريف المجتمعى والقانوني - من أرقى الفئات تعليميًا ، بأن الأساتذة قد لا يصلحون لممارسة الحق الانتخابى المهنى والنوعى ، الحق فى "انتخاب العمداء" ، بينما ربما فى الوقت ذاته كانت هناك من المناقشات حول "انتخابات العُمد". وبدأت المفارقات تُرى فى إبراز حالة من التناقض فى فهم العملية الانتخابية وعلاقتها بالمواطن ، وبدأ هؤلاء ممن يسمون "بترزية القوانين" يحدّثون شرحًا فى الكيان القانونى والتشريعى ، يعبر عن حالة من تنافر التشريعات فى الظاهر ، ولكن يجمعها جميعًا هذا الزحف الانتقائى الهادف إلى احتكار الفاعليات ، وتأميم كل ما من شأنه أن يمس هدوء الحكومة ، وأمن السلطة لتتعم فى كل حال بتلاشى فكرة المساءلة والرقابة والمحاسبة.

وبدت عملية الانتخابات تارة تُزكى بحسبانها اقتراعًا عامًا كمقدمة لصناعة الموافقة وهندسة الإذعان فى ثوب الرضا ، أو الرضا فى ثوب الإذعان ، وتارة أخرى يُسحب هذا الحق لأنه يُساء استغلاله من جانب فئة مجتمعيًا وقانونيًا: "تعبر عن أرقى درجات التعليم" ، ولا نقول العلم ، وكأن مسألة الكفاءة والأهلية للممارسة الانتخابية صارت السلطة تعبت بها فى صياغات قانونية واهية ، ولا تشير إلى حالة موضوعية من توافر الشروط المرتبطة بالكفاية والكفاءة والقدرة والأهلية. وصار ذلك التحايل سياسة وإستراتيجية للسلطة ناهيك عن ترسانة من القوانين هدفت إلى "عكنة" (!) طائفة ما ، أو زرع الفتنة بين أعضائها أو غير ذلك ، ضمن حالة من قوانين المكارم ، لتحرك عناصر مواطنة ملتبسة ، لا يستطيع المرء إلا أن يقرأ عمليات تأميم الفاعليات المحتملة وفق عناصر إستراتيجية الإخفاء.

أستطيع أن أجزم بأن معظم تلك الفئة لم تعد تذهب إلى صناديق الانتخاب حينها تكون هناك انتخابات برلمانية أو استفتاءات شعبية؛ لأن لسان حال السلطة يقول لها: "إن تلك الفئة ليست جديرة بالممارسة الانتخابية...!"

إن هذا الأمر لا يولد فقط نماذج كان لابد أن تكون ذات فعالية للاهتمام بالشأن العام ، فإذا بها تنتقل إلى فئة اللامبالاة ، بل ولا يولد إلا فئات أرادت أن يكون لها مكان فى طابور السلطة ، أو فئات مسيسة ذات التزام سياسى. المواطن الذى ينتج عن هذه المفارقة لابد أن

يتسم بحالة من عدم الثقة في السلطة ، فمن العدل أن يبادل أى فرد من هذه الفئة ، عدم ثقة هذه السلطة فيه بعدم ثقته في السلطة.

إن عملية تنحية هذه الفئات - سواء كانت أمراً مقصوداً أو غير ذلك - توسّع فقط ممن يمكن تسميته بـ "مواطن المتأهة" ، والمتأهة ، تلك اللعبة التى تنشر فى الصحف ، تجعل كل الطرق مسدودة ، إلا طريقاً واحداً مفتوحاً ، إنه طريق السلطة وخدمتها. مواطن المتأهة يجب أن يتدرب - وفى أقصر وقت قياسي - على أن يبحث عن الطريق الوحيد الموصل .

إن هذا الطريق الوحيد على تعرجه تقنعنا السلطة بأنه وحده هو الطريق المستقيم.. أليس ذلك زحفاً على الدين؟؟

٤ - سياسات الحزب الوطنى والاحتكار السياسى: حزب الدولة ودولة الحزب "المحتكر ملعون" (٨٥)

لا أدرى - وأنا أتفحص حال الأحزاب التى تغيرت أسماؤها على مر تاريخ مصر ، ولكنها ظلت تقوم بذات الدور ، فى تشكيلها جماعة تسمى بمسميات مختلفة ، ولكنها فى النهاية حزب للدولة ، ودولة الحزب - لا أدرى لماذا طرأ على ذهنى "المحتكر ملعون"؟! ، والمحتكر حالة سلوكية قد تكون الأبرز فى عالم "تجارة السلع" ، ولكن الحالة الاحتكارية فى أى مجال هى مدخل من مداخل المركزية والاستبداد والهيمنة ، واستغلال حوائج الخلق للتحكم بهم وفيهم.

وهو مركز تأثير فى مجموعة من الضعفاء.. إن باحث السياسة يستطيع - ومن خلال تحليل البنية السياسية والتنظيرية للأحزاب المصرية - أن يلاحظ أن معظم الأحزاب قد نشأت على يد الدولة أو من خلال أحكام المحاكم الإدارية ، وليست تعبيراً عن قاعدة جماهيرية معينة تسعى إلى طرح نفسها بوصفها أحد البدائل المتنافسة ، وربما من دون اختلافات جوهرية بين برامج وشعارات تلك الأحزاب ، فى حال وجود تلك البرامج. ومثلت هذه البيئة الحزبية الضعيفة ، بيئة قابلة حرصت السلطة على وجودها على مر الزمن لتفرز - من ناحية أخرى - الحالة الاحتكارية ، فالحزب قد يكون الدولة بكل ماها من نفوذ ، تنقل نفوذها إليه ، للتحكم بجملة المواطنين والرعايا ، مقابل مزايا نفعية منظورة أو غير منظورة تُبقى على الحالة الاحتكارية التى توفر بيئة إذعانية وسياسات استبدادية.. فالانتماء إلى الحزب قد يعنى تلقائياً الالتحاق بشريحة اجتماعية نافذة سياسياً.. وقد لا يتعدى الحزب كونه صحيفة.

ولا شك في أن هذه الحالة الاحتكارية لها من المظاهر والمؤشرات التي تدل عليها ، ما يطول بنا المقام لو حاولنا تعديدها ، ولكن غاية الأمر في هذا المقام "المواطن المنتج من رحم هذه البيئة الاحتكارية" ، فهو يقع تحت طائلة الاستغلال والإذعان ويوضح الحالة التي أشرنا إليها من أن المواطن المرغوب فيه هو "المواطن المتأه" .. الذى لا يرى إلا منفذًا واحدًا لفاعلياته السياسية. وهو أمر يشير إلى أزمة بنيانية وهيكلية في النظام السياسى بجملته ، وفي العملية السياسية برمتها (أزمة الثقافة السياسية في مصر التي تعد خليطًا من الفرعونية السياسية ، وثقافة المجتمع الهيدروليكى ، أزمة النظام السياسى وتضخيم الدولة وعملقتها ، وتركز مفاتيح العملية السياسية في يديها ، وضعف المؤسساتية مقابل طغيان الفرد ، وأزمة العلاقة بين الدولة والمجتمع ، وأزمة العلاقة بين المؤسسات الطبيعية الأصلية والوافدة المنقولة من الغرب).

بل تظل هذه الحالة الاحتكارية صناعة تقوم بها الدولة - السلطة بكل أدواتها. فلماذا لُعن المحتكر؟! لأنه يعبر عن أداء يزحف فيه على الناس مستغلًا حاجتهم ، وهو أمر في العلاقات الإنسانية مؤثر على تقطيعها وانفكاكها. وهى في الحقل السياسى لا تقل خطورة عن حقل العلاقات الإنسانية والاقتصادية؛ لأنها ضمن صناعة الاستبداد وشبكته ، مثلما أشار إلى ذلك الكواكبي في "طبائع الاستبداد".

خاتمة - مستقبل المواطنة المصرية في علاقتها بالدين والسلطة بين الإصلاح الضال وثقافة السفينة

في إطار هذه الخاتمة ، وبعد استعراض عملية الزحف من الدولة على معظم الفاعليات الإنسانية والمواطنة والمؤسسية فضلًا عن الممارسات والسلوكيات ، فردية كانت أو جماعية اجتماعية كانت أم مجتمعية ، ثقافية كانت أم اقتصادية وسياسية ، هذا الزحف بتشكيلاته وترسانة القوة المادية والمعنوية التي تَوَحَّت صياغة نص السلطة وزحفه على جميع النصوص المجتمعية كإستراتيجية عامة ، ضمن عملية إخضاع لعناصر الفاعلية القادرة على الممانعة ، وعلى أضعف الإيمان عملية الموازنة للدولة-السلطة-التنين ، وتعملق النص السلطوى الطاغى في كثير من ممارساته، الباغى في كثير من تشكيلاته.

فإن السلطة - ونتيجة متغيرات بعضها داخلى وأكثرها خارجى (للأسف) - بدا لها أن تفتح ملفين مهمين: ملف "حقوق المواطنة" الذى بدا وكأن السلطة قد أهملته طويلاً ، وضمن عملية "التذكُّر" في مقابل عملية "التنكُّر" السابقة فُتح هذا الملف ، إلا أن أقسى شيء

أن تقوم الدولة - السلطة بفتح هذا الملف لإجهاضه ، أو فتحه بمعنى حفر حفرة له لوأده ، أو التعامل معه ضمن ممارسات الزينة والديكورية ، أو بالاعتبار الذى يطلق قنابل دخان لتفويت ضغوطات المرحلة ، حتى يخرج النظام - السلطة معافى يعود لسيرته الأولى.

هذه كلها إستراتيجيات فرعية ولدت من رحم إستراتيجية أساسية فى عملية اغتصاب احتكار ، تأميم ، استيلاء ، طغيان على كل الفاعليات.

أما الملف الثانى الذى فُتح فإنه يشير إلى استئناف ما أُسمى بـ "الحوار الوطنى" بين مختلف القوى السياسية ، والذى بدأ بعناصر تنبئ عن عدم جديته ضمن إستراتيجيات :

أبوية الحوار الباطشة للحزب الوطنى . الحزب الوطنى يسيطر على فاعلياته ، ويهيمن على القضايا التى تُطرح ضمن جدول أعمال الحوار وأجندته . وأخطر الإستراتيجيات هى الاستبعاد والنفى لقوى سياسية تحت دعوى "شرعيتها المحجوبة" ، رغم أن "المحجوبة" هذه لم تكن إلا صناعة من السلطة - الدولة للزحف على أى قوى فاعلة محتملة أو منازعة^(٨٦).

إن "الحوار الملهاة" ، و "الحوار المحدد النتيجة سلفاً" ، والخطوط الحمر التى يضعها الحزب الوطنى فى القضايا ومسارات ومناهج النقاش والحوار ، إنما تعبر عن مؤشرات لا يمكن إغفالها فى عملية "إجهاض الحوار" ، سواء بالحوار الساكت (المونولوج فى صورة ديالوج) ، أو الحوار الإعلاني. وبين الملف الذى يتحرك صوب الوأد ، والآخر الذى يتحرك صوب الإجهاض ، تبدو لنا الأمور أنها لا تفتح الملفات على النحو الذى يجعل عملية الفتح حالة حقيقية وعملية فاعلة ووسطاً مواتياً . إن عملية الفتح لتلك الملفات ، ستظل ضمن عمليات "الافتتاح" الإعلانية والمظهرية ، إذا لم تستوعب كافة القوى عناصر التعامل وما تقتضيه "ثقافة السفينة" ، "سفينة المواطنة". إن عمليات التجميل لم تعد تخفى عناصر القبح الطاغية فى ممارسات العملية السياسية . وعمليات افتتاح الملفات لا فتحتها على نحو عميق وجاد وعلى المقتضى الذى يجعلنا نقرؤه من مقدماته إلى خواتيمه مروراً بقضاياه ، هى عمليات واستراتيجيات متجددة لممارسة حالة من حالات الاحتكار للفاعلية السياسية بتأميم الفاعليات الأخرى الموازنة ، إنما سيسير إلى ثقافة الحرق المفضية إلى ثقافة اهلاك والغرق^(٨٧).

"إن محاولة إضعاف الإسلام فى نفوس المسلمين خلال القرن الماضى - وربما إلى الآن - لم تتخذ شكل محاربة الإسلام بوصفه عقيدة ، ولا اتخذت شكل الهجوم الصريح أو النقد الصريح له ، من حيث هو نظام للحياة وأساس الشرعية الاجتماعية والسلوكية ، إنما جرى ذلك بتغيير الأوضاع الاجتماعية وأنماط العلاقات بين الناس ، بطريقة جعلها قائمة على

تعارض مع تصورات الشريعة الإسلامية وأحكامها ، وتغيير سلوك الناس وعادات العيش وأساليب الحياة اليومية بما قام به هذا التعارض ، ولم يجر ذلك بالإقناع وتبادل الرأي ، ولكنه جرى بالترويج والدعاية والإغراء وإثارة نوازع التقليد والمحاكاة...". إن هذا الزحف الخفى كان أهم أنواع الزحف ، ومثلت أنواع الزحف الأخرى تكريسًا له على الأرض.

ولعل ضمن "ثقافة السفينة" فإننا أحوج إلى دعوات "المشروع الوطني" و "التيار الأساسي" وقضايا البنية التحتية للسياسة ، والترسيخ للحوار فى ظل "الأوضاع الثقافية للحوار". دعوات الحكيم البشرى لا يزال الأمر فى حاجة إلى تجديرها ضمن الثقافة السفينة ، وجوهر المواطنة^(٨٨).

"ومتى صار الشعب أفرادًا فقد صار الحاكم فردًا ، لزوال التكوينات الضاغطة؛ ولأنه لا توجد وقتها إلا وحدة الانتماء الأعم التى تشخص فيه بذاته منفردًا عما عداه"^(٨٩). علينا أن نولد من هذه الحكمة للحكيم البشرى بعضًا من آليات لإقامة "سفينة الوطن"^(٩٠).



هوامش الدراسة

- (١) انظر في ذلك: سلسلة تقارير التنمية البشرية والتنمية الإنسانية العربية الأخيرة ، وبخاصة : تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٣ م ، (نحو إقامة مجتمع المعرفة) ، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي ، عمان: الأردن ، ٢٠٠٣ م. قارن في هذا المقام بعض الرؤى النقدية لتقرير التنمية الإنسانية للعام ٢٠٠٢ م ، منير الحممش (محرر) ، حلقة نقاشية حول تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام ٢٠٠٢ م ، المركز العربي للدراسات الاستراتيجية ، دمشق ، ٢٠٠٢ م.
- (٢) انظر في فكرة المجتمع كنص وكشبكات علاقات ومخرجات: عمر أوكان: مدخل لدراسة النص والسلطة ، بيروت: أفريقيا الشرق ، ١٩٩١ م. ص ١٤ وما بعدها ، ويشير هذا الكتاب إلى دراسات ميشيل فوكو في هذا المقام. وهي دراسات وجب الوقوف عند بعض معانيها وإشاراتها في هذا المقام ، قرب إلى هذا: د. محمد فكري الجزار ، فقه الاختلاف: مقدمة تأسيسية في نظرية الأدب ، القاهرة: الهيئة العامة لقصور الثقافة ، ١٩٩٩ م ، ص ١٩ وما بعدها.
- (٣) في إطار فكرة "المعرض" التي أشار إليها تيموثي ميتشل يمكن مراجعة كتابه المهم: تيموثي ميتشل ، استعمار مصر ، ترجمة: بشير السباعي وأحمد حسان ، القاهرة: سينا للنشر ، ١٩٩٠ م ، ص ١٩ وما بعدها.
- (٤) انظر المرجع السابق ، ص ١٩٢ (هذه الفكرة تناثرت في مواضيع أخرى كثيرة من الكتاب) إذ تعد هذه الإشارة واحدة من الأفكار الحاكمة في تناول ميتشل لقضية السلطة والمجتمع).
- (٥) المرجع السابق ، ص ٢٢٩ وما بعدها. وضمن هذا السياق يمكن ملاحظة مفهوم مجتمع "الفرجة": عبد السلام بن عبد العالی ، سوسيولوجيا الواقع ، بيروت: دار توبتال للنشر ، ١٩٩٩ م ، ص ١٠١.
- (٦) انظر في هذا المقام الذي يجعل السلطة مؤسسة على السكوت لا الحوار: عمر أوكان ، النص والسلطة ، مرجع سابق ، ص ٢١.
- (٧) انظر في ذلك مقالة "العبودية المختارة: والذي ضمن كتاب: هشام على حافظ ، جودت سعيد ، خالص جلبي ، كيف تفقد الشعوب المناعة ضد الاستبداد؟ ، رياض الريس للنشر ، ط ٢ ، ٢٠٠٢ م ، لابواسيه ، مقالة العبودية المختارة ، ص ٥٣-١٠٧ ، انظر أيضا تعقيب جودت سعيد ، ص ص ١٠٩-١٥٠.
- (٨) ضمن عملية "التمثيل" لاحظ كتاب جيمس سكوت المهم والذي نجعله مفهوما مكملا للمعرض: جيمس سكوت ، المقاومة بالخيلة: كيف يهزم المحكوم من وراء ظهر الحاكم ، بيروت: دار الساقي ، ١٩٩٥ م ، انظر الفصل الأول الذي عنوانه مؤلفه: ما وراء الحكاية الرسمية ، ص ١٣ وما بعدها.
- (٩) مفهوم المواطنة في حاجة إلى بحث مستقل ، وهو من المفاهيم التي يجب الاهتمام بها ، لما تشير إليه من مفهوم منظومة ، تتعدد شبكة المفاهيم الداخلة فيه أو المتعلقة به أو المتولدة عنه: انظر في هذا المقام: بعض المقالات المهمة حول هذا المفهوم وارتباطاته: د. على خليفة الكواري (محرر) ، المواطنة والديمقراطية في البلدان العربية ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، مشروع دراسات الديمقراطية في البلدان العربية ، ٢٠٠١ م. انظر أيضا: روبري بيلو ، المواطن والدولة ، ترجمة: نهاد رضا ، بيروت-باريس؛ منشورات عويدات ، ط ٣ ، ١٩٨٣ ، ص ١٠ وما بعدها.
- (١٠) انظر أيضا عن المواطنة كمفهوم شامل وارتباطاته بعملية التربية وجوهر السياسة: ناصيف نصار ، في التربية والسياسة: متى يصير الفرد في الدول العربية مواطنا؟ ، بيروت: دار الطليعة ، ٢٠٠٠ م. قرب وراجع مفهوم المواطنة والوطنية والمواطن في: عبد الكريم غلاب ، أزمة المفاهيم وانحراف التفكير ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٨ م ، ص ٥١-٦٦.

- (١١) انظر مفهوم الدين الحقيقي والشامل ضمن الرؤية الإسلامية: محمد فتحى عثمان ، الدين للواقع ، سلسلة الثقافة الإسلامية ، القاهرة: المكتب الفنى للنشر ، ١٩٥٩ ، ص ٦ وما بعدها.
- (١٢) انظر أيضا نفس المرجع السابق ، ص ١١ وما بعدها. قرب إلى هذا: محمد فتحى عثمان ، القيم الحضارية في رسالة الإسلام ، جدة: الدار السعودية للنشر ، ١٩٨٢ ، ص ٧٢ وما بعدها.
- قارن في هذا المقام في وجهة نظر ليست مختلفة فحسب بل مخالفة: د. عزيز العظمة ، العلمانية من منظور مختلف ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٢ م ، ص ٣٨-٤٢ (الإسلام والدين).
- (١٣) في إطار المدخل المقاصدى والذى يدلنا على فهم شامل للدين وحرركته وتأثيره والعناصر المكونة لمنظومة الدين والدين ، وهو أمر جدير بالمتابعة ، انظر: سيف الدين عبد الفتاح إسماعيل ، المدخل المقاصدى وفقه الواقع ، ضمن ندوة: نحو فقه سديد لواقع أمتنا المعاصر ، الشارقة: ٢٦-٢٧ أكتوبر ٢٠٠٢ م ، ط ٢ ، ص ٧-١٧٣ .
- (١٤) انظر أيضا وراجع في إطار هذا الربط بين المقاصد وتناول الظاهرة السياسية في تجلياتها المعاصرة: سيف الدين عبد الفتاح ، إشكاليات دراسة الظاهرة السياسية في المنظور الإسلامى (دراسة الظاهرة السياسية من منظور إسلامى (النموذج المقاصدى: حالة بحثية) ، مركز البحوث والدراسات السياسية ، مركز الدراسات والوثائق CEDEL ، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية ، جامعة القاهرة ، الندوة المصرية -الفرنسية التاسعة "العلوم السياسية والاجتماعية: الآفاق والتوقعات" ، القاهرة: ١٩-٢١ فبراير ٢٠٠٠ م.
- (١٥) حول العرب ومشكلة الدولة انظر: نزيه نصيف الأيوبى ، العرب ومشكلة الدولة ، بيروت: دار الساقي ، ١٩٩٢ ، ص ٥ وما بعدها.
- انظر أيضا في الغموض النظرى في مفهوم الدولة وكذا علاقته مع مفهوم السلطة وموضعه من ذلك المفهوم في كتاب بورديو التقليدي: جورج بورديو ، الدولة ، ترجمة: د.سليم حداد ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ١٩٨٥ م ، ص ٥١ وما بعدها.
- انظر وقارن أيضا مفهوم الدولة الرخوة ومحاولة تطبيقه على مصر: د.جلال أمين ، الدولة الرخوة في مصر ، القاهرة: دار سينما للنشر ، ١٩٩٣ م ، وهو من الكتابات التى تستخدم ذات الأسلوب في "اللقطات" و"المشاهد" ومحاولة تحليلها بما يشير إلى رخاوة الدولة وروابطها وجملة مؤسساتها وسياساتها.
- (١٦) انظر أيضا برتران بادى ، الدولتان: الدولة والمجتمع في الغرب وفي دار الإسلام ، ترجمة: نحلة فريفر ، الدار البيضاء: المركز الثقافى العربى ، ١٩٩٦ م.
- (١٧) برتران بادى ، الدولة المستوردة: تغريب النظام السياسى ، ترجمة: لطيف فرج ، كتاب العالم الثالث ، ١٩٩٦ ، ص ٥-٨ ، ص ص ٢٧٩-٢٨٢.
- (١٨) انظر في مفهوم السيادة في الدولة القومية: برتران بادى ، عالم بلا سيادة: الدول بين المراوغة والمسئولية ، ترجمة لطيف فرج ، القاهرة: مكتبة الشروق ، ٢٠٠١ م.
- وقارن في هذا المقام: مفهوم السيادة التقليدي؛ إبراهيم عبد العزيز شيحا ، النظم السياسية والقانون الدستوري؛ تحليل النظام الدستورى المصرى ، الإسكندرية: منشأة المعارف ، ٢٠٠٠ م ، ص ص ١٤٤ وما بعدها.
- (١٩) انظر توماس هوبز في:

Thomas Hobbs, *Leviathan: or the Matter, form and power of a commonwealth and civil*, edited with an introduction by Michael (Oakeshate, Collier Classics in the history of Thauhr (New York: Collier books, London: MacMillan Publishing company, 1962.

(٢٠) في إطار المواطنة الصالحة وارتباطه بمفهوم المواطنة الفاعلة انظر : د. منصور الجمرى ، المواطنة الفاعلة ،

www.balagh.com

(٢١) انظر تنازع المواطن بين دولة عظمى ذات سياسات كونية ، ودولة حاكمية ومحكومة في آن بعد أحداث الحادى عشر من سبتمبر: د.حسين توفيق ، الولايات المتحدة الأمريكية وقضية الديمقراطية في الوطن العربى ،

الأهرام: مركز الدراسات السياسية والإستراتيجية، كراسات إستراتيجية، السنة الثالثة عشرة، ٢٠٠٣م، انظر وقرب تلك الدراسة المهمة: أ.سمير مرقس، المواطنة المصرية بين خبرة الداخل الوطنية وصيغ الخارج الكوزموبوليتانية، مركز البحوث السياسية، القاهرة: كلية الاقتصاد والعلوم السياسية، المؤتمر السابع عشر (المواطنة المصرية ومستقبل الديمقراطية ٢١-٢٣ ديسمبر ٢٠٠٣م).

(٢٢) في إطار مفهوم الشرعية وعملية تنازعه انظر: د.عبد الله سعيد على الزبحاني، مؤسسة السلطة السياسية أو فصل السلطة عن الحكام: دراسة قانونية في نظرية الدولة، القاهرة: د.ن، ١٩٩٦م، ص ١٣٦ وما بعدها. قارن وقرب: توفيق الشاوي، سيادة الشريعة الإسلامية في مصر، القاهرة: الزهراء للإعلام العربي، ١٩٨٧م، انظر الفصل المتعلق بـ: سيادة الشريعة فوق سيادة الدولة، وكذا "شرعية نظام الحكم الوطني". وفي إطار تأصيل لمفهوم الشرعية وحزمة المفاهيم المرتبطة به انظر: جان مارك كواكو، الشرعية والسياسة، ترجمة: خليل إبراهيم الطيار، عمان-الأردن: المركز العلمي للدراسات السياسية، ٢٠٠١م، ص ٢٧ وما بعدها.

(٢٣) في إطار مفهوم "اغتنصاب التطبيق" راجع وانظر في: سالم القمودي، اغتنصاب التطبيق، بيروت: مؤسسة الانتشار العربي، ط ٢، ٢٠٠٣م، ص ٣٨-٥١ ومواضع أخرى متفرقة.

(٢٤) كثيرة هي الكتابات في عملية تسييس الدين التي تعد ساحة للزحف على الدين والتدين وليس من مقصودنا إثباتها في هذا المقام، إلا أن الأمر المهم هو رصد أهم أشكال هذه الظاهرة وآثارها السلبية. عملية التسييس للدين تتخذ عدة أشكال:

الأول: الوضع الاحتكاري التي تتخذها الدولة بصدد كل مساحات الفاعلية الدينية، تارة بتأميم المؤسسات الرسمية، وتارة بالمنع والمتح والحجب، وتارة بتجريم الفاعليات غير الرسمية أو التضيق عليها.

الثاني: التسييس من قبل جماعات ترى نفسها متميزة عن عالم المسلمين، وهو أمر جعل بعضهم يطلق على هذه الظاهرة من قبل المؤيدين بـ "الإسلاميين" ومن قبل المناوئين بـ "المتأسلمين".

الثالث: الوضعية الإفتائية التي قد تستند عليها السلطة لتسويق وتبرير سياسات معينة "فتاوى السلطان" من أهم أشكال التسييس.

الرابع: العلمانيون الذين يهيمون الدين أو يفصلونه عن مجريات الحياة، في عملية تسييسية إقصائية للدين من مجال الفاعليات الاجتماعية والسياسية.

الخامس: الرجوع الاستظهارى للدين في عملية من اقتناص الدليل في محاولة لإسناد موقف سياسى بعينه من غير منهج أو الاستناد لمنظومة الأدلة وطرائق إعمال ذلك.

(٢٥) انظر مقالة الماوردي في أدب الدنيا والدين:

أبو الحسن الماوردي، أدب الدنيا والدين، تحقيق محمد صباح، بيروت: منشورات مكتبة الحياة، ١٩٨٦، انظر بصفة خاصة الباب الرابع في أدب الدنيا، ص ١٣٢-١٣٣.

(٢٦) المرجع السابق، انظر نفس الباب الرابع؛ إذ عدّ الأمور الستة التي تصلح بها الدنيا. ص ١٣٣-١٤٥.

(٢٧) حاولنا مع الاقتراب من الواقع الذى يتعلق بالمواطنة أن نضع معادلة مقابلة لمعادلة الماوردي في صلاح الدنيا. قرب إلى هذا محاولتنا إبراز تلك المقاربة الماوردية وأثرها على مفاهيم سياسية مثل التنمية والمواطنة: سيف الدين عبد الفتاح، الإسلام والتنمية: الإشكالات النظرية للعلاقة بين الإسلام والتنمية في آسيا، ضمن: الإسلام والتنمية في آسيا، تحرير: د. ماجدة صالح، كلية الاقتصاد والعلوم السياسية: مركز الدراسات الآسيوية، ١٩٩٩م، ص ٢٥-٢٦.

(٢٨) في إطار آلية التمويه واغتنصاب التطبيق والواقع الدولى المعاصر يمكن إحداث هذا الارتباط، انظر: سالم القمودي، اغتنصاب التطبيق، مرجع سابق، ص ٢٤، ص ٣٨ وما بعدها.

قارن وقرب إلى هذا: محمد عباس نور الدين ، التمويه في المجتمع العربي السلطوي: قراءة نفسية اجتماعية للعلاقة بالذات والآخر ، المغرب: الدار البيضاء: المركز الثقافي العربي ، ٢٠٠٠م ، ص ٥-٩.

(٢٩) انظر في مفهوم البيعة وانتقالاته في الموسوعة الفقهية فتطلق على.. المبايع على الطاعة.. وهي عبارة عن المعاقدة والمعاينة.. كأن كلا منهما باع ما عنده لصاحبه وأعطاه خالصة نفسه وطاعة ودخيلة أمره. وهي تعنى العقيدة القائمة على المراضاة والاختيار. ولعمري أين ذلك من موالد البيعة التي ليس لأصل وهي بيعات مهرجانية مرتبة ، وهي تقع في باب هندسة الموافقة والإذعان المفضية إلى رضا في ثوب إكراه ، أو إكراه في ثوب رضا ، وهذه من الإضافات السلبية لمفهوم البيعة في هذا الزمان.

(٣٠) انظر في مفهوم التوبة: الموسوعة الفقهية؛ إذ أشارت إلى أن "الاستغفار والتوبة يشتركان في أن كلا منهما رجوع إلى الله سبحانه.."، وهو أمر يأتي منه الاستغراب من أن الداخلية قد فتحت باب التوبة على مصاريعها. ويقول النبي ﷺ: "والله إنني لأستغفر الله وأتوب إليه في اليوم أكثر من سبعين مرة.." - أخرجه البخاري. وإنما فعل النبي ﷺ ذلك تشريعاً وليفتح باب التوبة للأمة؛ ليعلمهم كيف الطريق إلى الله تعالى.

(٣١) وفي مفهوم الدعاء انظر: الموسوعة الفقهية ؛ إذ عدَّت "الدعاء لغة مصدر دعوت إليه الله أدعوه دعاء ودعوى ، والدعاء في الاصطلاح الكلام الإنشائي الدال على الطلب مع الخضوع ويسمى أيضاً سؤالاً. وقد قال الخطابي: حقيقة الدعاء استدعاء العبد من ربه العناية واستمداده إياه المعونة وحقيقة إظهار الافتقار إليه.." ويحار المرء أن يمنع دعاء الإنسان إلى ربه من هو مثله لاعتقاده قدرته على ذلك من مثل منع الدعاء بصيغة بعينها مثل الدعاء على إسرائيل والأمريكان.

(٣٢) وفي مفهوم الشهادة في المعاملات ، انظر: الموسوعة الفقهية ، " من معانى الشهادة في اللغة البيان والإظهار لما يعلمه ، وأنها خبر قاطع ، وشرعا: إخبار عن ثبوت الحق للغير على الغير في مجلس القضاء.. وللشهادة حالتان حالة تحمل وحالة أداء ، وقد تكون على الكفاية في أحوال كما تتعين في أحوال أخرى. والمشابهة بين ذلك وحال الانتخابات المزورة لا يجعلها شهادة زور وهي شهادة الباطل والكذب ليتوصل بها إلى الباطل أو تحليل حرام أو تحريم حلال. ولعمري فكيف تكون الانتخابات في بلادنا شهادة.

(٣٣) انظر في مفهوم الصوم الذى تفسده أجهزة الدولة الإعلامية علينا: هو الإمساك عن الفطر على وجه مخصوص ، كما أتى في الموسوعة الفقهية ، وصوم رمضان فرض ﴿فَمَنْ شَهِدَ مِنْكُمُ الشَّهْرَ فَلْيَصُمْهُ﴾ - الآية ١٨٥ ، سورة البقرة. فالأمر كمن صام وأفطر على المحرم أو المكروه أو خلاف ذلك. والصوم سلوك وقيام وعبادة.

(٣٤) في مفهوم دعوى الحسبة راجع : الموسوعة الفقهية.. (إذا كان من حقوق الله تعالى كالحقوق والتعدي على ما يرجع منافعه للعامة ، فلا تحتاج إلى مدع خاص.. لأن إقامة حقوق الله تعالى واجبة في كل أحد ، فعل أحد خصم في إثباتها ، فصار كأن الدعوى موجودة.. ينتصب أحد العامة خصما عن الباقيين من العامة في المحال التي منفعتها عائدة إلى العموم". وتبدو هذه الدعاوى حال من "رقابة الأمة" والقيام بواجبها في الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر ، وتنظيمها للارتقاء بها لا منعها واحتكار الدولة أو نائبيها لها.

(٣٥) راجع في المفاهيم الجهادية: والجهاد مصدر جاهد ، وهو من الجهد.. أى الطاقة والمشقة.. والجهاد القتال مع العدد كالمجاهدة ، وحتى المفاهيم التي استحدثت للدلالة عليه من "المقاومة" و"النضال" و"استرداد الحقوق" وغيرها مما تتطلب حركة جهادية من المفاهيم التي يريد كثير من الرسميين اختفائها أو تواريتها ، لما تسببه لهم من إخراج بعد عن الولايات المتحدة في عالم المفاهيم.

(٣٦) انظر في مفهوم الزكاة وأصول تحصيلها والعمل عليها : السيد أحمد المخزبجي ، الزكاة وتنمية المجتمع ، مكة المكرمة : رابطة العالم الإسلامي ، سلسلة دعوة الحق ، السنة (١٧) ، العدد ١٨٧ ، ١٤١٩ هـ. انظر محاولات الحكومة المصرية تأميم أموال الزكاة والإشراف عليها وتوجيهها حسب الهوى من دون مراعاة النصوص

الشرعية على تحديد مصاريف الزكاة انظر: زينب عبد الله ، تمويل الصندوق العقاري بأموال الزكاة باطل ، الأسبوع ، الاثنين ٢١ يوليو ٢٠٠٣م.

(٣٧) انظر هذه الظواهر المختلفة التي ما زالت تستحق قدرا من البحث والمتابعة ، ينوى الباحث متابعة ملف دفاتر المواطنة المصرية الذى يتابع حال المواطنة والمواطن المصرى فى حال مواطنة الجبائية ، والمواطن المانع ، وأرقام المواطنة ، وخرائط المواطنة ، عملية جديدة بالمتابعة البحثية.

(٣٨) انظر فى الإذعان وصناعة ما أسميناه بمواطنة الإذعان: قطب مصطفى سانو ، عقود الإذعان ، <http://www.drsono.net/papers/figh4.html> انظر فى جملة هذه العقود: الهيئة العامة للكهرباء ، الهيئة العامة للمياه ، الهيئة العامة للتليفونات وكذا الهيئة العامة للمجتمعات العمرانية الجديدة. هذه جملة من العقود الإذاعية التى يمكن أن تمثل دالة مهمة ومؤشرا واضحا على الحالة الإذاعية من تلك القراءات الأولية لها.

(٣٩) انظر فى هذا المقام : فكرة العقد النموذجى وارتباطها بما يسمى العقود الإذاعية: مقارنة ، رسالة دكتوراه ، القاهرة: مطبعة جامعة فؤاد الأول (القاهرة حاليا) ، ١٩٤٦م ، ص ٣٣ ، ص ٤٢٧ وما بعدها.

(٤٠) فى مفهوم عقود الإذعان وحجيتها القانونية انظر المرجع السابق ، ٥٨ وما بعدها.

انظر أيضا وقرب : د. عبد المنعم فراج ، الصدة وآخرون ، المبادئ العامة فى القانون ، القاهرة : مكتبة عين شمس ١٩٨٨م ، ص ٣٥٦-٣٥٨.

(٤١) عقود الإذعان ومواطنة المغارم: انظر تلك العقود السابق الإشارة إليها ، وهى عقود ضمن سلسلة من العقود الإذاعية تحركها عناصر الحاجة والاحتكارية معا وهو ما يمكن للحالة الإذاعية ويرسخ تلك العلاقة الإذاعية ، وعلى الرغم من أن هذه العقود تأكلت على أرض الواقع فى كثير من البلاد إلا أنها فى مصر تجد لها ألف طريق لتبقى وتعتبر عن حقيقة العلاقة بين الدولة والمواطن.

(٤٢) "ليس لمستكره يمين" مقولة للإمام مالك رضى الله عنه ، وفى رواية "ليس لمستكره طلاق" وهى فتوى للإمام مالك امتحن بسببها . انظر فى ذلك :

تقى الدين الندوى ، الإمام مالك (رضى الله عنه) ومكانة كتابه "الموطأ" ، بيروت: دار البشائر الإسلامية ، ط ٤ ، ٢٠٠٤م ، ص ٦٧-٧٠.

(٤٣) فى ثقافة الكائن والالتفاف لاحظ : هذه الملاحظات التى أقدمها فى هذا المقام كانت ضمن مشاهدات مباشرة لسلوك يومى يرى فيها الباحث دلالات سياسية كامنة فى هذا المقام وهى أمور آن الأوان أن تدخل ضمن اهتمامات أى باحث منظر يقوم على عملية تنظير. فبين الممارسة والتنظير علاقة مركبة يجب العظة إليها نصر عارف ، نظريات السياسة المقارنة ، المعهد العالى للفكر الإسلامى ، ١٩٩٦م. انظر أيضا: نصر عارف ، إستمولوجية السياسة المقارنة ، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، ٢٠٠٠م ، انظر فى البحث الخاص بالنظرية.

(٤٤) فى فقر المواطنة ومواطنة الفقر والمهمشين انظر: فى هذا العنوان المطول أراد الباحث أن يشكل رابطة فى الفهم والإدراك بين حال الفقر الاقتصادى وحال الفقر فى الشعور النفسى والجانب الإدراكي فى المواطنة (بناء وبيئة ، كما ربطت بين ذلك وبين إدراكات السلطة المصرية للفقر من خلال أحد تلاميذ كلية الاقتصاد والمجتهدين الذى انتحر بعد معاريفه بفقره ، وعبر هذه الروابط تأتى النتيجة المهمة التى أشرت إليها بقوله سيدنا على بن أبى طالب "كاد الفقر أن يكون كفرا" ومعنى استعاذة النبى عليه الصلاة والسلام من الكفر والفقر على سبيل المثال "اللهم إنى أعوذ بك من الكفر والفقر وعذاب القبر" - أخرجه أحمد والترمذى والنسائى وصححه الحاكم. هذه الرؤية يوضحها ذلك العنوان الذى يسهم فى بناء "اللقطه" المراد الإشارة إليها فى دفتر المواطنة المصرية.

(٤٥) د. محمد أبو مندور وآخرون ، الافتقار في بر مصر ، القاهرة: كتاب الأهالي: سلسلة فصلية يصدرها حزب التجمع الوطنى الديمقراطى ، رقم ٦٣ ، نوفمبر ١٩٩٨ م ، انظر بصفة خاصة في مفهوم الإفقار ص ٨٦ وما بعدها ، والكتاب بكامل بحوثه المهمة يعالج هذه الفكرة المحورية ، ومن هنا وجبت مطالعته.

(٤٦) انظر في ساكنى القبور والمهمشين والعشوائيات تلك الدراسة الميدانية المهمة: أمانى مسعود الحدينى ، المهمشون والسياسة في مصر ، القاهرة : مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية ، ١٩٩٩ م ، انظر : ص ٧٣ وما بعدها.

انظر أيضا : زينب عبد اللاه ، تحولات اقتصادية خطيرة وخصخصة وانهيارات اجتماعية.. فلماذا الاندهاش؟! غول الفقر ينهش الضعفاء ، الأسبوع ، الاثنين ١١ أغسطس ٢٠٠٣ م.

(٤٧) في الفقر المضفى للكفر انظر: كرم خميس ، سدوا أمامه كل المنافذ فاختر الموت: مأساة شاب مصرى قتله حكومة أولا والثروات ، جريدة الأسبوع ، ١٨ أغسطس ٢٠٠٣ م ، انظر أيضا: محمود شنب ، المواطن المصرى في عهد مبارك: غير لائق اجتماعيا ، www.freewebs.com.

(٤٨) انظر تلك المقالة لابن المقفع في حكاياته حول حال الفقير: ابن المقفع (تعريب) ، كلية ودمنه لبيدبا الفيلسوف ، دار المدى للثقافة والنشر (طبعة خاصة مع جريدة القاهرة) ، ٢٠٠٢ م ، قصة الذئب والرجل والقوس ، ص ١٢٠.

(٤٩) انظر أيضا له مقالة الكواكبي العميقة: عبد الرحمن الكواكبي ، طبائع الاستبداد ومصارع الاستعباد ، ضمن "الأعمال الكاملة للكواكبي ، إعداد وتحقيق: محمد جمال طحان ، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية ، ١٩٩٥ م ، ص ٤٧٥.

(٥٠) المواطن العبء رغم إمكان استئثار الطاقة البشرية السكانية وتحويلها إلى كيف نوعى: د. سمير نعيم أحمد ، أهل مصر: دراسة في عبقرية البقاء والاستمرار ، القاهرة: الناشر المؤلف ، ط ١ ، ١٩٩٣ م ، ص ٥ وما بعدها. انظر في المواطن الغرم والمشكلة السكانية (انظر تلك القراءة للدكتور رمزى زكى في وثيقة بيان عمان الأول عن السكان الذى صدر عام ١٩٨٤ م : رمزى زكى ، قضايا مزعجة ، القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٩٣ م ، المبحث الثامن عشر: قراءة في بيان عمان الثانى حول السكان والتنمية: المشكلة السكانية.. وهموم المواطن العربي).

(٥١) انظر في محاولة موضوعية لرؤية جوهر وحقيقة المشكلة السكانية: د. رمزى زكى ، المشكلة السكانية: وخرافة المalthusية الجديدة ، الكويت : المجلس الوطنى للثقافة والفنون ، سلسلة عالم المعرفة ، ديسمبر ١٩٨٤ م.

(٥٢) المعضلة السكانية بين التشخيص الصحيح والحل مسألة تستحق المتابعة لسحب الذرائع من تقاعس كثير من الحكومات في عملية الإنجاز ومكافحة البطالة: انظر في هذا المقام: د. رمزى زكى ، قضايا مزعجة: مقالات مبسطة في مشكلاتنا الاقتصادية المعاصرة ، القاهرة : مكتبة مدبولى ، ١٩٩٣ م ، انظر غول الغلاء (ص ٢٣ وما بعدها) المديونية (ص ٦٧ وما بعدها) البطالة في مصر (ص ١٢١ وما بعدها) المشكلة السكانية (ص ٢٢٥ وما بعدها).

(٥٣) في أطفال الشوارع والظاهرة التى بدأت تنتشر في إشارة إلى "المواطنة الموءودة": انظر: د. رمزى زكى ، قضايا مزعجة.. المرجع السابق ، ص ص ٢٢٥ وما بعدها.

انظر أيضا: مدحت محمد أبو النصر (إعداد) ، مشكلة أطفال الشوارع في مدينتى القاهرة والجيزة ، بحث مقدم إلى مؤتمر الممارسة المهنية في الخدمة الاجتماعية ، أبريل ١٩٩٢ م ، القاهرة : كلية الخدمة الاجتماعية ، ١٩٩٢ م.

(٥٤) قراءة المواطنة في مصادر متنوعة غير تقليدية أمر مهم في القراءات السياسية لنصوص مختلفة يفرزها المجتمع ، وهى من أهم خطابات تشكل قراءة المجتمع كنص ، انظر في هذا المقام: المصادر غير المباشرة للقيام على بحوث كيفية ميدانية في ذات الوقت ، والوقوف عند كتابات توضح الإدراكات المختلفة فإذا كان ديبوى يقول إنه: "إذا لم يقم الفنان بابتداع رؤية جديدة ، فإن كل ما يقوم به ليس إلا أعمالاً آلية مكررة لنماذج سابقة راسخة في

نخيلته". ويبدو أن الباحث على نفس الشاكلة ، انظر: أنسلم ستراوس وجولياكوريين ، أساسيات البحث الكيفي ، ترجمة عبد الله بن حسين ، الرياض ، معهد الإدارة العامة ، ١٩٩٩م.

(٥٥) انظر هذه القصائد في ديوان أحمد مطر: أحمد مطر ، الأعمال الشعرية الكاملة ، لندن ، دون ناشر ، ط ٢ ، ٢٠٠١م.

انظر أيضا : فاروق جويده ، مختارات من شعر (فاروق جويده) : قصائد للوطن ، سلسلة الأعمال الإبداعية (مكتبة الأسرة) ، القاهرة : الهيئة المصرية العامة للكتاب ، ٢٠٠٣م.

(٥٦) النكتة سلاح الضعفاء من النصوص المهمة في المقاومة بالحيلة في قراءة نصوص المجتمع ، انظر في هذا المقام: شاكر عبد الحميد ، الفكاهة والضحك... رؤية جديدة ، الكويت : المجلس الوطني للثقافة والفنون ، ٢٠٠٣م. إذ يشير الكاتب إلى أن الدراسات (تشير) إلى وجود علاقة عكسية بين انتشار النكت السياسية والحريات السياسية ، فهي حيلة لمقاومة الظلم وانتهاك حرية الرأي والتعبير. وتنقل عائشة إبراهيم سلطان في مقالاتها عما كتبه عادل حمودة حول كتابه النكتة السياسية بأن السياسة ليست درسا أو حشوا أو تاريخا أكاديميا أو سرد الحوادث خطيرة أو أخرى ماتت منذ مدة.. "فالساسة يمكن أن تكون رحلة لجمع البصمات فوق شفتى الوطن الذي تتصور أحيانا أنه يضحك بدون سبب!"

انظر : عائشة إبراهيم سلطان ، أبجديات ، جريدة البيان ، ١٩ يناير ٢٠٠٢م.

(٥٧) وفي نفس المقام يبرز المثل الشعبي وعلاقته بإشكالية السلطة انظر وراجع: د.عزة عزت ، لغة الشارع : الشخصية المصرية في الأمثال الشعبية ، القاهرة : مركز الحضارة العربية ، ط ٢ ، ٢٠٠٣م ، ص ٦٣ وما بعدها. انظر أيضا وراجع : د. سيد عويس ، أمثال وتعبيرات شعبية قصرية ، كتاب اليوم ، مؤسسة أخبار اليوم ، القاهرة : ديسمبر ١٩٩٠م.

انظر أيضًا رسائل المواطنين للإمام الشافعي في العمل الرائد للدكتور سيد عويس ، الأعمال الكاملة ، (رسائل الإمام الشافعي) ، القاهرة: مركز المحروسة ، المجلد الأول ١٩٩٨م.

لاحظ وراجع أيضا: د.سيد عويس ، هتاف الصامتين : ظاهرة الكتابة على هياكل المركبات في المجتمع المصري المعاصر ، مكتبة الأسرة : القاهرة : الهيئة العامة للكتاب - دار قباء ، ٢٠٠٠م.

(٥٨) ضمن "روايات" إسقاطية تعلمنا كثيرا عن حقائق العلاقة السياسية بين الحاكم والمحكوم ، والسلطة والمواطن: انظر على سبيل المثال: فاروق جويده ، الخديوى (مسرحية شعرية) ، القاهرة: دار غريب للطباعة والنشر ، ١٩٩٤م.

(٥٩) انظر في التحليل الخلدوني لعملية الجباية وتأثيرها: عبد الرحمن بن خلدون ، المقدمة (الجزء الأول من كتاب العبر... ط ٣ ، القاهرة : المطبعة الأميرية ، ١٣٢٠هـ ، الفصل الثامن والثلاثون في الجباية وسبب قتلها وكثرتها ، ص ٢٦٤-٢٦٦.

(٦٠) المرجع السابق ، نفس الفصل السابق ، ص ٢٦٦.

(٦١) المرجع السابق ، الفصل التاسع والثلاثون : في ضرب المكوس أواخر الدولة ، ص ٢٦٦.

(٦٢) المرجع السابق ، الفصل الأربعون: مفسدة الجباية ، ص ٢٦٦ ، ص ٢٧١-٢٧٦. ويكمل هذا التصور ربط ذلك بالعمران وخرابه ، والفساد وانتشاره.

(٦٣) المنظومة المشبكية الخلدونية جدية بالتأمل في تحليل المجتمعات وشبكات علاقتها الاجتماعية والسياسية: انظر في هذا المقام : سيف الدين عبد الفتاح ، تنظير الشبه : قراءة في ناذج سفينة لدى ابن خلدون ، ضمن ندوة : "عبد الرحمن بن خلدون : قراءة معرفية ومنهجية ، مركز الدراسات المعرفية - كلية الآداب : قسم الاجتماع : عين شمس ، ٥-٦/٨/٢٠٠٠م.

(٦٤) انظر مقولات الأسدى تلك مى : محمد بن محمد بن خليل الأسدى ، التيسير والاعتبار والتحرير والاختيار ، فيما يجب من حسن التدبير والتصرف والاختيار ، تحقيق : د. عبد القادر طليمات ، القاهرة: دار الفكر العربى ، ١٩٦٧م ، ص ٤٦.

(٦٥) المرجع السابق ، نفس الصفحة.

(٦٦) انظر فى ذلك المقرزى فى الإغاثة: المقرزى ، إغاثة الأمة فى كشف الغمة (تاريخ المجاعات فى مصر) ، القاهرة: الهيئة العامة للكتاب ، (مكتبة الأسرة) ، ١٩٩٩م ، ص ٣٣-٣٤.

(٦٧) فى سياق المواطن المهجر وهجرة العقول انظر: د. محمد عبد العليم مرسى ، هجرة العلماء من العالم الإسلامى ، السعودية : جامعة الإمام محمد بن مسعود : مركز البحوث ، ١٩٨٤م ، ص ٦١ وما بعدها.

يحاول الباحث إجراء تطوير لبحث قام به حول "المنظور الحضارى لهجرة العقول" قدم مسودة له لمنظمة الإيسيسكو فى العام ٢٠٠٠م. فى هذا السياق أطلقنا على ظاهرة أحمد زويل التهجير الثانى: البيروقراطية المصرية تقضى على مشروع إنشاء الجامعة التكنولوجية ، الأهالى ، ١٥/١٠/٢٠٠٣م.

(٦٨) فى إطار تلك الحادثة الدالة على جنون المواطنة والمواطن المجنون انظر: برنامج "رئيس التحرير" ، قناة دريم ، إذ دلت على كيف يمكن أن يتهم بالجنون من يطالب بحقوقه ، ٢٠٠٣م ، قرب إلى هذا وقارن: مقالة نشرت لنزار قبانى ، صديقى المجنون.. سعد حلاوة ، جريدة العربى الناصرى ، ٢٥ فبراير ٢٠٠١م.

(٦٩) فى حادثة قطار الصعيد والمواطن الرخيص والكبير لا يخطئ انظر وراجع ما يأتى: تحقيق أخبار اليوم: السكك الحديدية تكذب ولا تتجمل ، الخطر مازال يهدد حياتنا (قطار الصعيد) ، أخبار اليوم ٣٠/١١/٢٠٠٣م.

(٧٠) انظر فى حكم القضاء فى هذه المسألة والحديث فى كارثة قطار الصعيد ، الأهالى ، كبش الفداء.. ، المتهم البرئ ، ١٦/١٠/٢٠٠٢م ، المحكمة تنتقد استهتار الحكومة بأرواح المواطنين ، العروبة ، ٢٧/١٠/٢٠٠٢م ، وانتقضت الحكومة وممثلها لمواجهة الحكم الذى يدينها: أسباب طعن النيابة فى براءة المتهمين فى حادث قطار الصعيد ، الرأى ، ٤/١١/٢٠٠٢م.

(٧١) فى حادثة امتناع الكاتب "صنع الله إبراهيم" عن قبول الجائزة المعطاة له انظر: حديث وزير الثقافة الذى يشير إلى آليات اغتيال موقف صنع الله إبراهيم (صنع الله خسر كثيرا برفضه الجائزة المصرية ، لماذا قبل جائزة العويس البترولية بالدولارات؟ المجلس الأعلى وقع فى خطأ إدارى يجب تداركه مستقبلا ، انظر فى ذلك: جريدة المساء ، ٢٧/١٠/٢٠٠٣م ، انظر أيضا: وزير الثقافة يكشف خبايا محاولة صنع الله إبراهيم ، التطاول على مصر والدول العربية ، جريدة النبأ الوطنى ، ٢٦/١٠/٢٠٠٣م.

انظر التحقيق الصحفى الذى يستخدم كل هذه الآليات لمواجهة الموقف (بعد الحكاية السخيفة لصنع الله..)(المثقفون العرب..). انتهى زمن البطولات الزائفة ، مصر صنعت نجوميتها ولم تسلم من كلماته الجارحة ، موقف صنع الله شبهة تستحق البحث ، مسرحية عبثية واستعراض سياسى رخيص ، أخبار اليوم ، ٢٥/١٠/٢٠٠٣م. انظر وقارن خطاب صنع الله إبراهيم فى رفض الجائزة ، لدينا فقط ثقافة مؤتمرات ومهرجانات وصندوق أكاذيب! حكومة تفتقد المصداقية لا يجوز أن تمنح جائزة ، أخبار الأدب ، الأحد ٢٦/١٠/٢٠٠٣م.

(٧٢) وفى الحديث عن توريث الحكم انظر: خليل أحمد خليل ، التوريث السياسى فى الأنظمة الجمهورية العربية المعاصرة ، بيروت: المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ط ٢ ، ٢٠٠٣م وهو من الكتابات المهمة فى هذا المقام الذى قام على دراسة ظاهرة التوريث نظرا وواقعا. انظر ص ٩ وما بعدها.

انظر فى ذلك المهندس الذى قال لا لتوريث الحكم : مصطفى بكري ، توريث الحكم ، جريدة الأسبوع ، ٨ ديسمبر ٢٠٠٣م.

(٧٣) وفي إطار صناعة مواطنة اللامبالاة الحديث عن كل السياسات التي تصرف المواطن عن المساهمة في العملية السياسية انظر بعض من هذه النماذج ، فهمى هويدى ، مصر تريد حلا ، القاهرة: دار الشروق ، ١٩٩٨ (انظر المقدمة والنماذج). ومتابعة لذلك انظر: فهمى هويدى ، إحقاق الحق ، القاهرة: دار الشروق ، ط٣ ، ١٩٩٩ م ، ص ١٦١ وما بعدها. (نريد تغييرا في السياسات) (إجهاض الخلع الديمقراطي) (المساءلة فريضة وطنية غائبة) . (اختزال المواطن في السلطة) (هل هم مواطنون حقا).

(٧٤) وفي مذكرات مواطن للحصول على رخصة ، انظر: د. جلال أمين ، نحو تفسير جديد لأزمة الاقتصاد والمجتمع في مصر : مقالات وبحوث نقدية سياسية واجتماعية واقتصادية ، القاهرة : مكتبة مدبولي ، ١٩٨٩ م . سياق ما أسميناه "عملية التدريب على المواطنة".

(٧٥) وفي عشوائية المواطنة والمواطنة العشوائية انظر: محاولة السلطة الانتقاء العلاجي للظاهرة فيما أسميناه (المواطن السياحي) (مشروع عاجل لوزارة الثقافة للقضاء على العشوائيات حول آثار الأقصر ، من غير عنوان ، الأهرام ١٨/١١/٢٠٠٣ م. ووفقا لما تؤكد الدراسات الديمجرافية فإنها تحصى ١٢ مليون نسمة سكان العشوائيات وهو ما يقرب من خمس سكان مصر ، الأخبار ٢٢/٩/٢٠٠٣ م بينما يزداد سكان المقابر إلى مليون ونصف ، بعد فشل الحكومة في إيقاف المأساة ، مليون و ٥٠٠ ألف "بنى آدم" يثرون فرع الأشباح في المقابر ، الملتقى الدولي ٢٦/٩/٢٠٠٣ م.

(٧٦) وفي سياق الزحف على المؤسسات الدينية التقليدية انظر: د. واهى الفصل ، تحول نظام الأوقاف: مائة عام من محاولات الهدم وتجارب الإصلاح ، ضمن: الأمة في قرن ، أمى في العالم ، الكتاب الرابع ، القاهرة: مكتبة الشروق الدولية ، مركز الحضارة والدراسات السياسية ، ص ٣٥٥ وما بعدها. د. ماجدة صالح ، الأزهر في قرن ، المرجع السابق ، الكتاب الرابع ، ص ٢٦٠ وما بعدها.

(٧٧) انظر أيضا في هذا المقام الذى أدى لتنازع بين مؤسسات تقليدية وأخرى حديثة هذه الفكرة التى كانت محور مؤلف المستشار البشرى ، طارق البشرى ، منهج النظر في النظم السياسية المعاصرة لبلدان العالم الإسلامى ، مالطا: مركز دراسات العالم الإسلامى ، ١٩٩١ م.

(٧٨) وفي سياق رصد وجوه الشقاق في العلاقة بين الدولة والجماعة: طارق البشرى ، العرب في مواجهة العدوان ، القاهرة: دار الشروق ، ٢٠٠٢ م ، ص ٧-٩.

(٧٩) انظر في ذلك الحكيم البشري : ضمن رصدنا لأهم عباراته المفتاحية والمرجعية في كتاباته : سيف الدين عبد الفتاح ، المسألة المنهجية في فكر الحكيم البشرى ، ضمن طارق البشرى : انقاض الفكر ، تحرير: إبراهيم البيومى غانم ، القاهرة : دار الشروق ، ١٩٩٩ م ، ص ١٦٤ .

(٨٠) انظر في ذلك والتعرف على الإطار الدستوري في: إبراهيم عبد العزيز شيجا ، النظم السياسية والقانون الدستوري : تحليل النظام الدستوري المصرى ، الإسكندرية : منشأة المعارف ، د.ت.

(٨١) وفي إطار عملية استقلال القضاء انظر : فاروق الكيلانى ، استقلال القضاء ، بيروت : المركز العربى للمطبوعات - دار المؤلف ، ط ٢ ، ١٩٩٩ م.

طارق البشرى ، القضاء المصرى بين الاستقلال والاحتواء ، مجلة شهرية: وجهات نظر ، العدد (٥٠) ، السنة (٥) ، مارس ٢٠٠٣ م ، ص ١٤-١٩ .

(٨٢) في إطار عملية التزوير المركب في العملية السياسية والانتخابات التشريعية والأداء الحزبى انظر تلك الدراسة المهمة: نصر محمد أحمد عارف ، أزمة الأحزاب السياسية في مصر ، دراسة في إشكاليات الوجود والشرعية والوظيفة ، أوراق إستراتيجية (١٣٢) ، السنة (١٣) ، ٢٠٠٢ م ، ص ٢٤ .

(٨٣) انظر أيضا المرجع السابق ، نفس الصفحة.

(٨٤) في إطار الصناعة القانونية والتشريعية وعمليات القوضى والعشوائية والانتفائية .

انظر في هذا السياق: قضايا برلمانية، تيسير إجراءات التقاضي، العدد ١٢، مارس ١٩٩٨م، مدحت البسيوني، الاستقرار التشريعي، السياسي المصري، ٢٣/١/٢٠٠٣م، انظر: تحقيق روز اليوسف (ملف العدد): القانون فوق الجميع، ٢١-٢٧/٨/١٩٩٩م، انظر: تحقيق الجمهورية، قوانين مرفوعة من الخدمة ١٨/٧/١٩٩٩م. وكذا فإن الأمر يمتد ليشمل تنفيذ الأحكام القضائية، مكرم محمد أحمد، أصل المشكلة في مجلس الشعب؟!، مجلة المصور، ٢٢/٦/٢٠٠١م، أحمد رجب، هيئة القضاء، ٧/١٢/٢٠٠٢م، د. شوقي السيد، تصادم السلطات.. وإهدار أحكام القضاء، أخبار اليوم، ١٣/١٢/٢٠٠٣م.

(٨٥) ضمن السياسات الاحتكارية للحزب الوطني انظر وراجع: تلك الورقة التي أطلقها الحزب الوطني وجعلها سر الأسرار بدلا من إشاعتها واتخاذ آليات لنشرها وتأسيس الوعي بتمكين المواطن: انظر: مصر أولا.. وأيضا قبل الجميع (روز اليوسف تنفرد بنص ورقة "حقوق المواطنة والديمقراطية"، روز اليوسف، من ٤-١٠/١٠/٢٠٠٣م، ص ٣٨-٣٩).

(٨٦) انظر في القوى المحجوبة الشرعية وهو وصف يحتاج لمراجعة: نبيل عبد الفتاح وضياء رشوان (محرران)، تقرير الحالة الدينية في مصر، مركز الأهرام للدراسات السياسية والإستراتيجية، القاهرة، ١٩٩٥م، العدد الأول، ص ١٦١ وما بعدها.

(٨٧) انظر في ثقافة السفينة وسفينة المواطنة كتعبيرين أشرنا إليهما في دراستنا المبكرة: سيف الدين عبد الفتاح، حوار النخبة المثقفة حول العنف والإرهاب: مراجعة نقدية، ضمن: الثقافة السياسية في مصر بين الاستمرارية والتغير، كمال المنوفي وحسين توفيق، محرران، القاهرة، مركز البحوث والدراسات السياسية، ١م، ص ٥٩٦ وما بعدها.

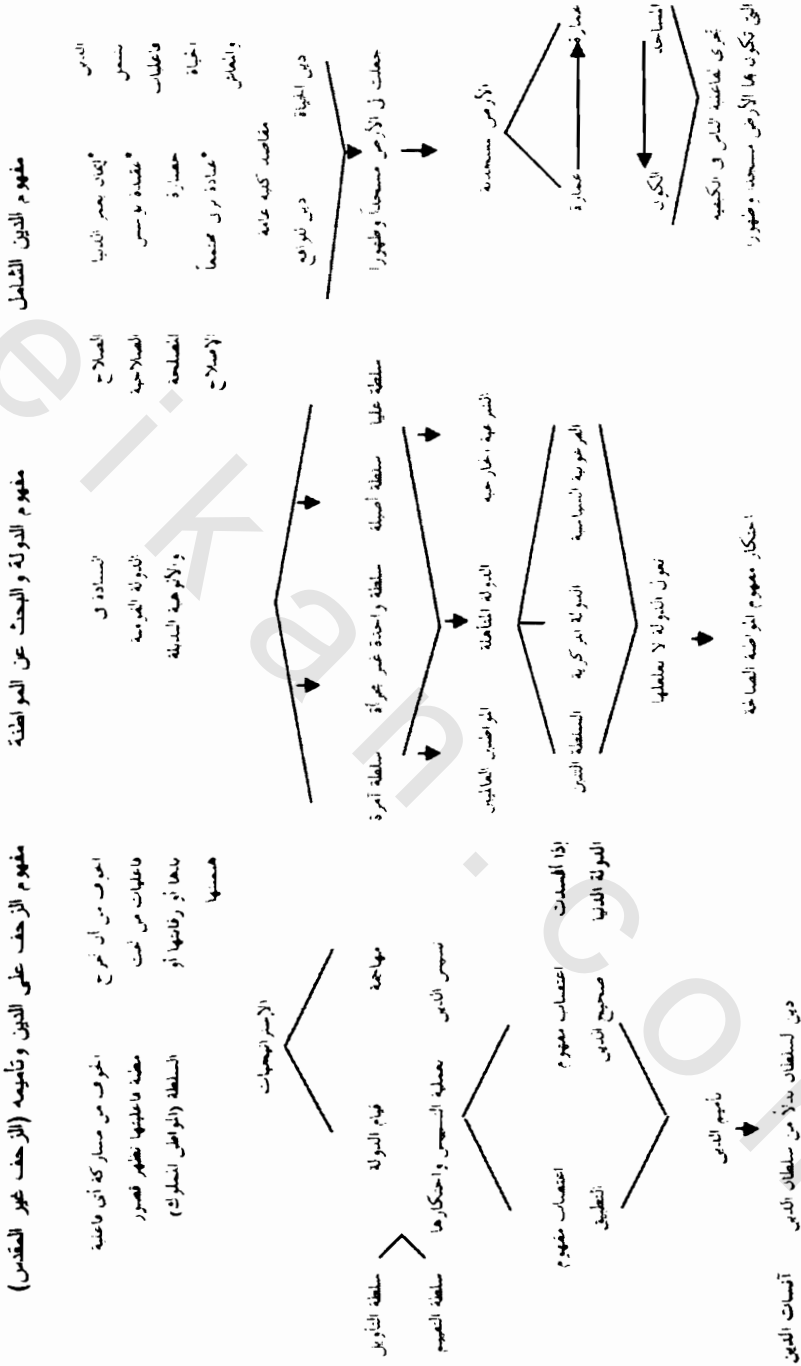
قارن وبصورة تطبيقية للحالة الثقافية: جلال أمين، ماذا حدث للثقافة المصرية في نصف قرن: ١٩٥٢-٢٠٠٢م، القاهرة: وجهات نظر، مجلة شهرية، العدد ٣٨، السنة الرابعة، مارس ٢٠٠٢م، ص ٥٢-٥٩.

(٨٨) انظر في رؤى البشرى تلك في سلسلة كتاباته المهمة: انظر في مسألة إضعاف الإسلام: طارق البشرى، في المسألة الإسلامية المعاصرة: الملامح العامة للفكر السياسي الإسلامى في التاريخ المعاصر، القاهرة: دار الشروق، ١٩٩٦م، ص ٥٠ (ضمن الإسلام والعصر: ملامح فكرية وتاريخية). أما بصدد التيار الوطنى وغير ذلك من أفكار انظر المرجع السابق، ص ٦٢ وما بعدها، ٦٥ وما بعدها، ويمكن مراجعة ورقة اهتمت بهذه الأفكار: د. نادية مصطفى، قراءة في فكر البشرى: حول المسألة المعاصرة، ضمن طارق البشرى القاضى المفكر، مرجع سبق ذكره، ص ١٧٠ وما بعدها.

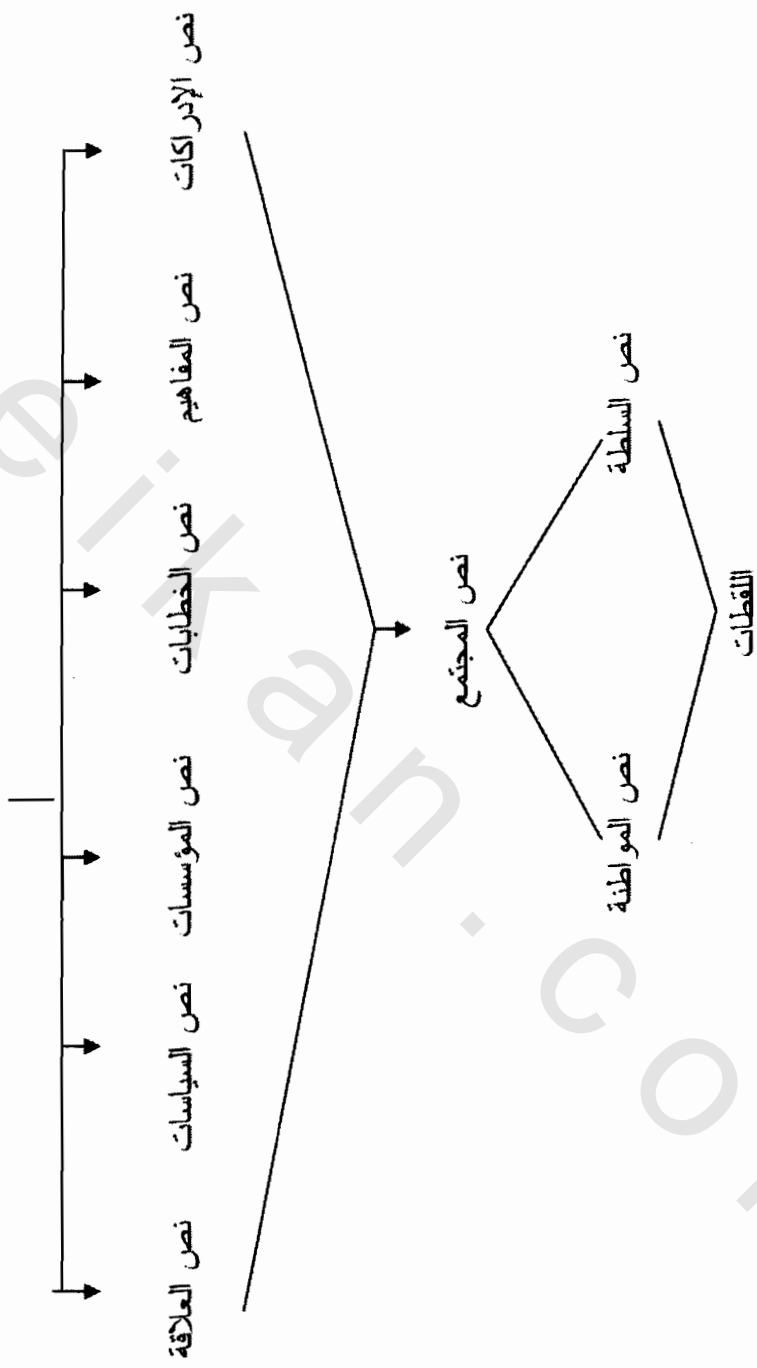
(٨٩) انظر في هذه المقولة: طارق البشرى، "الرد على مداخلات على بحثه: تحولات علاقة الوقف بمؤسسات المجتمع المدني في بلدان وادى النيل"، ضمن ندوة "نظام الوقف والمجتمع المدني.."، مرجع سابق، ص ٦٩٥ "ومشكلة الحكم الفردى أن الحاكم يبقى فردا ما بقى الناس أفرادا غير مندرجين في جماعات انتباههم وجماعاتهم".

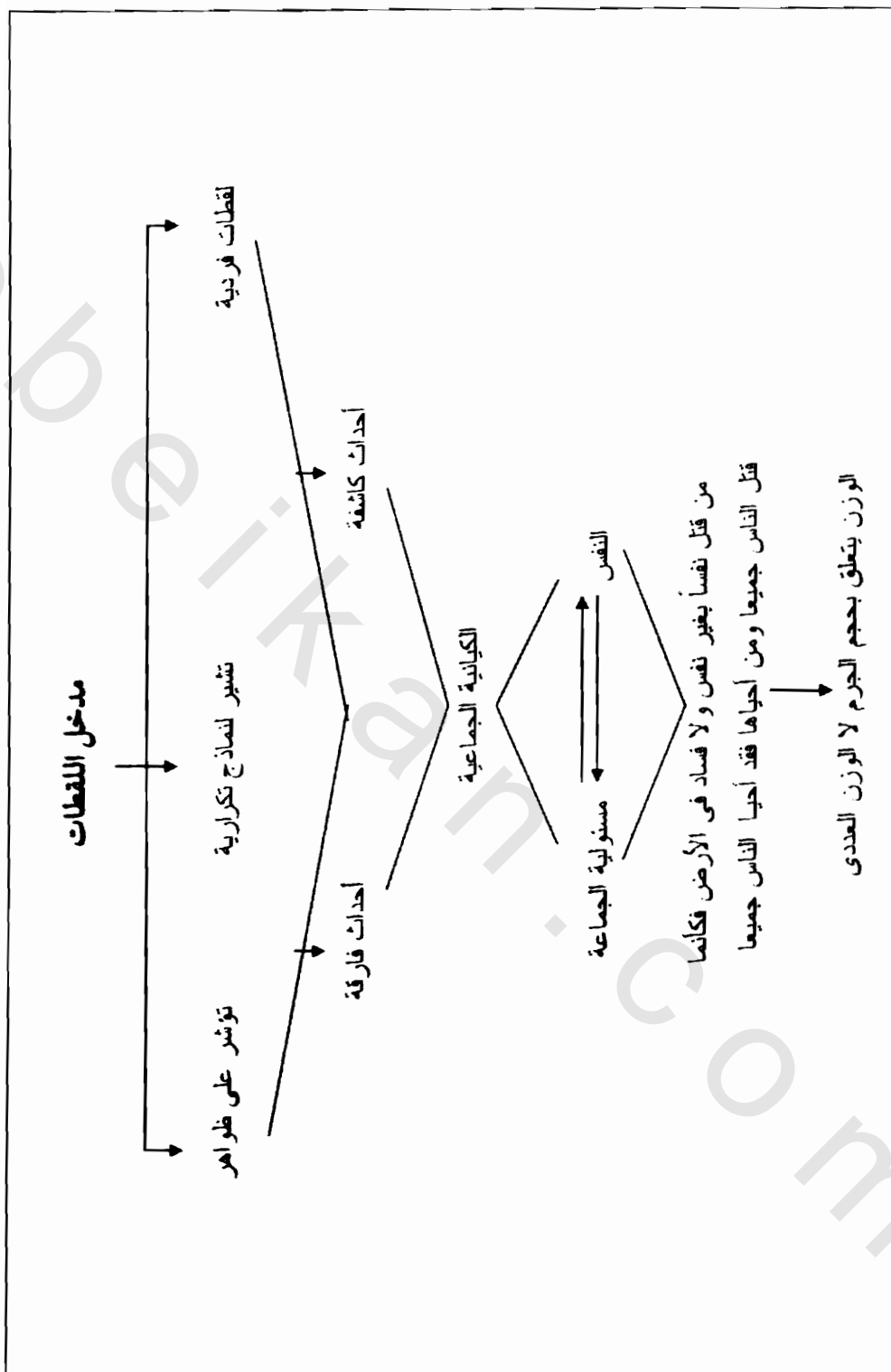
(٩٠) في إقامة سفينة الوط يعكف الباحث على القيام ببحث مستوف حول ثقافة السفينة: معالم لبناء مجتمع، وهو أمر يؤصل فيه ثقافة السفينة كنموذج معرفى يمكننا من توليد اقتربات لدراسة الظواهر السياسية والمجتمعية وأهمها بلا شك المواطنة.

تركيب العنوان

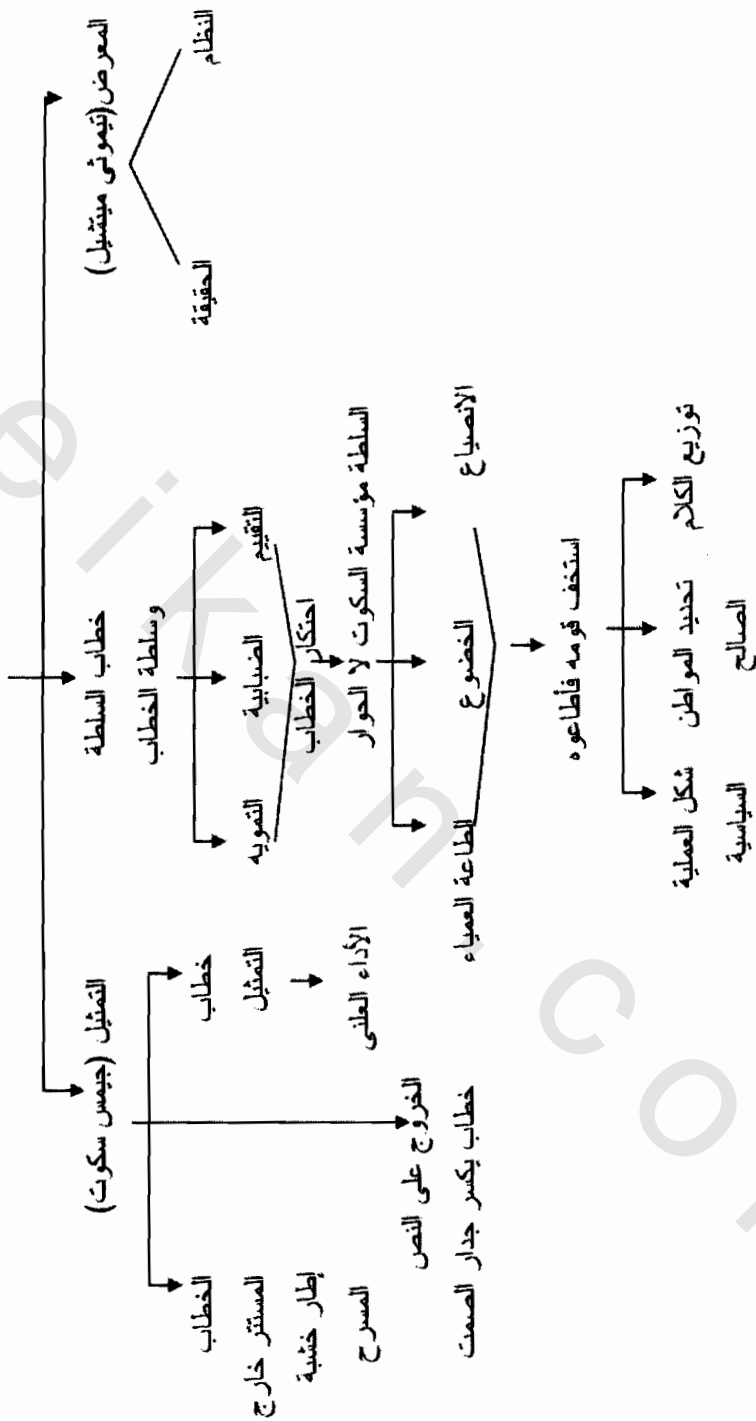


قراءة المجتمع كنص





للمقولات المنهجية
مناسبة مدخل اللقطات

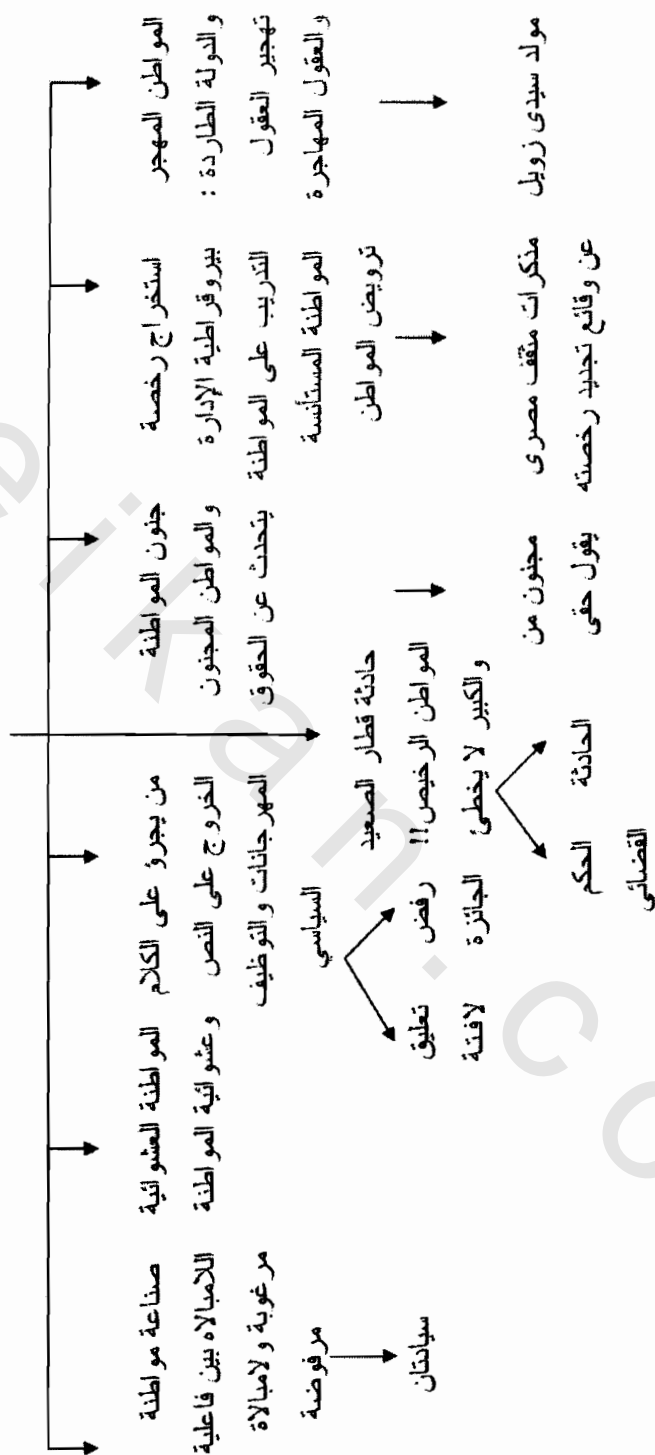


المواطنة

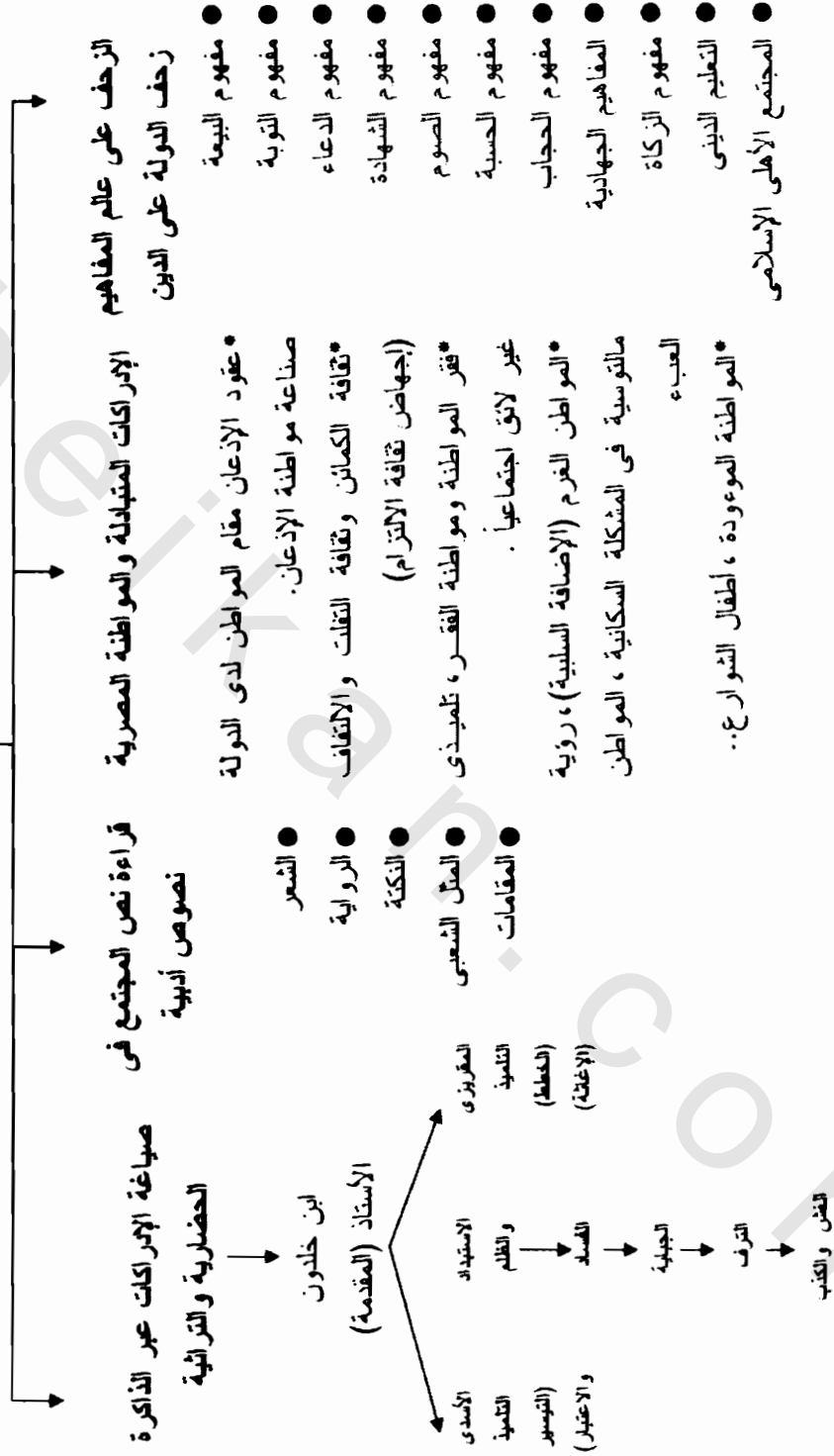


دراسة المجتمع كنص

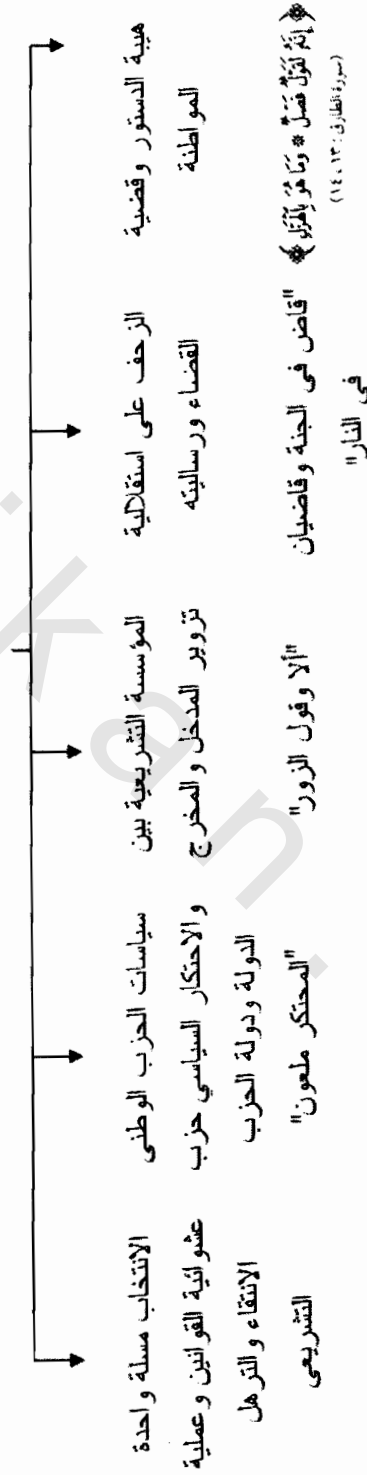
السلوكيات ، السياسات ، العلاقات والمواطنة المصرية



الادراكات والمدرجات ودراسة المواطنه المصريه



الزحف على المؤسسات السياسية والدينية والأطر النظامية



الدستور : قانون القوانين

مستقبل المواطنة المصرية في علاقتها بالدين بين الإصلاح الضال (المخروق) وثقافة السفينة

